جامعة أمّ القرى
كلية اللغة العربية
الدراسات العليا
فرع اللغة

الأُبَّذيُّ ومنهجُه في النحو

مع تحقيق

السفر الأول من شرحه على الجزولية

رسالة دكتوراه
إعداد

الطالب/ سعد حمدان محمد الغامدي

إشراف
أ. د. محمد إبراهيم البنّا

العام الجامعي
١٤٠٥/١٤٠٦

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمــــة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

أمّا بعد :

فأنْ يندب الإنسان نفسه لإخراج جهود الأوائل من خزائنها هو عمل شاق ولكنه على جانب كبيرٍ من الأهمية ، فإنَّ هذا البعث للتراث هو إضاءةٌ للخالفين ، ليروا فعل السالفين ، فيؤسّسوا عليه مبتدئين من حيث انتهوا ، ومكملين ما لم يكملوا ، ومعتنين بما أهملوا ، ومسددين ما لم يوفّق القوم لتسديده ، وبذلك تكون الجهودُ الحاضرة جديدةً غير مكرورة ، بحيث تكون إضافة حقيقيّة إلى هذا التراث العظيم .

وقد اخترت من هذا الكمّ الخزائني الهائل كتاب شرح الجزولية للأُبّذيّ - أحد تلاميذ الشلوبين البارزين - وذلك لما رأيته في هذا الشرح من مادة نحوية غزيرة فهو أشبه بموسوعة نحويه امتلأت بآراء العلماء وتوجيهاتهم وخلافهم ، وفيه من بسط المسائل والتوسع في الكلام على الأبواب ما هو جدير بأنْ يكون بينَ أيدي الباحثين ، ينهلون منه فيثروا البحث اللغوي ، ويبعثوا فيه الروح .

ولما كان الأُبّذيُّ يتردّد ذكره في موسوعات النحو فقد رغبت أنْ أكشف عن هذه الشخصية وعن منهجه النحوي ، فكان أنْ وفق الله إلى شيء من ذلك على الرغم من قلة الكتب التي اعتنت بأخباره ، فأتى هذا البحث في قسمين قسم اعتنى بترجمة الأُبّذيِّ وبيان منهجه النحوي ، وقسمُ آخر اعتنى بالجزولية وشروحها ، وفصّلت الحديث عن الشرح الذي أحققُ الجزء الأول منه فكتبت عن توثيق نسبته وتجزئته وتحليل مادته، ثم أثبت نصّ الشرح بعد قراءته وتصحيح عبارته وتخريج شواهده بقدر ما استطعت وما رأيت أنّه

يتفق مع المنهج العلمي السليم، ثم اتبعت النص بالفهارس العلمية التي أعان الله عليها .

هذا وإنّي أحمدُ الله تعالى حمد الشاكر الذي رأى نعمة الله عليه بما وفّقَ وأعان .

كما أشكر أستاذي الدكتور محمد إبراهيم البنا على ما بذله من جهد ووقت ، بما يزيد عمّا كان مطلوبا منه وبما لا أستطيع أن أ فيه الشكر بالكلمات مهما بلغت وكثرت .

كما أشكر المسؤلين في كلية اللغة العربية على ما قدموه وما يقدمونه لي ولزملائي جزاهم الله عنا كل خير .

والله ولي التوفيق . وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

الدّراسة

القسم الأوّل

الأُبذي ومنهجه في النحو

أبو الحسن الأبذى

(٦١٣ - ٦٨٠هـ)

عصره : (١)

لم تدم دولة المرابطين طويلا ، إذْ لم يمض على وفاة مؤسسها يوسف ابن تاشفين أكثر من إحدى وأربعين سنة حتى سقطت دولته على يد الموحدين الذين اقتحموا مرّاكُش عاصمة المرابطين سنة ٥٤١ هـ ، وقتلوا آخر الأمراء المرابطين الأربعة وهو : إبراهيم بن تاشفين ٥٣٩-٥٤١ هـ .

قبل ذلك هَزَمَ المرابطون الموحدين في معركة البحيرة سنة ٥٢٤ هـ ، وفي هذه السنة توفى الزعيم الموحدى محمد بن تومرت ، وتفرقت قوى الموحدين حتى انتخب زعماؤهم عبد المؤمن بن علي زعيما لهم فجمّع قواهم المبعثرة ، وأخذ يحارب المرابطين حتى دخل مدينة فاس سنة ٥٤٠ هـ ، ومرّاكُش سنة ٥٤١ هـ ، وبذلك وَرِثَ الموحدون دولةَ المرابطين في المغرب والأندلس ، وكان أوّلُ جيش يرسله الموحدون إلى الأندلس سنة ٥٤١ لإزالة ما بقي من سلطان المرابطين ، وقد اهتم الأمراء الجدد بتوفير حامية قوية من الموحدين الأندلسيين للأندلس ، فجعلت غرناطة مركزًا دفاعيًا قويًا ونقلت العاصمة من إشبيليه إلى قرطبة ثم عادت إشبيليةُ عاصمة مرة أخرى بعد ذلك .

توفى عبد المؤمن بن علي سنة ٥٥٨ هـ فتلاه أبو يعقوب يوسف بن عبد المؤمن ٥٥٨ - ٥٨٠ هـ ، وأبو يوسف يعقوب المنصور ٥٨٠ - ٥٩٥ هـ ثم محمد الناصر ٥٩٥ - ٦١٠ ، وفي عهد هذا الأمير حدثت موقعة العقاب سنة ٦٠٩ هـ التى هزم فيها المسلمون شرّ هزيمة ، وكانت بداية ضعف الدولة الموحدية ، وبداية النهاية لدولة الاسلام في الأندلس ، فقد سقطت مدن الأندلس الكبرى في أيدي النصارى واحدة بعد الأخرى ، إذ سقطت قرطبة

---

(١) اعتمدت في هذا على كتاب التاريخ الأندلسي / لعبد الرحمن الحجي

سنة ٦٣٣هـ ،وبلنسية ٦٣٦ ،وجزيرة شُقَر سنة ٦٣٩ ،ودانية سنة ٦٤١ ، وجيّان ٦٤٣ ،وشاطبة ٦٤٤هـ ،وإشبيلية ٦٤٦هـ .

وهكذا تمكن ملوك أسبانيا الشمالية ،ومن ساعدهم من الصليبيين من الاستيلاء على عدد من قواعد الأندلس خلال فترة ضعف الموحدين التي انتهت بانتهاء دولتهم سنة ٦٦٨هـ . وقد استطاع المسلمون الاحتفاظ ببعض المناطق في جنوبي الأندلس حيث قامت مملكة غرناطة آخر الممالك الإسلامية في الأندلس ،وقد استمرت من سنة ٦٣٥هـ - ٨٩٧هـ .

والحقيقةُ أَنَّ الحدثَ السياسي الذى كان له تأثيره في الحركة العلمية وعلى العلماء هو ما حققّه الأسبان من انتصارات على المسلمين أدّت إلى سقوط الحواضر العلمية في أيديهم ،كما ذهب ضحية هذه الحروب عددٌ من العلماء الأندلسيين الذين قتلوا في الحروب الكثيرة بين النصارى والمسلمين ،وقد تسببت هذه الحروب أيضا في هجرة عدد من مشاهير العلماء إلى جنوب الأندلس وإلى بلاد المغرب و مصر والشام حيث ذاع صيتهم في هذه البلاد ،و نشطت بهم الحركةُ العلمية فيها .

الحياة العلمية في هذا العصر :

في عهد الموحدين ازدهرت الحياةُ العلمية ، واستمرت تنمو برعاها الأمراءُ الموحدون الذين كانت لهم اهتمامات علمية واسعة ،فقد كانوا على مستوى عال من المعرفة ،إذْ يُعَدُّ بعضهم في زمرة العلماء ، وكان تشجيعهم وإطلاقهم لحرية الفكر (١) سببَ استمرار حلقات الدرس في المساجد والجوامع الأندلسية التي أدّتْ دورها في نشر العلم والثقافة الإسلامية العربية .

---

(١) انظر أبو القاسم السهيلي : ٣١ .

وكان الأندلسيون يهتمون اهتماما بالغا بتعليم أولادهم ، وقد بين ابن خلدون (١) في مقدمته أنّ الاندلسيين كانوا يحرصون على تعليم أولادهم في أول مراحل التعليم القرآنَ الكريم والكتابة ،ولا يقتصرون على ذلك بل يخلطون في تعليمهم رواية الشعر ،ويأخذونهم بتعلّم قوانين العربية وحفظها وتجويد الخط ، قال "إلى أنْ يخرجَ الولدُ من عمر البلوغ إلى الشبيبة وقد شدا بعض الشيء في العربية والشعر والبصر بهما ،وبرّز في الخط والكتاب،وتعلّق بأذيالِ العلم على الجملة".

على أنّه بعد هذه المرحلة نجد أنّ علماء العصر يهتمّون بعلم القراءات والتفسير والحديث، وعلم أصول الفقه،وعلم العربية،وعلوم الرواية،وعلم المنطق وغيرها .

ومن كتب القراءات التي كانت تدرس في ذلك الزمان : الكافي لأبي عبدالله محمد بن شريح الرعيني الإشبيلي ت ٤٧٦ هـ ، والتيسير لأبي عمرو الداني عثمان بن سعيد ت ٤٤٤هـ ، والتبصرة لأبي محمد مكي ابن أبي طالب القيسي ت ٤٣٧ هـ ،والهداية لأبي العباس أحمد بن عمّار المهدوى ت ٤٣٠ تقريبا .

ومن كتب التفسير وعلوم القرآن : أحكام القرآن للطبرى ،والتحصيل لفوائد كتاب التفصيل ،والمحرر الوجيز في شرح الكتاب العزيز لابن عطية الغرناطي ت ٥٤١ هـ والكشاف للزمخشرى . وغيرها .

ومن كتب الحديث والسيرة : الموطأ ،وصحيح البخارى ،وصحيح مسلم، وسنن أبي داود ،وسنن الترمذى ،وسنن النسائي ،والسيرة لابن هشام ،والأحكام لأبي محمد عبد الحق الإشبيلي،والشفا للقاضي عياض وغيرها .

---

(١) مقدمة ابن خلدون ٥٣٨ .

وفي الفقه يُدَرَّسُ المختصر، والرسالة لأبي محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني، والتهذيب لأبي سعيد خلف بن أبي القاسم البراذعي، والمقدمات لأبي الوليد بن رشد ت ٥٢٠، والتفريع لعبيد الله بن الحسين بن الجلّاب، والتلقين لأبي محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي، والمختصر لأبي الحسن على بن عيسى الطليطلي وغيرها.

أَمَا في العربية فقد كان كتابا الجمل والجزولية هما الكتابين اللذين يدرسان عند كلّ مشايخ العصر تقريبا، ويقرأ الطلابُ النابهون كتباً أخرى في النحو والأدب على بعض المشايخ دون غيرهم، فمن ذلك ما ذكره ابن أبي الربيع في برنامجه (١) من أنّه لزم الشلوبين، وقرأ عليه جميع كتاب الإيضاح للفارسي، وأكثر كتاب سيبويه، قال: وقرأتُ عليه بعضَ الحماسة الأعلمية، وبعض الأمثال لأبي عبيد، وسمعت بقراءة غيرى بعضَ شعر حبيب، وبعض الأمالي للبغدادي، وبعض المفصّل للزمخشري، ثم قال: وكانت الكراسةُ الجزوليةُ تقرأُ عليه وأنا أسمعها وأجاز لي جميع ما رواه عن جميع شيوخه، وذكر ابن أبي الربيع أيضا أنه قرأ الكتاب على أبي الحسن الدّباج.

وإلى جانب هذه الكتب كان العلماء يعتنون بالتبصرة للصيمري، والفصيح لثعلب، وإصلاح المنطق لابن السكيت، والكامل للمبرد، والمقامات للحريري، وشعر المتنبي، وأبي العلاء المعرّي.

وفي ذلك العصر اشتهر جماعةٌ من العلماء في شتّى مدن الأندلس، وكانت كلُّ مدينة تحرص على أنْ تظفر بشيخ عظيم وأستاذ بارز (٢)، ومن هؤلاء العلماء الأعلام الدباج، والشلوبين، وابن أبي الربيع، وابن عصفور، وابن الضائع، وأبي جعفر اللَّبْلي وغيرهم كثير.

------ -----------

(١) مجلة معهد المخطوطات العربية (القاهرة) العدد الثاني مج ٢ ص ٢٥٢-٢٧١

(٢) الدراسات اللغوية في الأندلس: ٣٢.

وقد كان تعليم العربية مورداً للرزق ،ولم يكن لبعض العلماء مورد آخر ، والظاهر أنّه كان موردا طيّبا ،فقد أثرى منه بعضهم ،فقد ذكر ابن عبد الملك أنّ مستفاد الشلوبين من الطلبة كان يبلغ أربعة آلاف درهم في الشهر الواحد [1] ، ولعلّ هذا يعد دافعا لطلب العلم ،وسبباً للمنافسة بين العلماء في الإجادة والإتقان ليقبل عليهم الطلاب .

وقد تميزت الحركةُ العلميةُ في هذا العصر بأنّها تعتدّ بكتب الأوائل وتعتني بها ،كما أنّ علماء النحو أظهروا ولعاً شديداً بآراء سيبويه ومن بعده من أئمة النحو ،وكثيراً ما نافح علماء هذا العصر عن آراء سيبويه والفارسي وبعض المتقدمين ،وللعناية بكتب الأوائل وآرائهم وجهٌ آخر ،وهو شرح هذه الكتب أو التقييد عليها أو اختصارها ،وتوجيه هذه الآراء أو الرد عليها ، فكان أن اتّسم النشاطُ اللغوى بالظواهر التالية :

١ - الاتجاه إلى الشرح [2] ، فشرح العلماء في ذلك العصر الكتاب وإيضاح الفارسي ،وجمل الزجاجي ،ومقدمة الجزولي وغيرها كثير.

٢ - ظاهرة كتب الردود ،وقد ذكر مؤلف الدراسات اللغوية في الأندلس جملة من هذه الكتب [3] .

٣ - الاتجاه الى اختصار الكتب المطولة ،والعناية بالمختصرات وهذه الظاهرة أكثر وضوحا في المشرق العربي ،وقد رأى ابن خلدون في هذه الظاهرة فساداً في التعليم وإخلالا بالتحصيل، وذلك لأنّ هذه المختصرات تشغل المتعلّم بتتبع ألفاظها العويصة بتزاحم المعاني عليها، وصعوبة استخراج المسائل منها ، فألفاظ المختصرات صعبةٌ عويصة ينقطع

---

(١) الذيل والتكملة ٥/٤٦٣.
(٢) انظر أبو القاسم السهيلي ٣٨ .
(٣) الدراسات اللغوية : ٣٥.

في فهمها حظٌّ صالح من الوقت ، قال " فالملكة الحاصلة من التعليم في تلك المختصرات إذا تمّ على سدادِه ، ولم تعقبه آفة ، فهي ملكة قاصرة عن الملكات التي تحصل من الموضوعات البسيطة المطوّلة ، بكثرة ما يقع في تلك من التكرار والإحالة المفيدين لحصول الملكة التامّة "(١) وقد أشار ابن خلدون إلى صنيع ابن مالك من وضعه المختصرات في النحو . وما الجزولية إلّا واحد من هذه المختصرات التي شغلت العلماء والمتعلمين طويلا .

---

(١) المقدمة ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ .

الفصـــــل الأول

- التعريف بالأبـــــذى -

اســـمه : اختلفت المصادر في اسم الرجل فهو علي بن محمد بن محمد بن عبدالرحمن في الذيل والتكملة ٥/ ٣٩١ ،وبُغْيَة الأريب (١) ، وذيل مشتبه النسبة (٢) ،والبلغـة (٣) ودرة الحجال (عرضا) (٤) .

وهو علي بن محمد بن عبد الرحمن في صلة الصلة (٥) ، وفـــي أوّل شرح الجزولية له .

أما في البغية (٦) فاسمه علي بن محمد بن محمد بن عبدالرحيم .

فأكثر المصادر على أنّ اسم " محمد " يتكرّر في نسبه مرتين،وتنفرد البغيـــة بتسمية جدّه بعبد الرحيم ،وأُظُنُّ هذا تحريفًا لعبد الرحمن .

والغريب أَنّ المَرّاكُشي صاحب الذيل والتكملة قد ترجم للأبّذى في موضعين من السِّفْرِ الخامس،فذكر في الموضع الأول ٥/ ٢٤٩ أَنّ اسمَه : علي ابن عبدالرحمن بن علي بن عبد الرحمن ". ونقل محققُ الذّيل حاشية عند هذا الموضع - عن إحدى النسخ - نصُّها " علي بن محمد بن عبدالرحمن ، هكذا سمّاه ابن الزبير،وقال : توفي سنة ثمانين وستمائة ،وهو مِمّن قرأ عليه في سِنٍّ عاليه ".

---

(١) ل ٦٠ .

(٢) ص ١٧ .

(٣) ص ١٦٨ .

(٤) ٣/ ٣٤٥ .

(٥) ص ٢٠٠ .

(٦) ٢/ ١٩٩ .

وذكر المرّاكُشي في الموضع الثاني ٥/ ٣٩١ أنّ اسم الأُبّذى : على ابن محمد بن محمد بن عبد الرحمن .

وقد يقال أنّ اسم الأبذى الصحيح هو ما ورد في صلة الصلة ؛ لأنها من تأليف تلميذه ابن الزبير ،يؤيد ذلك ما وردَ في أوّل شرح الجزولية للأبذى وهو ما نصه : على (بن) المرحوم أبي عبدالله محمدبن عبدالرحمن إلخ . .

على أنّ هذا لا يمنع أنّ يكون اسم محمد قد تكرر في اسمه ،وحذف من صلة الصلة ومن أوّل الشرح اختصارًا . فيكون اسمه الصحيح علي بن محمد ابن محمد بن عبد الرحمن ،وهو ما نصّت عليه أكثرُ مصادر ترجمته .

ويكنى صاحبنا بأبي الحسن في جميع مصادر ترجمته وفي كتب النحو التي تذكره .

ويلقّب بالخُشَنِيّ وبالأُبَّذِيّ ،فالخُشَنِيّ يُطْلق على جماعة من علماء الأندلس ومشاهيرها فمنهم :

محمد بن عبد السلام بن ثَعْلبة بن زيد بن الحسين بن كليب بن أبي ثعْلبة الخشني-صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم - وهو نحوى لُغوى ،رحل إلى المشرق ولقي أبا حاتم السجستاني ت سنة ٢٨٦هـ(١) .

ومنهم محمد بن مسعود أبو بكر الخشني المعروف بابن أبي الرُّكَب قيل عنه : نحوى عظيم من مفاخر الأندلس ت سنة ٥٤٤هـ(٢) وولده مصعب أبو ذر الخشني(٣) .

---

(١) البغية ١/ ١٢٧ ،١٦٠ .
(٢) نفسه ١/ ٢٤٤ .
(٣) نفسه ٢/ ٢٨٧ ،٢٨٨ .

ومنهم ابن العويص المالقي ت ٥٧٦ هـ (١) . ومن متأخريهم الشريف أبو عبد الله محمد بن أحمد السبتي النحوي ت ٧٦٠هـ (٢) ،وغيرهم كثير.

قال البغدادي في الخزانة (٣) : والخُشَنِيُّ بضم الخاء و فتح الشين المعجمتين و بالنون : نِسْبَةٌ إلىَ خُشَين كقُرَيش : قرية بالأندلس ،و قبيلة من قضاعة ،وهوخُشَينُ بن النمر بن وبَرة بن تغلب [بن حُلْوان بن عِمران] (٤) بن الحافِ بن قُضاعة . ثم قال . . كذا في معجم النحويين للسيوطي .

قال ابن حزم (٥) : ودار خُشَين بالأندلس : جيّانُ ،وأعمالُ إِلْبيرةَ ، و منهم بلَبلَةَ عددٌ .

والأُبَّذي عربي ينتسب إلى بني خُشَين بن النمر ، و منهم الصحابيُّ الجليل أبو ثعلبة الخشني ،وقد نَصَّ المرّاكُشي صاحب الذيل والتكملة (٦) على أنّ الأُبَّذي من ذريّةِ هذا الصحابي .

أما الأُبَّذيُّ فهو نسبة إلى أُبَّذَةَ - بهمزةٍ مضمومة والباء موحدة مشدّدة مفتوحة والذال معجمة (٧) - اسم مدينة بالأندلس من كورة جَيّان ، تعرَفُ بأُبَّذةَ العربِ ،اختطها عبد الرحمن الأوسط ت ٢٣٨ هـ وتمّمها ابنه محمد بن عبد الرحمن ت ٢٧٣ هـ (٨) . وقد سقطت هذه المدينة في

---

(١) البغية ١/١٦٩.
(٢) البغية ١/٣٩.
(٣) الخزانة ٢/٥٢٩.
(٤) في الخزانة "بن عمران بن حلوان " وأثبتنا ما في جمهرة أنساب العرب : ٤٥٤ .
(٥) جمهرة أنساب العرب : ٤٥٥.
(٦) الذيل والتكملة ٥/٢٤٩، ٢٩١.
(٧) الذيل والتكملة ١/١/١٨٣.
(٨) معجم البلدان (أبذه).

يد النصارى بعد هزيمة العِقاب التي مُنِيَ بها الموحدون، قال صاحب المُعْجِبْ(١) : وكانت هذه الهزيمة الكبرى على المسلمين يوم الاثنين منتصف صفر الكائن في سنة ٦٠٩ هـ، وفصل الأذفنش - لعنه الله - عن هذا الموضع بعد أَنْ امتلأتْ يداه وأيدى أصحابه أموالاً وأمتعةً من متاع المسلميـن، فقصد مدينتي بيّاسةَ وأُبّذَةَ، فأمّا بيّاسة فوجدها أو أكثرها خالية، فحرّق أدؤرها وخرّب مسجدها الأعظم، ونزل على أُبّذةَ، وقد اجتمع فيها من المسلمين عددٌ كثير من المنهزمةِ وأهل بيّاسةَ وأهلِ البلد نفسه، فأقام عليها ثلاثةَ عشر يوماً، ثم دخلها عَنوة فقتل وسبى وغنم، وفصل وأصحابه من السَّبْي من النساء والصبيان بما ملئوا به بلاد الروم قاطبةً، فكانت هذه أشدّ على المسلمين من الهزيمة ".

ويخطئ كثيرٌ من المتأخرين في اسم هذه المدينة فيجعلونه بالدال غير المعجمة(٢) والمصادر القديمة على غير ذلك، فقد نصت على أن الباء مشدّدة والذال معجمة(٣) .

ويظهر - والله أعلم - أَنّ من سكن هذه المدينة قد أُطْلِقَ عليهم " الأُبَّذيّون "، وهم عرب يدعون بني بكر، يصلُ نسبُهم إلى بني ضُبيعة بن ربيعة بن نزار على النحو التالي : بنو بكر بن عبد الحميد بن معمر بن الطُّفَيْل بن جعفر بن صالح بن الحشرج بن ضبيع بن ذؤيب بن يَعْمَر بن مالك بن بُهْثة بن حرب بن وهب بن جُلّي بن أَحْمس بن ضُبَيْعَـة

---

(١) المعجب في تلخيص أخبار المغرب ٤٥٨ .

(٢) انظر مثلا عبدالسلام هارون في جمهرة أنساب العرب : ٢٩٣ ، و محمد عبدالله عنان في عدّة مواضع من الإحاطة .

(٣) انظر مثلا ذيل مشتبه النسبة : ١٧ والذيل والتكملة ١/١/١٢٨ ، والروض المعطار :

ابن ربيعة بن نزار (١) بن معدّ بن عدنان بن إسماعيل (٢) .

ونشير هنا إلى وهم وقع فيه السيوطي حين قال في باب الكنى والألقاب من البغية (٣) : الأُبذي : جماعةٌ أشهرهم من المتقدمين أبو الحسن علي بن محمد بن علي الكتاميّ شيخ أبي حيّان، ومن المتأخرين رجل قبل عصرنا بيسير الخ ... " فقد أراد أن يذكرَ صاحبنا فذكر ابن الضائع، على الرغم من أنَّ السيوطي ترجم لهما، ولم يذكر في ترجمة ابن الضائع أنه من أُبّذة (٤) ، ولم أعثر على من ينسبه إليها في مصادر ترجمته (٥).

وقد تابع الدكتور شوقي ضيف السيوطي في هذا، وذلك في المدارس النحوية (٦) فلقّب ابن الضائع بالأُبّذي، وأما ما أورده من معلومات في ترجمة ابن الضائع فهو صحيح خاص بالمترجم له .

مولده : لم نجد إشارة إلى تاريخ مولده إلّا في الذيل والتكملة فقد قال ابن عبد الملك إنّ الأُبذي ولد بأُبّذَةَ سنة ثلاث عشرة وستمائة (٧) .
وهذا يعني أنّه قد ولد بعد أنْ نكبت أبذة بالنصارى بزمنٍ قليل مع العلم أنّهم قد انفصلوا عنها كما تذكر كتب التاريخ، ولا يعلم متى عادوا إليها مرة أخرى .

ومما يؤكد أنَّ مولده في هذه المدينة ما ورد في صلة الصلة من أنّ أصلَه من أبذة .

---

(١) جمهرة أنساب العرب : ٢٩٣ .
(٢) نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب .
(٣) البغية ٢/٣٦٧ .
(٤) انظر البغية ٢/٢٠٤ .
(٥) انظر مثلا الذيل والتكملة ٥/٣٧٣ صلة الصلة (مخطوط) (٢٠) وقد نص على أنَّ ابن الضائع من أهل إشبيلية .
(٦) المدارس النحوية : ٣١٨ .
(٧) الذيل والتكملة .

أســرتـه :لا تذكر المصادر - التي بين أيدينا - شيئا عن أسرة المترجم له ، ولا عن زواجه وأبنائه إذا كان قد تزوج وأنجب ،فهذه صفحة مجهولة من حياة الأبذي . وهذه المصادرُ أيضا لا تذكر أسبابَ رحيله عن أبذةَ وزمنه ، وهل كان يرافقه في رحلته أحد من أسرته ؟ ، على أَنَّه من الممكن أَنْ يستنتج أنَّ سببَ رحيله هو المدّ الصليبي الذى اكتسح مدن الأندلس واحدة بعد الأخرى ومنها مسقطُ رأسه .

شيوخه

لم تذكر له كتب التراجم غير شيخين ،ولكنهما من أعلام عصرهما . فالأول هو :

أبو علي الشلوبين [١] ٥٦٢ - ٦٤٥ هـ :

هو عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدي من أهل إشبيليه ، كان والده خبّازًا ،فأنِفَ من عمل والده وانكب على دراسةِ النحو فكان إماما في علم النحو مستحضراً له غاية الاستحضار قال ابن خلكان [٢] : "ولقد رأيت جماعةً من أصحابِه ،وكلهم فضلاء ،وكلّ منهم يقول : ما يتقاصر الشيخ أبو علي الشلوبيني عن الشيخ أبي علي الفارسي ،ويغالون فيه مغالاة زائدة" وقد وصفه ابن الزبير بقوله [٢] : "وكان الأستاذ أبو علي رحمه الله إماما في علم العربية غير مُدافَعٍ ، وهو آخر أئمة ذلك الشأن بالمشرق والمغرب، على غفلةٍ كانت فيه رحمه الله ".

وقد لُقّبَ أبو علي بالأستاذ وهذا لقبٌ رفيع لا يحوزه في الأندلس إلّا صاحب النحو والأدب [٣] وقد أضاف أبو علي إلى علمه بالنحو والأدب معرفتَه بالقراءات ،وكان آخذاً بطرف صالح من روايةِ الحديث [٤] ،وكان آنق أهل عصره طريقة في الخَطّ وأسرعهم كتبا ،وأكثرهم كتبا وأبعدهم في الأستاذية صيتا [٥] .

---

(١) أخباره في إنباه الرواه ٢/٣٣٢ ، ووفيات الأعيان ٣/ ٤٥١ والذيل والتكملة ٥/ ٤٦٠ وصلة الصلة (المطبوع) : ٧٠ .

(٢) انظر الهامش السابق .

(٣) مقدمة حواشي المفصل ٤ عن تلخيص أخبار النحويين واللغويين: ١٦٢ .

(٤) الذيل والتكملة ٥/ ٤٦٢، ٤٦٣ .

(٥) انظر مقدمة حواشي المفصل ٢٦-٣١ .

وتتلمذ على كثيرين من علماء عصره منهم : ابن ملكون (ت ٥٨١ هـ) وابن مضاء (ت ٥٩٢) وأبو زيد السهيلي (ت٥٨١) وابن الفرس (ت ٥٩٧ هـ) والجزولي (ت ٦٠٧) وابن زرقون (٥٨٦ هـ) وابن طلحة (٦١٨) وابن الجد (ت ٥٨٦) وغيرهم كثير.(١)

وتتلمذ عليه خلقٌ كثيرٌ جداً، نبغ منهم عدد ليس بالقليل منهم : ابن الحاج (ت ٦٥١هـ) وأبو جعفر الليلي (ت ٦٩١هـ) وابن الضائع (ت٦٨٠ هـ) وابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) وابن أبي الربيع (ت ٦٨٨ هـ)، والصفار من شراح الكتاب (ت٦٣٠هـ) وابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، وأبو عبدالله بن أبي الفضل المرسي (ت ٦٥٥ هـ) والخفاف الإشبيلي (ت٦٥٧هـ) والوادى آشي (ت ٦٤٨هـ)(٢) وغيرهم كثير.

وله من التواليف : التوطئة، وشرحان للجزولية، وتعليق على كتاب سيبويه، وشرح الإيضاح، وحواشي المفصل وغيرذلك.

هذا هو أبو علي الشلوبين شيخ مشايخ عصره، وإمامهم بلا منازع، وأحد أئمة النحو المبرزين . وقد لازمه الأبذى طويلا، ولعله لم يفرق بينهما إلّا موتُ الشلوبين الذى توفي بإشبيليه سنة ٦٤٥ هـ ، ثم إنّ الأبذى رحل بعد ذلك إلى مالقة عند نزوح أهل إشبيليه عنها(٣)، حيث سقطت في أيدى النصارى سنة ٦٤٦ هـ.

هذا وقد قرأ الأبذي الكتابَ على الشلوبين فقد قال في شرحه للجزولية(٤)

---

(١) انظر مقدمة حواشي المفصل ٢٦-٣١.

(٢) عد الأستاذ حماد الثمالي اثنين وأربعين تلميذاً من تلاميذ الشلوبين. مقدمة حواشي المفصل ٣٠-٤٠.

(٣) صلة الصلة (المخطوط) : ٢٠٠.

(٤) شرح الجزولية للأبذى ١/ ٢٧٦ (المخطوط).

وفسر الأستاذ أبو علي كلامَ سيبويه وقت القراءة عليه لهذا الموضع ...الخ ... والشلوبين من الذين اعتنوا بالكتاب وكانت لديه منه نسخ عديدة ومنها أصلُ هارون بن موسى (١)، وقد روى الشلوبين الكتاب عن شيخه أبي بكر بن الجدّ ت (٥٨٦) سماعًا عليه عن الأستاذ المقرىء أبي الحسن بن الأخضر علي بن عبدالرحمن (ت ٥١٤) (٣) عن أبي الحجاج الأعلم يوسف بن سليمان (ت ٤٧٦) (٤) والأعلم روى الكتاب عن علماء منهم : أبو القاسم إبراهيم بن الإفليلي (٤٤١هـ) (٥) إجازة عن محمد بن عاصم العاصمي (٣٨٢) (٦) عن أبي عبدالله محمد بن يحيى الرباحي (٣٥٢) (٧).

قال الأعلم وحدثني به أيضا أبو سهل يونس بن أحمد الحراني (ت٤٤٢هـ) (٨) (قراءة عليه لشواهده وإجازة لسائره) عن أبي مروان الطوطالقي ، عن أبي عبدالله الرباحي المذكور.

وقال الأعلم أيضا : وقرأت جميعه على أبي بكر مسلم بن أحمد ابن أفلح (٩) (ت٤٣٣هـ) عن أبي عمر أحمد بن عبد العزيز بن أبي الحباب (٤٠٠) (١٠) عن أبي عبدالله الرباحي أيضا .

---

(١) مقدمة حواشي المفصل : ١٠ عن برنامج شيوخ الرعيني ، وأما صاحب الأصل المذكور فهو : هارون بن موسى بن صالح بن جندل القيسي القرطبي ابو نصر الأديب ، سمع من أبي علي القالي ، صنف تفسير عيون كتاب سيبويه ، مات بقرطبة سنة ٤٠١هـ.

(٢) انظر ترجمته في الذيل والتكملة ٦/٢٢٣.

(٣) ترجمته في البغية ٢/١٧٤ وانظر برنامج المجارى : ١١٦.

(٤) ترجمته في البغية ٢/٣٥٦. (٥) ترجمته في البغية ١/٤٢٦.

(٦) ترجمته في البغية ١/١٢٣. (٧) ترجمته في البغية ١/٢٦٢.

(٨) ترجمته في صلة ابن بشكوال ٢/٦٨٦.

(٩) ترجمته في الصلة ٢/٦٢٦

(١٠) ترجمته في الصلة ١/١٩٩، ٢٠٠

والرَّباحيُّ وصله الكتابُ من طريقين قال : حدثني أبو القاسم عبدالله بن محمد بن الوليد بن ولّاد التميمي) عن أبيه (٢٩٨) عن المبرد (٢٨٥) عن أبي عثمان المازني (٢٤٨) وعن أبي عُمَر الجرميّ (٢٢٥) كلاهما عن أبي الحسن الأخفش عن سيبويه .

وقال الرَّباحي أيضا : وحدثني به أيضا أبو جعفر النحاس (٣٢٨) عن أبي إسحاق الزجاج (٣١١) عن المبرد بسنده المتقدم . ـ قال المبرد : قرأت نحو ثلث الكتاب على أبي عمر الجرمي، فتوفي أبو عمر، فابتدأتُ قراءته على أبي عثمان المازني ـ(١)

هذا عن كتاب سيبويه، ولكن هل قرأ الأبذي غيره من الكتب على شيخه الشلوبين ؟

إن طول ملازمة الأبذي لشيخه تجعلنا نعتقد أنّه قد قرأ عليه كثيراً من كتب النحو المشرقيّة والمغربية، بل وكتب الأدب التي كان يعتنى بهما الشلوبين ، يؤكد ذلك ما قاله صاحب الذيل والتكملة من أنّ الأبذى أخذ العربية والآداب على أبي الحسن الدّباج وأبي علي الشلوبين(٢) ، ويظهر تأثيرُ الشلوبين في تلميذه واضحاً من خلال شرحه للجزولية ، فهو يعتمد على شروح الشلوبين التي وضعها للجزولية ، كما يروى عنه في مواضع مختلفة ومن ذلك قوله : وحُكِيَ عن يونس إعمال «لكن» مخففة إلّا أنّي لم أرَه في أصل كتاب، وإنما هو عندى روايةً عن الأستاذ أبي علي ، قال روى السهيلي عن الأستاذ ابن الرمّاك أنّه أَنّ أناده رواية بإعمالها مخفّفةً "(٣) .

---

(١) انظر في ذلك كله فهرسة ما رواه أبوبكر بن خير الإشبيلي عن شيوخه : ٢٠٥، ٣٠٧ ،
(٢) الذيل والتكملة ٥ /٢٤٩ .
(٣) شرح الجزولية ١ /٨٣ ، (المخطوط)

بل إنّ اسم الشلوبين يتردد في سائر أبواب الشرح إلا القليل ، وكثيرا ما نافح الأبذيُّ عن آراء أستاذه، انظر مثلا مجلسه مع الدّباج الآتي في ترجمته ،ومن ذلك أنّ الشلوبين لما رأى أنّ الإعراب قد يكون صوتا وحذفا حدَّ الإعراب بقوله :" الإعراب حكم في آخر الكلمة يوجبه العامل ".

وقد نقد ابن عصفور هذا الحد من وجهين : الأول انه لا يُفْهِم ما أراد ،إذ قد يمكن أنْ يَحُدَّ الإعرابَ بذلك مَنْ مذهبُه أنَّ الإعراب تغيّر، لأنّ التغيير حكم يحدثه العامل في آخر الكلمة ،وأيضا فإن من معاني الإعراب لغة التغيّر ،وليس من معانيه في اللغة الصوت ، فأنْ يكون اللفظ في الاصطلاح على حَسَب ما كان عليه في اللغة أَوْلى حتى لا يُتَصَرَّفَ في اللفظ بأكثر من تخصيصه اصطلاحا بتغيّرٍ خاص،وقد كان في اللغة واقعا على كل تغيّر إلخ ..

قال الأبذى : كلامُ الأستاذ صحيح في قوله : الإعراب حكم في آخر الكلمة يوجبه العامل فإنه يدخل تحته كلُّ إعراب انتقل أو لزم (١) .

وغير ذلك كثير.

٢ - أبو الحسن الدّباج ٥٦٦ - ٩/٨/٦٤٦هـ:

هو علي بن جابر بن علي بن يحيى اللخمي المقرئ، الأستاذ الأديب، كما وصفه تلميذه ابن سعيد (٢) ،أخذ القراءات عن أبي بكر بن صاف (٥٨٥هـ) (٣) وأبي الحسن نجبه (٥٩١هـ) (٤) وغيرهما ،

---

(١) شرح الجزولية ١/ ١٥ من المخطوط .
(٢) المغرب ١/ ٢٦٠.
(٣) ترجمته في الذيل والتكملة ٦/ ١٨٨.
(٤) ترجمته في الغاية لابن الجزري ٢/ ٢٣٤

وأخذ النحو عن أبي بكر بن طلحة (٦١٨) وأبي الحسن بن خروف (٦٠٩) وأبي حفص بن عمر، وأبي ذر الخشني، وأبي الوليد ابن جابر بن أبي أيوب، وأجازله أبو الوليد بن نام (٥٩٦ هـ)[1]، وأبو العباس بن مقدام، وأبو محمد بن عبيد الله.

والدّباج من أهل إشبيلية ولد ومات بها، وقد كانت حاضرة من حواضر العلم، وكان الدّباج من أعلام علمائها، فقد قال عنه ابن الزبير[2]: "كان نحويا أديبا ومقرئا جليلا فاضلا، آخر المقرئين الجِلّة بإشبيلية" وقال عنه صاحب الذيل والتكملة[3]: "وكان حسن السمت والهَدْي، دينا صالحا سَنِيا فاضلا، ظريف الدعابة، حسن اللوذعية، مقرئا، مجوّدا، متعلقا برواية يسيرة من الحديث، متقدّما في العربية والأدب - يقرض قطعا من الشعر يجيد فيها، وعكف على إقراء القرآن، وتدريس العربية والأدب نحو خمسين سنة لم يتعرض لسواه ولا عرّج على غيره، نزاهة عن الأطماع، وأنفة من التعلق بالدنيا وأهلها، وكان مبارَك التعليم، فنفع الله بصحبته والأخذ عنه خلقا كثيرا، وكتب بخطه الرائقِ الكثيرَ واتقن ضبطه وتقييده، ونُقِلَ بآخرة من مسجده الذى أقرأ به أكثرَ حياتِه إلى جامع العدبس، وكان يعلّم به ويؤم في صلواته الجهرية".

وقد أشار الأبذى في شرحه للجزولية[4] إلى مجلس من مجالسه

---

(١) ترجمته في البغية ١/٤٨٩
(٢) صلة الصلة (المطبوع): ١٢٧
(٣) ٥/١٩٨ - ٢٠١
(٤) ٢/١٨٥ (المخطوط)

مع الدّباج فقال : " سألت شيخنا أبا الحسن الدباج - رحمه الله - عن قول أبي موسى "أَوْ تلقّيه من العجم علماً " فقال لي : هذا إنّما معناه أَنْ يتلقى من العجم علما ، بمعنى أَنْ يكون في كلام العجم علماً ، فانتقل إلى كلام العرب علماً ، وكذا وُجِدَ كل ما جاء من ذلك ممنوع الصرف . قال الأبذي : فعرضت عليه ما قدمناه (يعني أَنّ معنى كلام الجزولي : أنّه يعني أَنّ العرب لم تستعمله حين تلقيه من العجم إلّا علما ، ولا تبالي بما كان في كلامِ العجم أعلماً أم غير علم) قال الأبذي : وقلت له : إنَّ الأستاذ أباعلى كان يعتقده ، فقال لي هذا المذهب لم أره لأحدٍ إلّا ما قلت عن الأستاذ أبي على ، فقلت له : وأي أثرٍ لاشتراط العلمية في كلام العجم ، فلم يحضرْ له فيه جواب إلّا موافقة السماع فعلى مفهومه يصرف "قالون" ونحوه ، وتمسك رحمه الله بلفظِ سيبويه حيث قال في إبراهيم وإسماعيل ونحوهما "لأنّها لم تقع إلّا معرفةً على حَدّ ما كانت في كلام العجم " مع أنَّ هذا الكلام يحتمل التأويل .

ونستفيد من هذا النص أَنّ الأبذي ربّما قرأ الجزوليةَ على شيخه الدّباج ، وأنه كان يسأله عن غوامضها ، وابن عبد الملك في الذيل[١] قد ذكر أَنَّ الأبذي أخذ العربيةَ والآدابَ على الدّباج والشلوبين .

وقد توفي الدباج رحمه الله سنة ٦٤٦ هـ ، وقد قيل في سبب وفاته : إنّه قد هاله نطق النواقيس ، وخرس الأذان لما دخل الرومُ إشبيليه ، فلم يزل يتأسف ويضطرب إلى أَنْ مات[٢] .

---

(١) الذيل والتكملة ٥/٢٤٩ .

(٢) البغية ٢/١٥٣ .

٣ - ابن عصفور والصفار، فيما زعمه ابن الزبير :

قال ابن الزبير (١) : وكان (يعني الأبذي) " لا يذكر روايةً عن أحد ، وقد أخذتُ معه في هذا ، وأقرّ على ذلك [إلّا] أنه أخيرا ادعى الروايةَ عن طائفة ممن أدركه من أهل بلده - لم يذكرهم ابن الزبير - وكان قد لزم مجلس الأستاذ أبي علي لشأنه الذي عُرِفَ به ، وذكر بعضُ أصحابنا أنه حضر قراءة أبي القاسم الصفّار (٢) على أبي الحسن بن عصفور ، وأنّه سمع منهم جملةَ الكتاب قال ابن الزبير : لم يكن هو يذكر هذا إنّما كان يقول إنّه أخذه عن الأستاذ أبي علي " .

قلت : وقد ذكر الأبذي ابن عصفور في شرح الجزولية فكان يقول : وأجاز ابن عصفور من أصحابنا (٣) ويقول أيضا : قال بعض الإخوان وهو أبو الحسن بن عصفور (٤) ، وكذلك الأمر في مواضع كثيرة جدا ، فلو كان ابن عصفور من شيوخ الأبذي ، أو أنّ الابذى قرأ عليه ، لذكر ذلك في الشرح خاصة أنّه إذا أورد شيوخه فإنّه ينص في كثير من الأحيان على ذلك فيقول : وسألت شيخنا أبا الحسن الدباج ، أو قال شيخنا أبو علي وهذا كثير جدا .

---

(١) صلة الصلة : ٢٠٠ ، ٢٠١ (المخطوط) .
(٢) قاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري البطليوسي صحب الشلوبين وابن عصفور ، وشرح كتاب سيبويه شرحا حسنا يقال أنه أحسن شروحه ويرد فيه كثيرا على الشلوبين بأقبح رد مات بعد الثلاثين وستمائة .
(٣) شرح الجزولية (المخطوط) ٢ / ٣٦ .
(٤) المصدر نفسه : ٢ / ١٠٢ .

عقيدته :-

يظهر من كلام المؤلف في أول الشرح أنّه يذهب مذهب الأشعرية في صفة الكلام ، فقد أوجبوا أن يكون كلام الله بلا حَرْف ولا صوت (١) وقالوا : إنّ الكلام يقع على المعنى القائم بالنفس و نسبوه إلى اللغة مستشهدين ببيت شعر للأخطل :

إنّ الكلام لفي الفؤادِ وإنّما جعل اللسانُ على الفؤادِ دليلا

و هذا يدلّ على أشعرية الأبذي . وكان يرى أنهم أهلُ السنة .

أخلاقه وحاله :

قال ابن عبد الملك فيه (٢) : " كان معروفَ الخير والعفاف والانقباض عن مخالطة الناس ،والتحامل ،والقناعة ،وحسن الخلق " يضاف إلى ذلك ما وصف به من حسن التصرف والتعليم والمهارة في النحو ،وقد عاش الأبذيُّ فقيراً معدما ، قال أبُو حيان : وكان في غاية الفقر على إمامته في العلم ،وَلِيَ إمامةَ جامع القيسارية فارتفق بمعلومه ".

رحلاته :

قد يُشْعِر هذا العنوان أنَّ الأبْذي قد فعل فعل أسلافه من علماء الأندلس الذين كانوا يرتحلون إلى حواضر العلم في المشرق والمغرب، ولكن الحقيقة أنّ الأبذي لم يفعل ذلك بل لعله لم يحتج اليه ، فبعد خروجه

---

(١) شرح الكوكب المنير ٢ /١٨ .

(٢) الذيل والتكملة ٥/٢٤٩ .

من أبذة استقر في إشبيليه التي كانت حاضرة من حواضر العلم ، يرتحل إليها طلابه للأخذ عن أعلامها المبرزين من أمثال الشلوبين والدباج ، فهي من المدن التي كان يُرتَحلُ إليها لا عنها في طلب العلم .

وقد وجد الأبذي بغيته في هذه المدينة ،فلازم أعلامها ،وأخذ عنهم ولم يرتحل عنها إلا عند خروج أهلها عنها بسبب محاصرة النصارى لها والاستيلاء عليها بعد ذلك .

بعد خروج الأبذى من إشبيليه سنة ٦٤٦ هـ يذكر ابن الزبير أنّه أقرأ في مالقه ، قال ابن الزبير (١) : وقرأت عليه إذ ذاك طائفةً من إيضاح الفارسي قال : ثم أخذت معه في الانتقال إلى غرناطة ،فأجاب إلى ذلك ،وتكفلت أمره في النُّقْلَةِ ،فأقرأ بها بقية عمره إلى أنْ توفى سنة ثمانين وستمائة . ولا نعلم متى رحل الأبذيُّ عن مالقه فالمصادر لا تذكر شيئا عن هذا .

وقد ذكر ابنُ القاضي وهو يترجم لأبي الحجاج اليحصبي الجيّاني أنّ هذا الأخير قد أخذ بسبته عن أبي الحسن الأبذى . فهل رحل الأبذى إلى سبته ؟ هذا أمرٌ لم نجد ما يؤيده في مصادرنا ،ولكنه ليس بمستبعد ،فقد وصل الأبذي إلى مالقه ،وهي ليست ببعيدة عن العدوة المغربية ،وإذا صح أنّه قد ذهب إلى سبته فإنَّ ذلك يكون في الغالب قبل ذهابه إلى مالقه ، إذْ يفهم من كلام ابن الزبير السابق أنّ الأبذي قد رحل من مالقه إلى غرناطة مباشرة .

---

(١) صلة الصلة : ٢٠٠ (المخطوط) وانظر أيضا اشارة التعيين ص٧١ والبغية ١٩٩/٢ .

مكانته العلمية :

نبغ من تلاميذ الشلوبين عددٌ كبير من أمثال ابن أبي الربيع، وابن عصفور، وابن الضائع ،وكان الأبذي أحدَ هؤلاء النابهين ، فقد صار إماما في اللغة والنحو والشعر كما يقول الفيروزابادى في البلغة (١) بعد ملازمة طويلة للشلوبين والدّباج . ونُقِلَ عن أبي حيان أنه قال في النضار: كان أحفظ من رأيناه لعلم العربية ،وكان يقرئُ كتاب سيبويه فما دونه ،قال : قلت يوما للفقيه أبي إسحاق إبراهيم بن زهير (٢) - والأبذى حاضرٌ - ما حدُّ النحو ؟ فقال هذا الشيخ هو حدُّ النحو (٣) . قال الشيخ تقي الدين السبكى : يعنى أنّه تجسّدَ نحواً (٤) .

أما ابن الزبير فقد قال عن شيخه الأبذى : كان نحويًا ذاكراً لخلاف النحويين، من أحفظِ أهل وقته بخلافهم من بصرى وكوفي ،من أهل المعرفة بكتاب سيبويه والواقفين على غوامضِه ما وجد سبيلاً إلى نقل ذلك عن غيره ، إذّ لم يكن تصرفه كحفظِه " ثمّ يقول : أخذ عن بعض أصحابِنا كتابَ سيبويه وغير ذلك ،ولم يكن له تصرّفٌ في غير الفن النحوى ، قال : وبالجملة فكان من متقدمي أهل وقته في ذكر الفن النحوى ،صار له ذلك كيفما صار ،وكان نقله لخلاف النحويين ومآخذهم نقلاً صحيحاً في الأكثر ،وما سوى هذا فلا يعوّلُ عليه فيه عفا الله عنه " (٥) ولا أظُنُّ ابن الزبير إلاّ متحاملا على شيخه وإنّ كان لم يستطع إلاّ أنْ يذكر تقدّمَ الشيخ

---

(١) ص ١٦٨ .
(٢) ترجمته في البغية ١ / ٤١٠ .
(٣) تحفة الاريب (——) وبغية الوعاة ٢ / ١٩٩ .
(٤) تحفة الاريب .
(٥) صلة الصلة (المخطوط) ٢٠٠ ، ٢٠١ .

في علم العربية ،كما أنّ ابن عبد الملك يصف الأبذى بأنّه كان نحويا ماهرا حسن التصرف والتعليم وأنّه كان متقدّما في علم العربية حاضر الذكر لأقوال النحاة ،حسن الإلقاء ،تصدّر لإلقاء العربية طويلا (١) .

يضاف إلى ذلك ما نُقِلَ عن أبي حيان - وهو من تلاميذ الأبذى - في وصف علم الشيخ وسعته كما أنّ شهادة الفقيه أبي إسحاق ابراهيم بن زهير تنبئ على أنّ في مقالة ابن الزبير تحاملاً إلى حدّ ما .

ونجد في نهاية الجزء الأول من شرح الجزولية للأبذى الألقابَ العلمية التالية : الأستاذ ،الفقيه . وفي التذييل والتكميل (٢) نجد أبا حيان يلقب شيخه بلقب آخر وهو : الحافظ .

والأستاذ لا يُطلَق - عند الأندلسيين - إلا على صاحب النحو والأدب (٣) وقد ردّد أبو حيان هذا اللقب في كل مرة يذكر فيها الأبذي (٤) .

وأما لقب الفقيه : فإنّ مظاهرَ عنايته بالفقه واضحةٌ جدا في كتابه هذا الذى نحققه، فهو يعرض آراءَ الفقهاء في بعض المسائل ويرجع في ذلك إلى كتاب المقدّمات لابن رشد (٥) ،والمسائل الفقهية لأبي القاسم . وانظر بسطه لمسائل فقهية تتعلق باجتماع الشرطين فصاعداً في باب الجوازم (٦) . مما يدل على سعة علمه بالفقه واللغة والنحو .

---

(١) الذيل والتكملة ٢٤٩/٥ ، ٢٩١ .
(٢) ١/ل ١٤ ب .
(٣) مقدمة حواشي المفصل : ٤ .
(٤) انظر التذييل والتكميل ١/ل ١٤ ب ، ل ١٥٣ ب ، ٢٦/٣ ب ، ٢٢٠ أ
هـ ٣٤ ب وغير ذلك كثير جدا .
(٥) شرح الجزولية للأبذى ٨/٢ (المخطوط) .
(٦) المصدر نفسه ٩٢/١ (المخطوط) .

تـلا ميـــــذه

قال ابن عبد الملك إنَّ الأبذي قد أخذ الناس عنه كثيراً ولكـــن المصادر لا تسعفنا في هذا إلا بالقليل ،فمن أخذ عنه :

١ - أبو جعفر ابن الأخرش ت ٦٧٠هـ:

اسمه عبدالله بن أحمد الأنصارى القرموني النحوى قال السيوطي : قال الصفدى : أديب فاضل ،نحوى ،أخذ عن الأبذى ،وقرأ عليـــه أبو حيان ،وكان له اعتناء بالتفسير، مات بفاس بعد السبعين وستمائة (١).

٢ - أبو بكر بن الفراء ٦٢٥ هـ (كان حياً سنة) ٦٨٧هـ (٢):

القاضي عتيق بن أحمد بن محمد بن يحيى الغساني ،غرناطي ،تفقه بأبي العباس بن زرقون ،وأخذ كتاب سيبويه عن أبي الحسن الأبـــذى ، والطب عن أبي عبدالله بن المهلب ،وكان جامعا لفنون من المعـــارف معروف النبل في كل ما يتناول من الأمور العلمية ،وقيّد كثيرا، وعني بالعلم العناية التامة ،واستقضي بالمنكب وعرف بالعدالة والنزاهة .

٣ - أبو محمد الغرناطي ٦٢٠ - ٦٨٨ هـ:

اسمه عبد المؤمن بن عبدالله بن أحمد بن عبد الصمد الغساني، الغرناطي قال السيوطي : قال في تاريخ غرناطة : كان نحويا مقرئا متفنّنا ، حافظا لخلاف السبعة ، عدلا فاضلا ،بارع الخط ،جيد الضبط حسن الإلقاء

---

(١) عن البغية ٢/ ٢٣ .

(٢) ترجمته في الذيل والتكملة ٥/ ١١٦ وانظر حاشيتها ،والاحاطة ٤/ ٨٠ .

والتعليم ،أخذ العربية عن أبي الحسن الخشني ،وعلى بن محمد بن علي ابن يوسف الكناني (١) والقراءات عن أبي عبدالله الطائي ،وسمع على أبي الحسن الغافقي (٢) .

٤ - أبو الحجاج اليحصبي الجيّاني ت ٧٠٣ هـ :

يوسف بن علي بن يوسف بن علي بن يوسف اليحصبي،من أهل المرية ، له حظٌ وافر من العربية والأدب،و حفظ اللغة و قرض الشعر ، ناب عن قاضي القضاة بالمرية.

أخذ بسبتة عن أبي الحسن عبدالله بن أحمد بن عبدالله،وعن يوسف بن موسى الحساني ،وعن أبي الوليد بن إسماعيل ،والأستاذ أبي الحسن علي بن محمد بن محمد بن عبدالرحمن الأبذى النحوى ،وأخذ بالمرية عن الخطيب أبي الحسن علي بن أحمد الغزّال وغيرهم.

قال في الدرة : قال ابن خاتمة : رحل القاضي أبو الحجاج بآخرةٍ من عمره إلى المشرق ،وقصد أداء فريضة الحج ، فتوفي في وجهته بعقبة أيلة من طريق الحجاز في أُخريات شوال سنة ٧٠٣ هـ (٣) .

٥ - أبو جعفر ابن الزبير (٤) ٦٢٧-٧٠٨هـ :

أحمد بن إبراهيم بن الزبير بن محمد بن إبراهيم بن الزبير الأستاذ الحافظ ،أحد نحاة الأندلس ومحدثيها ،جيّاني المولد ،غرناطي المنشأ ،

---

(١) كذا في البغية وصوابها : الكتامي ،وهو ابن الضائع .
(٢) عن البغية ٢/ ١١٨.
(٣) عن درة الحجال ٣/ ٣٤٥ بتصرف.
(٤) ترجمته في غاية النهاية ١/ ٣٢ ،والديباج المذهب ١/ ١٨٨ والبغية ١/ ٢٩١، ٢٩٢ .

أقرأ القرآن والنحو والحديث بمالقه وغرناطة ،أخذ عن ابن الفرس ،وابن فرتون وغيرهم ، وسمع التيسير في القراءات السبع من محمد بن عبد الرحمن ابن جوير عن ابن أبي جمرة عن أبيه عن الداني بالإجازة ،قال ابن الجزرى : وهذا سند في غاية الحسن والعلو ،وقد قرأ عليه خلق لا يحصون . وتآليفه حسنة منها : صلة الصلة ،وملاك التأويل في المتشابه اللفظ من التنزيل ،والبرهان في ترتيب سور القرآن ،وصنف تعليقا على كتاب سيبويه .

وقد صرّح ابن الزبير أنه قرأ على الأبذى طائفةً من إيضاح الفارسي وذلك في مالقة قال : ثم أخذت معه في الانتقال إلى غرناطة فأجاب إلى ذلك ،وتكفلت أمره في النقلة فأقرأ بها بقية عمره (١) .

٦ - ابن الفخار الأركشي : ولد بعد ٦٢٠ وتوفي بمالقه ٧٢٣هـ (٢) :

محمد بن علي بن محمد بن أحمد بن الفخار الجذامي الأركشي المولد والمنشأ ،المالقي الاستيطان ،الشريشي الاشتغال ،خرج من بلده أركش حين استولى عليها العدو فاستوطن شريش ،وقرأ بها العربية على أبي الحسن السكوني وغيره ،وأخذ عن أبي الحسين بن أبي الربيع وغيره بسبتة ،والأبذى وابن الضائع بغرناطة ،ثم استوطن مالقه ،وتصدر للإقراء بها ، فكان يدرّس من صلاة الصبح إلى الزوال ،ويقرأ القرآن ،ويفتي النساء إلى بعد العصر ،ويأتي الجامع الأعظم بعد المغرب فيفتي إلى العشاء الآخرة ،

---

(١) صلة الصلة (المخطوط) ٢٠٠ .

(٢) ترجمته في درة الحجال ٢ / ٨٣ والديباج المذهب ٢ / ٢٨٨ ، والبغية ١ / ١٨٧ .

ولا يقبل من أحد شيئا ووقعت له مشاحنات مع فقهاء بلده في فتاوى ، وعقدت له مجالس وظهر فيها وبالغ الناس في تعظيمه . وله من التصانيف: تفسير الفاتحة ،شرح مشكلات سيبويه ،شرح الجزولية وغيرها .

٧ - أبو جعفر بن فَرْكون ٦٤٩ - ٧٢٩ هـ :

أحمد بن محمد بن هشام القرشي الغرناطي ،كان من صدور القضاة في الأندلس اضطلاعا بالمسائل و معرفةً بالأحكام في مظانّها ،كثير المطالعة ، كثير الاجتهاد والنظر ،مشاركا في فنون من عربية وفقه وقراءة وفرائض ، حسن التلاوة ،عظيم الوقار بين طبْع و مكسوب ، ، قال ابن الخطيب : وقرأ على الأستاذ أبي الحسن على بن محمد بن علي بن يوسف بن الصائغ - بالصاد المهملة ،والغين المعجمة - و على الأستاذ أبي الحسن الأبذى ،وابن مسْتقور (١) ، وغيرهم .

٨ - أبو الحسن القيجاطي (٢) : ولد ٦٥٠ - وتوفى في ٢٩ / ١٢ / ٧٣٠هـ بغرناطة :

علي بن عمر بن إبراهيم بن عبدالله الكناني القيجاطي ،أصله من بسْطه،واستوطن غرناطة حتى عُدَّ من أهلها قراءة وإقراءً ولزوما ،أقرأ بمسجدها الأعظم فنونًا من العلم من قراءات وفقه و عربية وأدب،و ولِّي الخطابة ،وكان حسن السيرة ، عظيم النفع ، قصدَه الناسُ وأخذَ عنه القريب

---

(١) عن الإحاطة ١ /١٥٣-١٥٧ و وترجمته فيها طويلة .
(٢) ترجمته في الاحاطة ٤ / ١٠٤ ، ١٠٥ ،وغاية النهاية ١ /٥٥٧ و درة الحجال ٣ /٢٣٩ والبغية ٢ / ١٨٠ .

والبعيد ،قرأ على أبيه ببلدة بسطة القرآن بالروايات السبع، وقرأ بغرناطة على ابن مستقور، وأبي جعفر بن الطباع، وعلى ابن الضائع، والأستاذ النحوى أبي الحسن الأبذى ،وغيرهم كثير وله تآليف وشعر ونثر .

٩ - أبو حيان الأندلسي ٦٥٤ - ٧٤٥ هـ :

محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيّان الغرناطي النفزى نسبة إلى نفزة قبيلة من البربر، نحوى لغوى مفسر محدث مقرئ مؤرخ أديب ،أخذ القراءات عن أبي جعفر بن الطباع، والعربية عن أبي الحسن الأبذى، وأبي جعفر بن الزبير، وابن أبي الأحوص ،وابن الصائغ، وأبي جعفر اللبلي ،و بمصر عن البهاء بن النحاس و جماعة، و تقدم في النحو، وأقرأ في حياة شيوخه بالمغرب، وسمع الحديث بالأندلس وإفريقية والاسكندرية ومصر والحجاز من نحو أربعمائة وخمسين شيخاً ،وأجازَ له خلقٌ من المشرق والمغرب ،تصانيفُه مشهورة ،وتلامذتُه من أكابر علماء عصره، تصدروا في حياته كالتقي السبكي، والجمال الأسنوى ،وابن عقيل ،وناظر الجيش ، وابن مكتوم ،وغيرهم (١) ، ذكر في النُّضار له أنَّه أخَذ النحو عن الأبذى وغيره (٢) وكان يصدر ذكره بقوله : "شيخنا " ،في مواضع لا تحصى من التذييل والتكميل .

وفاتــــه : تجمع المصادر التي ترجمت للأبذى على أنَّه توفى في سنة ثمانين وستمائة بغرناطة ،فيكون قد مات عن ثمانٍ وستين سنة ،وقد قضى أخريات حياته متصدرا للإقراء والتدريس رحمة الله عليه .

---

(١) عن البغية ١/ ٢٨٠- ٢٨٥.
(٢) نفح الطيب ٢/

آثاره : لم نر من آثار الأبّذى إلا شرحه للجزولية ،وهذا لا يعني أنّها الأثر الوحيد الذى ترك ،فقد أشارَ فيها إلى واحد من تآليفه، فقال وهو يعرض لمسألة " أعطي بالمعطى دينارين ثلاثون دينارا" : فمبلغ هذه المسائل ست عشرة مسألة وكل مسألة منها يتصور فيها ستة أوجه؛ لأنّها تثنى وتجمع وتؤنث، ويثنى المؤنث ويجمع، فتبلغ المسائل ستاً وتسعين .. ثم قال : وإنّما تركت كَتْبها مخافة التطويل، وقد كتبتها في غير هذا التأليف"(١) .

يستفاد من هذا النص أنّ شرح الجزولية ليس التأليف الوحيد الذى وضع المؤلف وإنّما له غيره ،وعليه فإنّنا نستطيع أنْ نُسَلِّمَ بصحة ما نسبه إليه صاحب إشارة التعيين والفيروزابادى من تآليف فقد قالا وهما يترجمان له(٢) : "وله إملاءٌ على كتاب سيبويه ،وعلى الإيضاح ،والجمل ، ومشكل الأشعار الستة الجاهلية والجزولية ". والملاحظ أنّ إملاءاته كانت على كتب اعتنى بها معاصروه . فنجد أنّ كثيراً منهم يشرحون الكتاب كما فعل الشلوبين والصّفار وابن عصفور(٣) وابن الضائع(٤) وغيرهم. ونجد أيضا ابن الضائع(٤) يكتب إملاءً على الإيضاح، وكذلك ابن أبي الربيع(٥) ، وأمّا كتاب الجمل فقد شرحه ابن عصفور وابن الضائع وابن أبي الربيع والخفاف الإشبيلي، وغيرهم من معاصري الأبذى . ويمكن أنْ يقال

---

(١) شرح الجزولية ٢/٣٨ .
(٢) إشارة التعيين : ٧٠ ، والبلغة : ١٦٨ .
(٣) مقدمة شرح الجمل له (٤٠)
(٤) البغية ٢/٢٠٤ .
(٥) مقدمة الملخص : ٥١ .

ذلك عن كتابي أشعار الستة الجاهليين والجزولية . فما ألّفه الأبذي
من شروح إنّما كان سنن معاصريه، وهو على منوالهم ينسج .

الفصل الثانـــي

مذهبه النحـــــــوى وآراؤه

سنحاول في هذا الفصل أنْ نتبيَّن موقف الابذى من الأمور التالية:

أولا ـ القياس:

القياسُ اللغوي قياسان:

أولهما : أنْ يتّحد المحمول والمحمول عليه ،فيكون اللفظ ملحقاً بأمثاله في حكم ثبت لها باستقراء كلام العرب ،حتى انتظمت منه قاعدةٌ عامـــة كصيغ التصغير والنَّسَب والجمع ،وهو القياس الأصلي كما دعاه الشيخ الخضر حسين (١) .

وثانيهما : أنْ يختلف المحمول والمحمول عليه في النوع "ولكن توجد بينهما مشابهة من بعض الوجوه ،كما أجاز الجمهور ترخيم المركب المزجـي قياساً على الأسماء المنتهية بتاء التأنيث ،وكما أجاز طائفة حذف الضميـر المجرور العائد من الصلة على الموصول متى تعين حرف الجر ،قياسا علـى حذف الضمير العائد من جملة الخبر على المبتدأ" (٢) وهذا النوع من القياس سمّاه الشيخُ الخضر حسين "قياس التمثيل" وسمّاه بعضهم القياس النظرى (٢) .

فأما القياس الأصلي فهو أصلٌ في المدرستين البصرية والكوفية وتختلف كل منهما عند التطبيق .

فالبصريون يقيسون على المشهور الشائع ،ويربطون القاعدة بالظاهرة العامّة وما شذّ عنها يحفظ ولا يقاس عليه (٢) .

---

(١) نعتمد فيما يلي على كتاب " ابو القاسم السهيلي : ٢٣٠ ومابعدها وانظر القياس في اللغة العربية للشيخ محمد الخضر حسين : ٢٧ وما بعدها .

(٢) المصدر نفسه : ٢٢٣ .

أمّا الكوفيون فقد كانوا يعتدون بكلّ ما ثبت عن العرب ولو مثالا فرداً ،ومن الأقوال المشهورة في مذهبهم قول الأندلسي " الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالفٍ للأصول جعلوه أصلاً، وبوّبوا عليه بخلاف البصريين (١) .

والأُبّذي يمضي على مذهب البصريين في هذا :

١ - فهو لا يجيز حذفَ المبتدأ وإبقاء الخبر إذا كانا صلةً للموصول، ولم يكن في الصلة طول إلّا في "أيّ" قال : وإنْ جاء منه شيءٌ في الكلام فشاذٌ يحفظ ولا يقاس عليه نحو قراءة من قرأ * تماما على الذى أحسنُ * و * مثلا ما بعوضةٌ * برفع أحسن وبعوضة (٢) .

٢ - و نقل عن ابن عصفور قوله : وزعم الفرّاءُ : أنّ ذهبت تصل إلى ظروف المكان المختصات بنفسِها نحو : عُمان وخراسان والعراق و نحو ذلك . فتقول ذهبت عُمان وذهبت العراق ،وحكى ذلك عن العرب ،والبصريون ينكرون ذلك ،ولعلّ الفراء سمع هذا في شعر فقاس عليه ،وكثيرا ما يفعل الكوفيون ذلك ،فلا يلتفت إليه أعنى أنْ يجيزوا في الكلام ما لا يحفظ إلّا في الشعر (٣)، وقد أورد الأبذيّ كلام ابن عصفور دون تعليق منه ،وما ذلك إلّا أنّه يوافق مقالة ابن عصفور ويرتضيها . والدّليلُ على ذلك أنّه لم يُجزْ العطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض نحو : مررت بك و بزيد قال (٤) : ولا يجوز العطف من غير تكرار ،إلّا في ضرورة الشعر . . . ثم قال : فأمّا قوله

---

(١) المصدر نفسه : ٢٢٤ عن الاقتراح للسيوطي .
(٢) شرح الجزولية للأبذى ١/١١٧ .
(٣) الشرح ١/٢٢٤ .
(٤) المصدر نفسه ١/١٧٢ .

تعالى ﴿ وكفر به والمسجدِ الحرامِ ﴾ و قوله ﴿ واتقوا الله الذى تسآلون به والأرحامِ ﴾ فينبغي أَنْ تجعل الواو فيهما واوَ قسمٍ ،لا حرفَ عطفٍ ، لأَنَّ ذلك شيء لا يجوز إِلّا في ضرورة شعر ، ثم قال : ولو جاء من ذلك في الكلام ما لا يسوغ حمله إِلَّا على العطف لكان شاذًّا ،لا يجوز القياس عليه ، وقد أجاز كثير من حذّاق النحويين العطف على الضميرِ المخفوض من غير إعادة الخافض لكثرة السماع الوارد بذلك كما ذكر أبو حيان في البحر المحيط ، ولكنّ هذا السماع كله من الشعر وحيث إِنَّ ما يحفظ في الشعر لا يرتضيه الأُبذى في الكلام ، لذا فإِنَّ هذا السماعَ الذى ذكر أبو حيان يُحْفَظُ ولا يقاس عليه .

ومن ذلك أيضا رفضُه القِياسَ على النادِر ،قال : فإِنْ قيل : فقد جمعوا عُقْبَة على أَعقاب ،فحذفوا التاء ،ولم يعوّضوا منها شيئا ، فكذلك ينبغي أنْ يجوّزوا : طلحون ؟

فالجواب : أَنَّ التكسيرَ في مثل عُقْبَة نادر ، فلا يقاس عليه إِلخ .. ما قال .. أضِفْ إِلى ذلك أَنَّ جمع عُقْبة على أعقاب وردَ في الشعر .

القياس النظرى :

وأمّا القياس النظري فقد اعتمد عليه الكوفيون في كثيرٍ من المسائل (١) ولم يكن البصريون على شاكلتهم في ذلك ،يقول الأستاذ الطنطاوى وهو يتحدث عن مذهب البصريين « إنهم لا يعولون على القياس النظرى عند انعدام الشاهد إِلَّا فيما ندر جدّاً ، أمّا الكوفيون فطالما جنحوا إِليه » (٢) .

ويظهر أَنَّ صاحبنا الأُبذي يعتدّ بالقياس النظرى ،وذلك لاعتماده عليه أحيانا .

---

(١) انظر بعضا منها في "أبو القاسم السهيلي": ٢٢٢ .
(٢) أبو القاسم السهيلي : ٢٢٢ نقلا عن نشأة النحو .

فقد منع أَنْ تجمع الأسماءُ المركبةُ وإنْ لم تكن محكيّة ،تشبيها لها بالأسماء المركبةِ المحكيةِ ،فكما لا يجوزُ أَنْ تجمع تأبَّط شرّاً جمعَ تصحيح لئلّا تبطل الحكاية ،كذلك لا يجوز أَنْ تجمع سيبويه ،ونفطويه وأمثالها تشبيها لها بالأسماءِ المحكية في التركيب قال : والصحيحُ أَنَّ ذلك لا يجوز للشبه الذى بينها و بين الأسماء المحكية من جهة التركيب ،وأنه لم يرد بذلك سماع.

ومن ذلك أَنّ الفراءَ ذهبَ إلى أَنَّ النون في المثنى فارقة بين رفع الاثنين ونصب الواحد ،لأنّك لو قلت : " زيدا " ،التبس بالواحد المنصوب إذا وقفت عليه ،ثم حُمِلَ سائرُ التثنيةِ والجمعِ على ذلك ،وحذفت في الإضافة لشبهها بالتنوين ،ولم تحذفْ مع الألف واللام ،لأنّ الإضافة أقوى في إيجاب الحذف.

قال الأبذى : وهذا الذى قال فاسد ،لأنّ الوقفَ عارضٌ ، وبابُ العارضِ أَلاّ يُعتَدَّ به ،وأَيضا فإنَّ حمل التثنية على التثنية قد يسوغ ،وأما الجمع فباب آخر. فماذكره الأبذى من أن حمل التثنية على التثنية قد يسوغ ،وأمّا الجمع فباب آخر، هذا الكلام دليل على اعتداده بالقياس النظرى .

ثانيا - السماع :

الحديث عنه في الكلام على شواهد شرح الجزولية للأبذى في الفصل الثاني من الباب الثاني .

ثالثا - تعليلاته :

الأبّذي تابع في تعليلاته للسابقين ،ولم ينفرد بشيء يُذكَرُله ، على أَنّ له موقفا من محاولة بعض النحاة التعليل لانفراد الاسم المتمكن بالجر، وانفراد الفعل بالجزم ،قال (١) : والحقُّ عندى أَنّ التعرضَ لامتناع الجزم

---

(١) شرح الجزولية ١/١٨ (المخطوط).

من الأسماء على الإطلاق ،وامتناع الخفض من الأفعال على الإطلاق ، تعرّض للسؤال عن مبادئ اللغات ،والسؤال عن مبادئ اللغات لا سبيل إليه ؛ لأنّه يؤدّي إلى التسلسل ؛ ألَا ترى أنّ السؤالَ إذا وضع على انفراد الأسماء بالخفض ، والأفعال بالجزم مطلقا لم يَخْلُ أنْ يزيد : لأيّ شيءٍ لم تجزم الأسماءُ بجوازمِ الأفعال ،أو بعاملٍ من عواملِها يعمله بدل عمله ، أو مع عمله . وكيفما فُرِضَ السؤال فإنَّه يلزم حمل ذلك في الرفع والنصب ، فيقال : لأيّ شيء لم ترفع الأفعال بروافع الأسماء ،أو بعامل من عواملها التي لا تعمل الرفعَ بدل عمله ،أو يعمله مع عمله ؟ ولأيِّ شيء لم تنصب بنواصبِ الأسماء ،أو بعامل من عواملها التي لا تعمل النصب بدلَ عمله أو مع عمله ،حتى يعمل الرافعُ للأفعال بدل رفعه نصباً ، أو يعمل مع رفعه نصباً ؟ ومثل ذلك السؤال أيضا يلزمُ في روافع الأسماء وتوابعها ،فكما لا يتعرض لتعليل ذلك . . . فكذلك لا ينبغي أنّ يتعرّض لامتناع الخفض من الأفعال والجزم من الأسماء على الإطلاق ".

فكأنّ الأبذي بهذا ينبه إلى أنّ هناك ما يمكن تعليله ،وهناك ما لا يجوز أن يشغل النحوى نفسَه بالبحث عن العلةِ فيه .

رابعا - العامل :

نسب ابن مضاء (١) إلى بعض النحاة الأوائل أنّهم يذهبون إلى أنّ العاملَ النحوي يؤثر تأثيرا حقيقيا في المعمول ،كتأثيرِ النارِ في الخشب بالإحراق مثلا ،والحقيقةُ أنّ النحاةَ الأوائل لم يقولوا بذلك ومنهم سيبويه، وقد أدرك مرادهم من أتى بعدهم كالسيرافي في شرح الكتاب وابن جنى في الخصائص وابن الانبارى في الإنصاف . قال ابن جني (٢) : "وإنّما قال النحاة:

---

(١) هذا الموضوع بُحِثَ بالتفصيل في مقدمة الرد على النحاة من تحقيق الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم البنا .

(٢) الخصائص ١/١٠٩ ، ١١٠ وانظر في مقدمة الرد على النحاة: ١٨ .

عامل لفظي وعامل معنوي ، ليروك أنّ بعض العمل يأتي مسبّبًا عن لفظٍ يصحبه ، كمررت بزيد ،وليت عمراً قائم ، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به ، كرفع المبتدأ بالابتداء ،ورفع الفعلِ لوقوعه موقع الاسم ، هذا ظاهر الأمر وعليه صفحةُ القول ،فأمّا الحقيقةُ ومحصول الحديث فالعملُ من الرفعِ والنصب والجرّ والجزم إنّما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره ،وإنّما قالوا : لفظيّ و معنويّ لمّا ظهرت آثارُ فِعْلِ المتكلم بمضامة اللفظ للفظ ، أو باشتمال المعنى على اللفظ ،وهذا واضح ".

وقال ابن الأنباري عند حديثه عن العامل في المبتدأ والخبر (١) :
" وأمّا البصريون فاحتجوا بأنْ قالوا : إنّما قلنا إنّ العامل هو الابتداء وإنْ كان الابتداء هو التعرّي من العوامل اللفظية ،لأنّ العواملَ في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسّية كالإحراق للنار ،والإغراق للماء والقطع للسيف ،وإنّما هي أمارات ودلالات ثم قال : وإذا كانت العواملُ في محلّ الإجماع إنّما هي أمارات ودلالات ، والدلالة تكون بعدم الشيء كما تكون بوجود شيء .. إلخ ..".

واللغة عبارة عن كيان يقوم على عدة أنظمة لا يسع المتكلم الفَرْد إلّا الخضوع له ،وهذا الكيان يصنعه أبناءُ اللغة في مدد متطاولة ،ويلحقه من التغييرات ما يرتضيه الجماعةُ مما يحدثه أمراء الكلام من شعراء وخطباء وناثرين ، وما يمكن أن تحدثه الأنظمة اللغوية الأخرى من تأثيرات عندما يتعرف عليها أبناء ذلك الكيان اللغوى ،وتتراكم هذه التغييرات بالإضافة إلى ما تفرضه طبيعة التطور اللغوى ،وينشأ في النهاية وبعد مدة زمنية طويلة كيانٌ لغوى جديد ،

---

(١) الإنصاف : ٤٦.

ير تبط على نحو ما بذلك النظام القديم الذى كان لنفس الجماعة اللغوية. وهذا واضح في اللهجات العربية الحديثة عند مقارنتها بالمستوى اللغوى الذى كان عند نزول القرآن ،ولولا ارتباط العرب على مر العصور باللغة الفصحى -لغة القرآن -لوجدنا بعض اللهجات وقد أصبحت لغات أخرى لا تمت للعربية الفصيحة بصلة واضحة.

و يتبين من هذا أنّ المتكلم والمجتمع في أيّ فترة زمنية محددة يخضع للعرف اللغوى فيه ،" فاللغةُ كيان مستقل يوجد خارج الجماعة ،وإنْ كان المجتمع هو الذى صنعه ،فأما دور المتكلم فأنْ يقيس كلامَه على هذا الكيان اللغوى وأن يحاول أن يأخذ بأحسن مافيه"(١).

و نستطيع الجزمَ بأنّ النحاةَ في قولهم بالعامل لم يقصدوا أنّ ينسبوا العمل إلى الألفاظ والمعاني وإنّما قالوا بذلك متسامحين ،إذْ أنَّ العمل للمتكلم حسب ما يقتضيه العرف اللغوى(٢).

وإذا تبين هذا فإنّ ما يتردد من عبارات عند صاحبنا الأبذى من مثل : الإعراب صوت يحدثه العامل في آخر الكلمة(٣) ،ومثل :الإعراب حكم في آخرِ الكلمة يوجبه العامل(٤) ،ومثل : فإنّ العلامةَإنّما جلبها العامل(٥) ،كل هذا إنما هو من باب التسامح الذى ذكرنا . فالمتكلم هو الذى يرفع وينصب ويجر حسب ما يفرضه العرف اللغوى ، هذا العرف الذى اقتضى أن يُنْصَبَ الفعل المضارع عند اقترانه بأداةٍ من أدوات النصب ، واقتضى أنْ يرفع الاسم عندما يطلبه الفعل فاعلاً وينصب إذا طلبه الفعل

---

(١) مقدمة الرد على النحاة : ١٩.
(٢) نفسه : ١٤ ،١٩.
(٣) شرح الجزولية للأبذى ١/١٤ (المخطوط).
(٤) نفسه ١/١٥.
(٥) نفسه ١/١٤.

مفعولا وهكذا . . وقد قرّر الابْذي أنّ الإعراب يزولُ عن الكلمة إذا زال العامل ،لأنّ العاملَ جلبَهُ (١) ،وبيّنَ أنّ فائدةَ الإعراب الدلالة على المعنى الذى أحدثه العاملُ في الاسم من فاعليه ومفعوليه وإضافة وغيرها ، ثم قرر أنه لو لم تأت الحركة لم يلزم انتقاص ذلك المعنى الذى أحدثه العامل في الاسم ، بل يبقى المعنى ولا علامة عليه (٢) .

خامسا - الإعراب :

قال الجزولي عن الإعراب " وفائدته الدلالة على المعنى الذى يحدث بالعامل " قال الابُذى في شرح كلام أبي موسى : يريد أنَّ الإعراب إنّما أُتي به في الكلام ليدلّ على المعنى الذى أحدثَه العاملُ في معمولِهِ من فاعليّةٍ أو مفعوليّة ،أو إضافة أو غير ذلك من المعاني التي أحدثها في المعرب ،وهذا الذى ذهب إليه صحيح بالنظر إلى الأسماء ،وأمّا بالنظر إلى الافعال فإنّما فائدته الشّبه ، إذْ لا يوجد فعلٌ معرب إلّا وهو مشبه للأسماء التي الإعراب فيها أصلٌ .

ثم قال : والدليل على أنّ الإعرابَ في الفعل لا يدل على المعنى الذى يحدثه فيه العامل ،أنّك تقول : لن يقومَ زيدٌ ،فعامل النصب في يقوم وهو " لن " إنّما أحدث في الفعل من المعنى : النفي بالنظر إلى الاستقبال ، فلو كان النصب دليلاً على هذا المعنى لوجب أنْ يوجدَ النصبُ في الفعل متى أحدث فيه محدث ذلك المعنى ، وأنت تقول : لا يقوم زيدٌ غداً ، فتنفي بلا الفعل بالنظر إلى الاستقبال ،وهو مع ذلك مرفوع.

----

(١) شرح الجزولية ١/١٦ (المخطوط) .
(٢) المصدر نفسه ١/٢٤ (المخطوط) .

ثم قرر أنّ العاملَ هو الذى يحرزُ المعنى في الفعل ،فلا يحتاج إلى الإعراب فيها من أجل ذلك ،وليس الأمر كذلك في الاسم ،إذ العامل قد يحدث في الاسم معنى الفاعلية والمفعولية في نحو : ضرب زيدٌ عمرا " فكيف يمكن أنْ يجعلَ العاملُ دليلاً عليهما حتى يعلمَ منه وهو واحد الفرق بين الفاعلية والمفعولية ؟

وقد ذهب الأبّذي مذهبَ أهل البصرة في أنّ الإعراب أصلٌ في الأسماء فرعٌ في الأفعال ،وأهلُ الكوفةِ يرون أنّه أصلٌ فيهما .

وقد ردّ الأبذي ما ذهب إليه الجزولي من أنَّ السببَ في افتقار الأسماءِ إلى الإعراب هو أنَّ صيغها لا تتغيّر لتغير المعاني عليها ،فاحتيج إلى دليل على المعاني وهو الإعراب والأفعالُ تتغير صيغُها لتغيّرِ المعاني. قال الأبذى : هذا باطلٌ ،لأنّ الأسماءَ تتغيّر لتغير المعاني عليها في التصغير والتكسير ،وإنْ كان يريد أنَّ صيغَها لا تتغيّر لتغيّر معاني العوامل عليها ، فكذلك لا تتغير صيغ الأفعال لتغير معاني العوامل عليها ،بل لتغيّر الزمان .

فكان ينبغي أنْ يقولَ : أصلُ الإعراب للأسماءِ ،لأنّ عواملها تحدث فيها أكثر من معنى واحد ،فلا يمكن أنّ يجعل العامل وهو واحد فارقاً بين معنيين فصاعدًا ،فاحتيج إلى الإعراب ليفرق بين المعاني . وأصلُ البناء للأفعال ،لأنّ عواملها لا تحدث فيها أكثر من معنى واحد ،فكانت هي بأنفسها مبيّنة عما أحدثته من المعاني فلم تحتج إلى الإعراب لذلك ، ولولا الشبهُ لما دخلَها .

هذا هو ما يراه الأبّذي من فائدة للإعراب ، وفيما يكون أصلاً ،وهو تابعٌ في ذلك لغيره .

اختياراته وآراؤه

لا ندّعي أنَّ للأُبذيّ آراءً تفرّدَ بها ، وأضافها إلى تراثنا النحوي ، فنحن نحاول أنْ نرفع من مكانته بذلك ، وإنّما نعرض في هذه الصفحات جملةً من اختياراته التي قد تنبئُ عن مذهبه النحوي ، وتكون أمثلةً على موقفه من السماع والقياس ، وتُعطى جملةً من التعليلات التي يعتمد عليها ، وتقدّمُ نماذجَ من إعراباته ، واستقصاءُ اختياراته وترجيحاته يطولُ ، ذلك أنَّ هذا الشرح هو أقربُ مايكون إلى موسوعة نحوية ، فلو أردنا تتبّعَ مايرتضيه الشارح من آراء السالفين ، ومايوردُه من حجج لهم لكان ذلك كثيراً جداً ، فنكتفي بنماذج من الآراء التي اختارها في بعض الأبنية والأدوات والإعراب والتراكيب .

١ـ اختياراته في بعض الأبنية والأدوات :

١ـ هذان واللذان ليسا متنيين حقيقة :

صحّح الأبذيُّ مذهبَ النحاة في أنَّ "هذانِ" "وهذينَ" "واللذانِ" "واللذينَ" من قبيل غير المثنى حقيقةً ، وقد أورد دليلين على صحة مذهبهم :

الأوّل : أنَّ الاسم لا يثنَّى حتى ينكّر ، ولذلك تقول: الزيدان في تثنية زيد ، فتدخلَ الألفَ واللامَ ، وأسماء الاشارة لا تنكّرُ ، لأنها لا تفارقُ المعنى الذي تعرّفت به وهو الإشارة ، وكذلك الأسماءُ الموصولة لا تفارقُ ماتعرفت به ، وهو الصلةُ المعهودةُ عند المخاطب .

والآخر : اللذان وهذان لو كانا من قبيل المثنى حقيقةً لكنت تقول في تثنية الذى : اللّذَيان ، وفي تثنية هذا : هذايان ، كما تقول في تثنية القاضى : قاضيان ، ومُوسى : مُوسَيان ، ولما رآها بعضُ النحويين بالألف في الرفع وبالياء في النصب والخفض كالأسماء المثناةِ ، توهّم أنّها مثناةٌ حقيقيةً . ثم قال :

وقال بعضهم : وأيضا فإنّها من قبيل الأسماءِ المتوغّلةِ في البناء ، والأسماءُ المتوغلةُ في البناء لا تثنّى ولا تُجمعُ ك : مَنْ ، وما ، وكَمْ ، وإذْ ، ومتى ، ونحو ذلك .

على أنّ الأبذيّ لم يغفل ما ردّ به من قال بأنّ هذين واللذين من قبيل المثنى حقيقةً فأورد حججهم ناظرها في موضعها من الشرح (١) .

٢ - "كأنّ" لا تكون للتحقيق :

زعم بعضُ النحاة أنّ كأنّ قد تأتي لغير التشبيه فتأتي بمنزلة "إنّ" للتحقيق واستدلّ على ذلك بقول الشاعر :

فأصبح بطنُ مكّةَ مقشعراً كأنّ الأرضَ ليس بها هشامُ

قالوا : يريد ، لأنّ الأرض ليس بها هشام ، لأنّه يرثي هشاما . واستدلوا بقول الآخر :

كأنني حين أُمسي لا يكلّمني متيّم يشتهي ما ليس موجودا

قالوا : وإذا كان لا يكلمه وهو يشتهي كلامه ، فهو متيّم يشتهي ما ليس موجودا .

قال الأُبّذي : والصحيح أنّ كأنّ لا تكون للتحقيق في موضع من المواضع .

أمّا البيتُ الأوّل : فإنه أراد أنّ بطن مكة ، كان ينبغي ألّا يقشعرَ لوجود هشام به ، فكأنّ الأرضَ وإنْ كان بها هشام حين اقشعرت ليس بها هشام .

وأمّا البيتُ الثّاني ، فإنّه أراد أنْ يقول : كأنّه حين اشتهى مكالمته ، وإنْ كانت ممكنةً في نفسِها فلم يصل إليها - اشتهى محالاً وما ليس له وجود في نفسِه (٢) .

وبنَى الأُبّذي على هذا أنْ جعلَ مذهب سيبويه في نون التثنية أنّها زيادة في الآخر ليظهر فيها حكمُ الحركة التي كان ينبغي أنْ تكون في التثنية والجمع تارة ، وحكم التنوين أخرى من غير أنْ تكون عوضاً منهما . قال الأبذيّ: ولذلك قال سيبويه " كأنّها عوض "(٣) فشبّهها بالعِوَضِ ولم يجعلها عوضاً " وقد فسّر بعضُ النحاة

(١) الشرح ١/ ٢٨٤ ، وانظر أيضا ٤٤ .

(٢) شرح الأبذى ١/ ٤٤ (المخطوط) .

(٣) الكتاب ١/ ١٧ ، ١٨ .

كلامَ سيبويه على أنّها عوض، وزعم أنّ كأنّ في عبارة سيبويه بمعنى التحقيق ، وقد رفض الأبّذي هذا التفسير، لأنّ كأنّ في نظره لا تكون للتحقيق في موضع من المواضع كما بيّنا . ولم يرتض الأبّذي أنْ تكون كأنّ لغير التشبيه ، انظر ردّه على ابن الطراوة حين زعم أنّها تكون بمعنى ظننت في نحو : كأنّ زيداً قائمٌ ، وما أورد على الكوفيين حين زعموا أنّها تكون للتقريب في مثل : كأنّك بالشتاءِ مقبلٌ (١) .

وهو يذهب في " كأنّ " إلى أنّها مركبة موافقًا جمهور البصريين والخليل والفراء وغيرهم (٢) .

٣ - " لن " غير مركبة :

ذهب الخليلُ إلى أنّ " لن " مركبة من " لا " و " أنْ " وقد ردّ عليه النحاة مذهبه هذا فمنهم من قال : إنّها لو كانت مركبة لم يجز أنْ تقول " زيداً لن أضربَ " تريد " لن أضْربَ زيداً " لما يلزم في ذلك من تقديم بعض الصّلة على الموصول ، فجواز ذلك دليلٌ على بطلان ما ادعاه من التركيب ، وهذا الردّ لسيبويه ، ورد الزّجّاج بأنْ قال : لو كان الأمْرُ على ما ذكره الخليل لم يكن قولك : " لن أضرب زيداً " كلاماً تامّاً ، كما لا يكون كلاماً قولك : لا أنْ أضربَ زيداً ، لأنّ أنْ وما بعدها بتأويل اسم مفرد . وزعم بعض النحويين أنّ ذلك لا يلزم الخليل ، لأنّه قد يحدث مع التركيب حكم لم يكن قبلُ ، ألا ترى أنّ هل حرف يستفهم به عن الجمل الاسمية والفعلية نحو قولك: هل قام زيدٌ ، وهل زيدٌ قائم ، فإذا ركب مع لا ، فقيل : هلّا ، لم تدخل إلّا على الفعل ظاهراً أوْ مضمراً نحو قولك : هلا ضربت زيداً ، وتقول : ضربتَ زيداً

---

(١) الشرح ١/٢٨٣ وما بعدها .

(٢) نفسه ١/٢٨٤ .

فهلّا عمرا ، تريد : فهلّا ضربت عمراً ... إلخ ما قال .

قال ابن عصفور : وهذا لا عذر عندي فيه للخليل ، لأنّ التركيب لا يخلو أنْ يغيّر المعنى أوْ لا يغيره فإنْ غيّر المعنى تبع ذلك تغيُّر الحكم ، ألا ترى أنّ هل كانت استفهاماً فلمّا ركبت مع " لا " صار المعنى على التحضيض .. وأمّا " لن " فإن كانت مركبة كما زعم الخليل من " لا أنْ " فأنْ " كانت تخلص الفعل للاستقبال و " لا " تنفي المستقبل ، فلما ركبت بَقِيَ كُلٌّ واحد منهما على ما كان له من المعنى، فكان ينبغي ألّا يتغير الحكم عما كان عليه فأنْ لم يوجد في لن حكم " أنْ " دليلٌ على بطلان ما ادّعاه من التركيب .

والأُبذي يوافق غيره من النحاة في أنّ " لن " غير مركبة ، ولكنه لم يرتض ردودهم، فقال راداً على ابن عصفور : قلت : وهذا غير مسلم أعني أنّه إذا تغيّر المعنى تغيّر الحكم بل قد يتغيُّر الحكم مع أنّ المعنى لم يتغير ، كأحد عشر وثلاثة عشر وبابه ، والأصلُ ثلاثةٌ وعشرةٌ ثم اختصر ذلك ، وركّب الاسمان والمعنى باقٍ ، وتغير الحكم، ألا ترى أنّك كنت تقول : عشرة رجال وعشر نساء فتثبت التاء في عشر مع المذكر ، وتحذفها مع المؤنث ، فلمّا رُكِّبَ الاسمان انعكس الأمر ، فقلت : ثلاث عشرة جارية ، وثلاثة عشر رجلاً ، مع أنّ للخليل أنْ يقول : إنّ المعنى قد تغيّر مع " لن " من طريق آخر خلاف ما أورده الخصم وهو أنّ الكلام بقولك : لا أنْ أضربَ زيداً غير مستقل ، ولا يسمّى كلاما ، والكلامُ بقولك " لن أضرب زيدا " مستقلٌ مفيد ، ويسمّى كلاماً ، فقد تغيّر من عدم الإفادة والاستقلال إلى الإفادة ، وأيّ تغير أكثر من هذا .

قال الأُبّذي : وإنّما يُرد على الخليل بأنّ التركيبَ دعوى وخروج عن الظاهر، فكما لا يقال في " لم " إنّها مركبة فكذلك " لن " فلم لنفي الماضي ولن لنفي المستقبل ولا فرق بينهما . والله أعلم(١) .

---

(١) شرح الجزولية للأبذى ١/ ٧٦ (المخطوط) .

٤ - " لم " و " لن " غير متدرجة عن " لا " :

ذهب الفراء إلى أنّ " لن " أصلها لا ، وكذلك لم أصلها لا ، قال: فقلبت الألف نوناً في لن وقلبت ميما في لم ، ولم يرتض الأبذيّ هذا المذهب ورد على الفراء بقوله : وهذا تحكم بغير دليل (١) .

فكما رفض أن تكون مركبة كذلك رفض أن تكون متدرجة عن غيرها .

٥ - " مهما " مركبة : (٢)

من النحاة من ذهب إلى أنّها اسم غير مركب ، وأنّها حيث وجدت فمعناها " لا أكْبُرُ عن صغير فعلك ، ولا أصْغُرُ عن كبيره " وذلك نحو " مهما تفعل أفعل " أيْ : أي فعل أفعلْ مثله . قال الأبذي : وهذا فاسد ، لأنّه لم يستقر الجزاءُ باسم غير مركب إلا وهو من قبيل مايستفهم به ، ومهما لم يثبت في أسماء الاستفهام وأيضا فإنّ هذا المعنى الذى ذكره لا يسوغُ فيها في قوله تعالى : " وقالوا مهما تأتِنا به من آيةٍ لتسحرنا بها " .

وبعد أنْ بيّن أنّها لابد أنْ تكون مركبة ذهب مذهب الخليل من أنّها مركبة من " ما " التي هى اسم جزاء " وما " التى تزاد بعد أداة الجزاء نحو " أينما " ، والأصل " ماما " فكرهوا اجتماع الأمثال ، فقلبوا الألف الاولى هاءً وجعلوهما كالشيءِ الواحدِ ، وله نظير من كلامهم (٣) .

وردّ ما ذهب إليه البغداديون من أنّها مركبة من " مه " وهى اسم فعل " وما " التى هى اسم شرط وأنشدوا :

---

(١) الشرح ١/ ٦٤ .

(٢) نفسه ١/ ٨٥ .

(٣) انظر ذلك فى الشرح .

أماويّ مَهْمَن يستمع في صديقه أقاويلَ هذا الناس ماويَّ يندمِ

قال في الرّد عليهم : إن زعموا أنّ "مه" لم تجعل مع "ما" كالشيء الواحد فيلزم أَنْ يجوزَ : مَهْ بما تَسُرّ أَسُرّ ، وليسَ ذلك من كلامهم ، وإنْ جعلوها مع "ما" كالشيء الواحد ، فإنّ ذلك شيءٌ لم يجئ في كلامهم ، أعني أَنْ يجعل اسم الفعل مع غيره كالشيء الواحد ، لأنّه بمنزلة جملة فكما لا تركب الجمل مع غيرها ، فكذلك أسماء الافعال ، وأيضا فإنّه قد تقرّر في أدوات الشرط زيادة "ما" بعدها نحو "أينما" وجعلها معها كالشيء الواحد نحو "إذْ ما" و"حيثما" . وأمّا "مَهْمَنْ" فلايحفظه البصريون . ثم قال : والبيت الذي أنشدوه ينبغي أَنْ يجعل فيه "مَهْ" على أنّه اسم فعلٍ ، وكأنّه أمرَ ماويّةَ بأَنْ تكفّ عن العَذْلِ ، ثم استأنف بعد ذلك كلاما .

ويبين أنّ "مه" في البيت اسم فعل باقٍ على معناه مابعده ، وليس كذلك "مهما تفعل أفعل" لأنك لم ترد أن تأمر أحدا بأن يكف عن شيءٍ ولا على ذلك دليل .

• • •

٢ ـ اختياراته فى الإعراب وعلاماتـــه :

١ـ علامة الإعراب فى الأسماء الستة والتثنية والجمع :

إعراب الأسماء الستة بحركات مقدّرة فى حروف العلة هو مذهب سيبويـــه والفارسي، وارتضاه الأبذي، وقد اختلف النحاة فى علامة إعراب هذه الأسماء إلـــى مذاهب ، فمنهم من ذهب إلى أنّها معربةٌ بحروف العلة وعليه الزجاجى ، وقـــد أوردَ الأُبّذيُّ فى رد هذا المذهب أمرين :

أحدهما : أنّ الواو قد ثبتت فى هذه الأسماء قبل دخول العامل عليهـــا فلو كانت إعرابا لم توجد فيها إلّا بعد دخول العامل .

الثانى : أنّ الاعراب زائدٌ على الكلمة ، فيؤدّي ذلك إلى بقاء "فيك" "وذى مال" على حرفٍ واحد وهما معربان وصلاً وابتداءً ، وذلك لايوجد إلا شاذًّا .

ومن النحاة مَنْ ذهب إلى أنّ هذه الأسماء معربة بالحركات التى قبل حـــرف العلة ، وحروف العلة إشباع ، وهو مذهب المازنى .

قال الأبذيُّ : وهذا المذهب فاسدٌ بما فسد به الوجه الأول ، وأيضًا فـــإنّ الإشباعَ إنّما بابه الشعر ، وهذه الحروف تكون في هذه الأسماء فى فصيح الكلام .

ومنهم من ذهب إلى أنّها معربةٌ بالحركات التى قبل حروف العلّة ، وهى منقولة من حروف العلّة على حَدِّ قولِ الشّاعرِ :

أنا ابن ماويّة إذ جدّ النقُرْ

الأَصْلُ : النقْرُ ، فنقل الضمةَ من الراء إلى القاف ، قال الأبّذي : وهو فاســد ؛ لأنّ النقل لايكون إلّا فى الوقف ، بشرط أنْ يكون الحرفُ الذى قبل الحركة ساكنـــاً ، فلو جعلنا الحركات التى قبل الحروف منقولة منها للزم من ذلك النقلُ إلى حرفٍ متحرّكٍ فى الوصل ، وذلك لايجوز .

وذهب بعضُ الكوفيّين إلى أنّها معربةٌ بالحركاتِ والحروفِ معاً ، قال الأُبّذي :
ويفسد بما فسد به مذهب مَنْ قال : إنّها معربةٌ بالحروفِ ، وأيضاً فإنّ ذلك
خروجٌ عن النظيرِ إذْ لم توجد علامتا إعرابٍ في معربٍ واحدٍ .

وذهب بعض البصريين : إلى أنّها معربةٌ بالتغيّرِ والانقلاب في النصب
والخفض ، وبعَدَمِهما في الرفع ، لأنّ هذه الأسماء قبل دخول العوامل عليها
تستعمل بالواو ، فيقال : أخوك وأبوك فإذا دخل عاملُ الرفع فلا يحدث علامة
بل يكون تركُ العلامة علامةً له ، وإذا دخل عاملُ النصب قلب الواوَ ألفاً ، وإذا دخلَ
عاملُ الخفض قلب الواو ياءً .

قال الأُبّذي : وهذا المذهب يضعفه عدم النظير ، إذ لم يوجد في الأسماء
المفردة معتلةَ الآخر كانت أَوْ صحيحة ما إعرابه كذلك ، وإذا أمكن الحملُ على النظير
فهو أولى .

من بين هذه الآراء التي ذكر الأُبّذي اختارَ مذهب سيبويه والفارسي من أنّ
الأسماء الستة معربةٌ بحركات مقدرة في حروف العلة ، قال : وهو الصحيح لأنها
إذْ ذاك تكون معربة بما أُعرِب به نظائرُها من الأسماء .

وما لم يرتضه الأُبّذي من أنّ الإعراب في هذه الاسماء بالتغير والانقلاب في حالتي
النصب والجر ـ ارتضاه في الجمع المذكر السالم ، فقد أُبطل مذهب الزجاجي من أنّ
الواوَ والياء علامتا إعراب في هذا الجمع بقوله : إنّ الواو تثبت في الجمع قبل دخول
العامل فتقول : زيدون ، ولو كانت إعرابا لم توجد قبل دخول العامل ، كما ردّ
مذهب الأعلم من أنّ الواوَ والياءَ حرفا إعراب ، والإعراب مقدّرٌ فيهما . قال : لو كان
الإعرابُ مقدّراً لظهَرَ في النَّصْبِ فكنت تقول : الزيدَيْنِ ، كما تقول : القاضيَ : إذْ لا مانع
يمنع من ذلك . وكذلك ردّ مذهب الأخفش من أنّ الواوَ والياءَ دليلان على الإعراب
المقدّر في الحرف الذي قبلهما ، وذلك أنّ الإعراب إذا قُدِّر في كلامهم لم يجعلْ
عليه علامة ، ألَا ترى أنّهم لم يفعلوا ذلك في مثل: موسى والقاضي ، وأيضا فإنّ الواوَ

قد ثبتت قبل دخول العامل ،ولو كانت دليلة على الإعراب لم توجد إلَّا بعد دخول العامل . هكذا يورد الأبذيُّ الردودَ على هذه الاراء ثم يورد رأْي سيبويه(١) وكثير من النحاة من أَنَّ الجمعَ معربٌ بالتغيّر والانقلاب في النصب والخفض وبعدمه في الرفع ، وذلك أَنَّ الأَصل قبل دخول العامل : زيدون ، فدخل عامل الرفع فلم يغيّر وكأَنَّ تركَ العلامة يقومُ مقام العلامة فلما دخل عاملُ النَّصب وعامل الخفض قلب الواو ياءً .

وما دام التغيّر والانقلاب علامة إعرابٍ في التثنيةِ والجمعِ فلم لا يكون علامة إعراب في الأَسماءِ الستة وإِنْ خرجت عن نظائرها ،وبهذا نستهين التقدير في هذه الأَسماء.

٢- الاسم بعد لولا مرفوع بالابتداء : (٢)

اختلف البصريون والكوفيون في الاسم الواقع بعد " لولا " بِمَ يرتفع ؟

فذهب الكوفيون إلى أَنَّ الاسم يرتفع بعدها بها ، وذهب البصريون إلى أَنَّه مرفوع بالابتداء ، وهى مسأَلة من مسائل الإنصاف ، وقد أَوردَ الأَبّذي كلام ابن الانباري في هذه المسأَلة حيث رَجّحَ الأَخيرُ مذهبَ الكوفيين .

ولم يرتض الابذي فعل ابن الانباري فقال ردًّا عليه : ولم يحكِ [يعني ابن الأنباري) أَدلّةَ البصريين كما قدّمنا ، وإِنّما ذكر لهم أَضعف الأَدلةِ ،فَسَهُلَ الردّ ، والصّوابُ أَنَّ الحروفَ لا تعمل بما فيها من معنى الفعل إِنْ لو كانت كذلك لعملت الهمزة التي للاستفهام بمعنى استفهم ، وما النافية بمعنى أَنفي ولا بالنيابة مناب الفعل ، نعم إِنها تزاد كالعوض ولا ينسبُ لها العمل ،وقولهم : أَمَّا أَنْتَ منطلقاً ، أنت عندنا مرفوعٌ بإضمار " كان " لا بنفس " ما " وهو الصحيح ،وأَمّا "إمّا لا فافعل كذا . فهذا مما حُذِفَ فيه فعل الشرط لكثرة الاستعمال وزادوا " لا " كالعوض ،

(١) رأى سيبويه على غير هذا الذى نسبه الأبذي إليه انظر الكتاب ١/١٨ (هارون)

(٢) الشرح ١/ ٢٤٥ وما بعدها (المخطوط).

وقد يحذفون الفعلَ ولا يعوّضون كقوله :

قالت بنات العم : يا سَلْمى وإنْ كان عيّيا مُعْدِماً قالت : وإنْ

أرادت : وإنْ كان عييا فقد رضيته ، إلا أَنَّ مثل هذا الحذف يَقِلّ في " إمّا لا " عاملة ، فلا حجّةَ علينا فيها ، والذى نقول لهم : إنَّ كلّ حرف اختص باسمٍ مفردٍ فإنَّه يعملُ فيه الجرّ إن استحق العملَ ، فلو كانت " لولا " عاملة لجرّت ، فالصوابُ مذهب البصريين (١) ، والله أعلم .

٣- " كلّما " :

قال ابن هشام فى المغني(٢) : إذا قلت: كلّما استدعيتك فإنْ زرتني فعبدى حرّ ، فكل منصوبة أيضا على الظرفيّة ، ولكنّ ناصبَها محذوفٌ مدلولٌ عليه بحُرّ المذكور فى الجواب ، وليس العاملُ المذكورَ لوقوعِه بعد الفاء وإنّ ، ولمّا أشكل ذلك على ابن عصفور قال وقلّده الأُبّذي : إنَّ كلّاً فى ذلك مرفوعة بالابتداء ، وإنَّ جملتى الشرط والجواب خبرُها ، وإنَّ الفاء دخلت فى الخبر كما دخلت فى نحو " كلُّ رجل يأتيني فله درهمٌ " وقدّرا فى الكلام حذفَ ضميرين أي كلما استدعيتك فيه فإنْ زرتني فعبدى حرّ بعده ، لترتبط الصفةُ بموصوفها والخبرُ بمبتدئه .

وكلامُ الأُبّذى فى هذه المسألة مبينٌ فى الشرح (٣) ، وقد ردّ عليه أبو حيان فيما نقله ابن هشام : من أنَّه لم يسمع " كل " فى ذلك إلَّا منصوبة ، وتلا ﴿ كلّما نضجت جلودهم بدلناهم ﴾ ﴿ كلّما أضاء لهم مشوا فيه ﴾ وغيرها .

---

(١) هذا الكلام مبني على ما فى مسألة الانصاف من أمثلة وشواهد وحجج . انظر المسألة فى الشرح ١/ ٢٤٥ وما بعدها فى الانصاف ص ٧٠ .

(٢) المغنى " كل " .

(٣) شرح الجزولية للابذى ١/ ٩٣ .

على أنّ الأُبذي قد يـــردّ هذا السماع بأنّ الفتحة في كلّما فتحة تركيـــب "كل" مع "ما" مثلها في ذلك مثل "أثور ما" في قول الشاعر:

أثورَ ما أُصيدكم أَمْ ثورين .

انظر الشاهد رقم ٥٥ من الشرح .

٤ - المنادى مفعولٌ لفظاً ومعنًى :

ذهب ابن الطراوة وابن كيسان إلى أنّ المنادى مفعول في المعنى ، وذلـــك لامتناعه أَنْ ينتصب بفعلٍ مضمر ، لأنّ ذلك الفعل الذي يدّعى إضماره لو ظهـــر لأفسد المعنى ، ألا ترى أنّ قولك : ياعبدالله ، هو نفْسُ النداء ، وقولك : أنادي عبدالله هو إخبار عن النداء .

قال الأبذي : والصحيح أنّ المنادى مفعولٌ صحيح ينتصب بفعل مضمـــــر لا يجوز إظهاره . والدليل على ذلك أنّه لابدّ له من ناصب ، وانتصابه لا يخلو أَنْ يكون بمعنى النداء ، أو بحرف النداء ، أو بفعل مضمر ، فباطل أَنْ يكونَ منصوباً بمعنـــى النداء ، لأَنّ المعنى مجرّداً من اللفظ لم يوجد ناصباً في كلامهم وباطلٌ أَنْ ينتصب بحرفِ النداء ، لأَنّ الحرفَ إذا نصب اسماً ظاهراً ، ثمّ وقع موقعَ ذلك الظاهرِ مضمرٌ ، وكان ذلك المضمر مرتبتُه أَنْ يلي الحرف لم يكن بُدٌّ من اتصاله بالحرفِ نحو قولـــك : إنّك قائم وهم إنّما يقولون: يا إياك . قال الأَحوص : يا إيّاك قد كفيتك . فدلّ ذلـــك على أنّه غيرمنتصب بالحرف . فلم يبق إلا أَنْ يكون منصوباً بفعلٍ مضمر .

فإنْ قيل : فكيف ينتصب بفعل لو ظهر لغير المعنى ؟

فالجواب : أنّ الأفعالَ قد تستعمل وتكون هي المعنى المراد ، وإن كـــان الأكثر في كلامهم أنْ تستعمل كنايةً عن المعنى المراد ، فنقول : أقسمت ليقومـــنّ زيد ، فيكون قوله : أقسمت هو نفس القسم ، لا إخبارا عن وقوع قسم منك فيما مضـــى ،

فإنْ أردت أَنْ تخبرَ بأَنَّه وقع منه قسم ، لم تتعلق أقسم إذْ ذاك بجوابٍ ، بل تقول : أقسمت أمس على كذا . فإذا تقرر هذا تجعل المنادى من هذا القبيل فيكون منصوباً بإضمار أُنادى مراداً به نفس النداء لا بإضمار أُنادى الذى يراد به الإخبار عن النداء ، لأَنَّ ذلك مفسدٌ للمعنى ، ولم يستعملوا أنادى مراداً به نفس النداء إلا فى حال التزامهم الإضمار .

هذا ماذهب إليه الأُبّذي فى إعراب المنادى والعامل فى ذلك ، وبناءً على مذهبه هذا تراه يردّ على الشلوبين حين زعم أَنَّ المنادى يمكن أَنْ يكون منصوباً بإضمار أنادى وأدعو المستعملة ظاهرةً ، والأَصْل عنده : أدعو عبدالله فيا عنده تنبيهٌ عامٌّ إذْ يمكن أَنْ ينبّه به كل من سمعه ، ثم بيّن المنادِي بعد هذا التنبيه العام بقوله : أَدعو زيداً ، أَنَّه أراد تنبيه زيد لا مايعطيه من العموم .

فقد ردّ الأُبذي هذا الكلام بأَنَّ النداءَ لا يحتمل الصِّدْقَ والكذب ولا هو من قبيل الأَخبار ، قال : لأَنَّ قولَ المنادِى إنّما أردت بهذا التنبيهَ عبدَالله مثلاً خبرٌ من الأَخبار ، وأَيضاً فإنَّ الأَمْرَ لو كان على ماذكر لم يكن لزيدٍ فى قولك : يازيدُ ولا لأَمثاله مايوجب بناءه .

٥ - اثنا عشر معربة الصدر وعلة ذلك عند الأبذي :-

العَدَدُ من أحد عشر إلى تسعة عشر مبنيّ الصدرِ والعجز -إلّا اثني عشر واثنتي عشر فإنّهما معربا الصدر- وسبب البناء تضمن هذه الأعداد معنى حرف العطف الذى هو الأَصْلُ فى العدد .

وقد علَّل بعض النحاة إعراب الصدر وبناء العجز فى "اثني عشر" واثنتى عشرة" بقيام العجزِ فيهما عن النونِ (١) ، فبقى الصدرُ على إعرابه كما كان مع النون . ومن

---

(١) الهمع ٥/١١٢ .

أجل هذا فقد اختص هذان العددان من بين أخواتهما بمنع إضافتهما فلا يقال: اثنا عشرك ولا اثنتا عشرتك ، كما أنّه لا تجامع النونُ الإضافة في حين يقال : ثلاثة عشرك .

وقد ذهب ابن كيسان وابن درستويه إلى أنّ اثنين واثنتين مبنيّان مركبان مع العقد كسائر أخواتهما، وأنّهما مبنيان على الألف والياء (١) .

والابذي يذهب مذهب الكثرة من أنّ الصدرَ معربٌ والعَجُزَ مبني في هذين العددين ، ولكن العلة عنده غير ما ذكروا، فقد علّل ذلك بأنّ التثنية تردّ الأسماءَ إلى أُصولها من الإعراب . وبناءً على هذا الأصل عنده اعترض على الجزولي في إطلاقه بناء أسماء الزمان المضافة إلى الجمل فقال : إنّما يُبْنَى بشرط ألَّا يكون مثنًّى ، لأنّ التثنية تردّ الأسماء إلى أُصولها من الإعراب ، ولذلك لم يبنَ : اثنا عشر ، وأمّا قولهم : يازيدان فإنّما جاز ذلك (يعني البناء) فيها ، لأنّه بناءٌ يناسب الإعراب(٢).

٦ - انتصاب الفعل بعد الواو والفاء في الأجوبة :

اختار الأبذي مذهب البصريين في أنّ الناصبَ للفعل بعد الفاء والواو في الأجوبة الثمانية هو أنْ مضمرة بعدهما ، وهو بذلك يخالفُ الكوفيين الذين قالوا بأنّ انتصابه بالخلاف، يريدون بذلك مخالفته للفعل الأوّل من حيث لم يكن شريكًا له في المعنى ولا معطوفًا عليه . قال الأبْذي : وكذلك عندهم : زيد أمامَك وخلفك ، إنّما تَنْصِبُ بالخلاف ، لأنّ الظرفَ خلافُ المبتدأْ ، فلذلك لم يُرْفَع كما يرفَع ، قائم من قولك : زيدٌ قائمٌ ، لأنّ القائمَ هو زيد ،وقد أوردَ الأبذي في الردّ عليهم مايلي : هذا المذهب فاسدٌ ، لأنّ الخلافَ إذا كان موجبا للنصب

---

(١) ابن كيسان النحوي : ١٥٠ .
(٢) شرح الجزلية للأبذي ١/ ٥٤ ،وانظر الأشباه والنظائر ١/ ٩٣ .

فليس نصبُ الثاني بأَولى من نصب الأوّلِ ، لأنّ كل واحد منهما أَعني من الاسمين في قولك : زيدٌ خلفك ، مخالفٌ للاخر، وكذلك كلّ واحدٍ من الفعلين في شكل : ما تأتينا فتحدثنا، وأيضا فإنّ العربَ تقول : ما قام زيدٌ لكن عمروٌ وقام زيدٌ لا عمروٌ ، فتسوّى بين إعراب ما بعد لكن ولا وما قبلهما ، مع أنّ كل واحد من الاسمين في ذلك مخالف للآخر .

وكذلك ردّ الأبذي ما ذهب إليه الجرميّ من أنّ الفاء والواو ينصبان الفعل بأنفسهما - فقال : وذلك باطلٌ ، لأنّه لا يخلو من أنْ يعتقدَ فيهما أنّهما حرفا عطف أو لا يُعتقدُ ذلك ، فإن اعتقد ذلك فيهما فلا سبيلَ إلى النصب بهما إذْ لو وجب لهما أنْ ينصبا من حيث هما حرفا عطف لوجب أنْ ينصبا في كلّ موضع يكونان فيه للعطف ، والعرب لا تفعل ذلك ، ولو وجب أنْ ينصبا من حيث إنّهما حرفا عطف وما بعدهما مخالف ما قبلهما للزم النصب بلكن ولا ، والعربُ لا تفعل ذلك . وإن اعتقدَ أنّهما ليسا حرفي عطف فيلزمه أنْ يجيز : لا تأكلْ سمكاً وتشرب لبنا وتأكل تمراً وما تأتينا فتحدثنا و فنكرمك ، فتدخل عليهما حرف العطف ، فلما امتنعت العرب من إجازة ذلك علمنا أنّهما حرفا عطفٍ ، ولذلك لم يجز فيهما ذلك ، إذْ لا يدخل حرفُ عطفٍ على مثله ، ولما كان هذا المذهب منقسماً إلى ما ذكرت وثبت فساد ما انقسم إليه لزم أنْ يكون باطلاً . فلم يبقَ إلّا ما ذهب إليه البصريون من أنّ الفعل بعدهما منتصب بإضمار : أنْ ، إذْ لابدّ من ناصبٍ ظاهرٍ أو مضمر ، بطل أنْ يكون ظاهراً فلم يبق أنْ يكون إلّا مضمراً - وليس من النواصب ما استقر له الإضمار إلا : أنْ فالمضمرُ بعدهما أنْ (١) .

...

(١) الشرح ١/ ٥٧١.

٣ - اختياراته في التراكيب :

١- تقديم الفاعل على عامله : (١)

أجاز الكوفيون تقديمَ الفاعل على عامله نحو قولك: الزيدان قام، تريد : قام الزيدان ، فقدّمت . وذلك لا يجوز عند البصريين ، وعلّة ذلك أنّ الفاعلَ قد عومل معاملة جزءٍ من الفعل ولذلك سُكّن آخر الفعل لضميره في نحو : ضربْت ؛ كراهية توالي أربعة أحرف بالتحريك فيما هو كالكلمة الواحدة ، ولذلك أجاز الفصل بالفاعل بين الفعل وإعرابه في " يفعلان " ويفعلون ، لأنّه بمنزلة الجزء من الفعل ، على أنّ البصريين أجازوا تقديمَ الفاعل على عامله ضرورة .

وقد ارتضى الأبّذي مذهب البصريين في هذه المسألة ، وعلى هذا اختارَ أنّ الحدّ الصحيح للفاعل هو أن تقول : الفاعلُ اسم أو ما هو في تقديره ،أُسند إليه فعل أو ما جرى مجراه ، وقُدّمَ عليه على طريقة فَعَلَ أو فاعلٍ ، وفائدة الخلاف في هذه المسألة أنّ البصريين لا يجيزون : الزيدون قام ،والزيدان قام إلّا ضرورة في حين يجيزها الكوفيون .

٢- جواز الفصل بين "إذن" ومعمولها بالظرف :

لما اشبهت "إذن " بإلغائها وإعمالها عواملَ الأسماء شُبّهت بها في جواز الفصل ،فاستجازوا الفصلَ بينها وبين معمولها بالقَسَم فقالوا : إذنْ واللهِ أكرمَك " ولا يجوز ذلك في غيرها من نواصب الأفعال .

وقد أجاز ابن عصفور وتابعه الأبّذيّ الفصلَ بين إذن ومعمولها بالظرف كما فُصِلَ بينهما بالقسم فتقول " إذن غداً أكرمَك " تريد : إذن أكرمَك غدا ، ولا يجوز

---

(١) شرح الأبذي ١/ ٩ (المخطوط) .

ذلك في غيرها من النواصب ، لا يجوز أن تقول : "لن يومَ الجمعة أخرجَ "(١)
تريد : لن أخرجَ يوم الجمعة ، فأما قول الشاعر :

لن مارأيتُ أبا يزيدَ مقاتلا أدعَ القتالَ وأشهدَ الهيجاءَ

ففصل بين لن ومعمولها بما الظرفية ، فضرورة لا يقاس عليها .

٣ - يعطف بلا بعد الماضي

اختلف في العطف بلا بعد الماضي فمِنَ النّاس من مَنَعَ ذلك؛ لأنّك
إذا قلت: قام زيدٌ لا عمرو يلزم أنْ يكونَ التقدير: قام زيد لا قام عمرو ، و "لا" لا ينفى
بها الماضي بقياس ، ومنهم مَنْ أجاز ذلك؛ لأنّ "لا" قد ينفى بها الماضي المصرّح
بلفظه بعدها ، وإنْ كان ذلك قليلاً نحو قوله تعالى "فلا اقتحم العقبة" وقول
الشاعر :

إن تغفر اللهم تغفرْ جمّا وأيّ عبد لك لا ألما

أي فلم يقتحم العقبة ، وأيّ عبد لك لم يُلمّ . فالأحرى أنْ يجوز ذلك فيها إذا لم
يظهر لفظ الفعل الماضي بعدها .

قال الأُبذي بعد عرضه لهذا الخلاف : وجواز العطف بها هو الذي اختاره
وقد وردَ به السماعُ ، قال امرؤ القيس :

كأنّ دِثارا حلّقتْ بلبُونِه عقابُ تنوفَى لا عُقابُ القواعِلِ

فعطف بها على حلّق وهو ماض .

٤ - شرطُ في معطوفي "لا" :

قال السيوطي : وشرط السهيلي في نتائج الفكر والأبّذي في شرح الجزولية
وأبوحيان في الارتشاف وابن هشام في المغني تعاند متعاطفي "لا" فلا يجوز :

---

(١) التذييل ٥/٩٨أ وشرح الأبذي ١/٧٨ .

أقيموا بني النعمان عنا رؤوسكم ... وإلّا تقيموا صاغرين الرؤوسا

وقوله :

فطلقها فلست لها بكفءٍ ... وإلّا يعل مفرقك الحسامُ

التقدير : وإلّا تقيموها تقيموا صاغرين الرؤوسا ، وإلّا تطلقها يعل مفرقك الحسام .

وأجاز ابن عصفور وتابعه ابن مالك والأُبّذي حذف الشرط والجواب بشرط التعويض فتقول : اضرب زيداً إنْ أساء وإلّا فلا ، وأمّا حذفهما من غير تعويض فلا يجيء إلّا في الشعر نحو قوله :

قالت بنات العم : ياسلمى وإنْ ... كان عيبا معدِما قالت : وإنْ

أى : وإنْ كان عيّيا مُعْدِمًا تمنيته .

قال أبوحيان (١) : وغيرهم لم ينص على أنَّ ذلك ضرورة . بل قال : ويجوز حذف فعل الشرط والجزاء إذا فهم المعنى ، وأنشد الرجز المذكور .

٦ - جواز عطف الضمير المنفصل على الظاهر بالواو :

نسب السيوطى فى الأشباه والنظائر (٢) وفى الهمع (٣) إلى الأبذى أنّه منع عطف الضمير المنفصل على الظاهر بالواو ، وأجازه فيما عدا ذلك . والحقيقة أنّ الأبذي لايرى ذلك وإنّما هو يثبت في شرحه كلام ابن عصفور فى هذه المسألة ، والذى أدخل الوهم على السيوطى وعلى أبي حيان من قبله ؛ أنّ الابذى أثبت كلام ابن عصفور من غير أنْ ينسبه له ، وقد بيّن لنا هذا حاشيةٌ في هامش النسخة التى نعتمدها فى تحقيق شرح الجزولية ونصها : "كذا قال ص [يعنى ابن عصفور] قلت : وقد أجاز سيبويه : جاء عبدالله وأنت ، وضربت زيدا وإياك ، وهو خلاف هذا فانظره ، طرّةٌ بخطّ المؤلف ".

---

(١) التذييل ١٦٢/٥ ب بتصرف .
(٢) ٩٥/٢ .
(٣) ٢٦٦/٥ .

هذه حاشية بخط المؤلف نقلها الناسخ عن الأصل الذى عليه خط الأبذى ، وقد كتب الأبذى هذه الحاشية على النص التالى : " وكذلك أيضا لا يجوز عطف الضمير على الظاهر بالواو خاصّة ، بل إذا اجتمع لك ظاهر ومضمر قدمت الضميرَ وعطفت الظاهِرَ عليه ؛ لأَنّك لو أخّرته وعطفته على الظاهر لزم انفصاله ، والضمير إذا أمكن اتصالُه لم يؤت به منفصلاً فتقول : ضربتك وزيدًا ، ولا يجوز : ضربت زيدًا وإيّاك ، إلّا أَنْ يجيءَ ذلك في ضرورةٍ " هذا كلام ابن عصفور الذى تناوله الأبذى بالتعليق .

قال أبوحيان يردّ على الأبذى - ظانًا أنالكلامَ كلامُه - : ووهِمَ فى ذلك وكلام العرب على جوازه ومنه " ولقد وصّينا الذين أُوتوا الكتاب من قبلكم وإياكم "(١) .

والله المستعان ....

...

(١) الهمع ٢٦٦/٥ والآية هى ١٣١ من سورة النساء .

القسم الثاني

الجزولية وشرّاحها وشرح الأُبَّذيّ لها

مع السفر الأول منه محقّقاً

القسم الثاني

الفصل الأول

الجزولية وشرّاحها

مؤلف الجزولية :

هو أبو موسى عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت (١) بن عيسى ابن يُومارِيلي (١) الجزولي (٢) اليَزْدَكْتَنِي (٣)، كان إماما في علم النحو، كثير الاطلاع على دقائقه وغريبه وشاذه، يقال: إنّه كان يدرك شيئاً من المنطق، ودخل إلى الديار المصرية، وقرأ على الشيخ أبي محمد بن بَرِّي (ت٥٨٢هـ)، وقد نَقَلَ عنه شيئا في مقدمته ثم رَجَعَ إلى بلاد المغرب بعد أَنْ حَجَّ، وأقام بمدينة بجاية مدّة، والناسُ يشتغلون عليه، وانتفع به خلقٌ كثير، توفي في سنة ست أو سبع وستمائة وقيل سنة عشر وستمائة (٤) وقال ابن الزبير في صلة الصلة (٥) إنه مات قبل سنة ستمائة. أَلَّفَ إملاء في النحو واختصر الفَسْرَ لابن جني وشرح مقدّمته في النحو، وله شرحٌ على الإيضاح للفارسي وشرحٌ لشواهد الإيضاح المذكور، وشرح على أصول ابن السراج، وشرح على قصيدة بانت سعاد، وتنبيهات على الكتاب لسيبويه والمفصّل وغيرهما (٦).

---

(١) أسماء بربرية.

(٢) الجزولي (بضم الجيم والزاي) نسبة إلى جُزولة أو كزولة وهم بطن من البربر.

(٣) اليزدكتني (بفتح الياء وسكون الزاي وفتح الدال المهملة، وسكون الكاف، وفتح التاء وبعدها نون) هذه النسبة إلى فَخِذٍ من جُزولة.

(٤) وفيات الأعيان ٣/٤٨٨- ٤٩١.

(٥) صلة الصلة (المطبوع) : ٥٣، ٥٤.

(٦) أبو موسى الجزولي (كنون) : ٢٢.

تسمياتها : لقد أُطلِقَ على هذه المقدمة عدة أسماء وهي :

١ - القانون : ولعلّ هذه التسمية هي التي أطلقها عليها مؤلفها ، فقد قال ابن خلكان "وصنّفَ [يعني الجزولي] المقدمةَ التي سمّاها القانون" (١) .

٢ - الكرّاسة (٢) : وقد استعمل هذه التسمية المطار شارح الجزولية فقد اسمى شرحه : المشكاة والنبراس شرح الكراس .

٣ - الجزولية : وسمّيت بهذا نسبة إلى مؤلفها . وهو الاسم الشائع بين الباحثين .

٤ - المقدمة : وهذه التسمية بالنظر إلى كونها مقدمةً في النحو لشداة الطلبة ، يحفظونها لامتلاك ناصية المسائل والتقسيمات النحوية .

٥ - الاعتماد : ذكره صاحب الذيل والتكملة (٣) .

٦ - بغية الآمل : وقد عثر على هذه التسمية الشيخ ناصر الطريم على نسخة الجزولية المحفوظة بخزانة جامع القرويين بفاس .
على أنّ هذه التسمية لم ترد فيما بين يدي من مصادر .

٧ - التقييد : وردت هذه التسمية في الذيل والتكملة (٤) ، وعلى نسخة الجزولية الأزهرية كتب "التقليد" ولعله تحريف لكلمة التقييد .

---

(١) وفيات الأعيان ٣/٤٨٨ .
(٢) الذيل والتكملة ٨/١/٥٥ .
(٣) ٨/١/٢٠٥ .
(٤) الموضع السابق .

هذه هي التسميات التي استطعت حصرها ،على أنّه كثيرا ماتقترن بعض هذه التسميات، فيقال الكراسة الجزولية، والمقدمة الجزولية، وقالوا أيضا : القانون الجزولي ،وذلك لتمييزها عمّا سواها من مثيلاتها .

نسبتها لمؤلفها :

قال أبو علي الشلوبين في مقدّمة شرحه الكبير : سألني بعضُ مَنْ يكرم عَلَيَّ أَنْ [أُمْلِي] على المقدّمة المضافة إلى أبي موسى الجزولي -لأنّه الذى أتى بها لا أنّه الواضع لها على ما أخبر به رحمه الله من ذلك ، لكنه لم يعيّن لها واضعاً فنسبت إليه - حواشيَ ... إلخ

هذه المقولة التي أطلقها الشلوبين ردّدها غيره من بعض مترجمي الجزولي، قال ابن خلكان (١) : وذكر بعض المتأخرين في تصنيفه (٢) أَنّه كان [يعني الجزولي] قد قرأ الجملَ على ابن بَرّى ،وسأله عن مسائل على أبوابِ الكتاب ،فأجابه ابن بَرّى عنها ،وجرى فيها بحثٌ بين الطلبة حصلت منها فوائدُ علّقها الجزولي مفردةً، فجاءت كالمقدّمة فيها كلام غامض ،وعقود لطيفة ، وإشارات إلى أصول صناعة النحو غريبة ،فنقلها الناس عنه واستفادوها منه ، ثم قال هذا المصنّف : وبلغني أَنّه كان إذا سئل عنها : هل هي من تصنيفك ،قال : لا ،لأَنّه كان متورّعاً ، ولما كانت من نتائج خواطر الجماعة عند البحث و من كلام شيخه ابن بَرّى لم يسعه أَنْ يقول : هي من تصنيفي ،وإنْ كانت منسوبةً إليه ،لأَنّه هو

---

(١) الوفيات ٣/٤٨٩ .
(٢) لعله يعني القفطي صاحب الإنباه فقد ذكر ذلك إنظر الإنباه: ٢/٣٧٨ .

الذى انفرد بترتيبها ". وقال ابن الزبير (١) "وهو جالب الكرّاسة المشهورة في العربية ... ومن كلام ابن برّي على الجمل علّق ذلك التأليف المنسوب عند كثير من الناس إلى جالبه أبي موسى .

هكذا شكّك بعضُ أهل العلم في نسبة الجزولية لموء لّفها، ولكنّ هذا التشكيك لم يلق قبولاً لدى ابن عبد الملك فقال يردّ على المشككين: (٢)

" ومن الناس - وأكثرهم بعض الأندلسيين - من ينسبها لشيخه أبي محمد بن برّي ، ويذكر عن أبي موسى أنّه كان يقول: إنها جمع تلامذة (١) أبي محمد بن برّى حسب ما لقِنوه عنه ، ومنهم من يأثر عن أبي موسى أنّها من إملاءات ابن برّى على أبواب الجمل ، وأنّ أباموسى كمّلها ، وكل ذلك ممّا لا ينبغي التعريج عليه ، وإنّما هي تقولات حسدته النافسين عليه وإلّا فلِمَ [لم] تعرف إلّا من قبل أبي موسى ، وقد أخذها الناسُ عنه ، ودرسهم إيّاها ، ولم تشهر إلّا له ، وقد وقفت على خطه في نسخ منها محمِّلا إيّاها بعضَ آخذيها عنه ، ولم يأت بها أحدٌ زاعما أنه أخذها عن ابن برّي على كثرة تلاميذه والآخذين عنه إلى عصرنا هذا ، ولم يزل أبو موسى يتولّى تهذيبها وتنقيحها والزيادة فيها ، والنقص منها ، وتغيير بعض عباراتها حسب ما يوء ديه إليه اجتهاده ويقتضيه اختياره . وشهير ورعه يزعه عن التعرض إلى مثل هذه التصرفات في غير مصنفه ، اللهم إلاّ أنْ يكون ابن برّى قد أذن له في ذلك

---

(١) صلة الصلة ٥٤ (المطبوع) .

(٢) في الذيل والتكملة : تلاميذه .

وهو بعيدٌ إنْ لم يكن باطلاً لما تقدّم من أنّه لم يأتِ بها أحدٌ عنه ولا نسبها إليه منذ مئةٍ وثلاثين سنة أو نحوها وهلمّ جرا ".

وهذا كلام مقنعٌ إلى حد كبير ،خاصّةً وأنّ المشككين في نسبة الجزولية إلى صاحبها لم يوردوا أدلّة مقنعة قاطعة بما زعموه ،وانما هي أخبار تروى وتحتمل الصدق والكذب .

ما الجزولية ؟ :

قال ابن الأبّار في التكملة فيما نقله عبدالله كنون (١)" وله (يعني الجزولي) مجموع على الجُمَل كثيرُ الفائدة متداول يُسمّى القانون" وهذه العبارة قد توهم أنّ الجزوليةَ حواشٍ على الجمل ، على أنّ صاحب البغية (٢) ،قد صرّح بذلك فقال: "وهي حواشٍ على الجمل " قال عبدالله كنون في ردّ مقالة السيوطي : ولا نردها إلا بأنّ الحاشيةَ تكون توضيحاً للمتن وسايرةً له في أبوابه ومقاصده ،وليست المقدمة كذلك مع الجمل ،لأنّه أحرى أنْ يكون توضيحاً لها ،ولا يقابل ما فيه من السهولة إلاّ ما فيها من الامتناع ،على أنّ ترتيبها مخالف لترتيبه في كثيرمن الأبواب ،ولم يذكر فيها الجمل إلاّ مرة واحدة وهذا فضلاً عن اختلاف الأسلوب والمادة في غالب الأحوال ." ونضيف إلى ما قاله "كنون" دليلا آخر وهو أنّ ما كتبه الجزولي على الجمل هو غير المقدمة الجزولية

---

(١) أبو موسى الجزولي : ١٩.
(٢) البغية ٢/٢٣٦.

فقد قال الأبذيّ وهو يشرح نصّاً من الجزولية ويبين مرادَ أبي موسى من هذا النص : " وهذا الوجه هو الذى أرادَ أبو موسى، فإنّه قد أبانَ ذلك في التنبيه الذى له على كتاب الجمل قال فيه : فإذاً كلام أبي القاسم لا يصح إلّا على أنْ يكون أطلَقَ الأقسامَ على الأجزاءِ مجازاً ".

يتبين من هذا أنّ المقدمةَ غير المجموع الذى على كتاب الجمل ، على أنّه من الواضح أنّ الجزولي قد كتب مقدّمته محاذيا بها كتاب الجمل وقد نصّ على ذلك كثيرٌ من العلماء فقال ابن عبد الملك وهو يترجم للجزولي "وله مصنفاتٌ في النحو مفيدة أشهرها التقييد المحاذى به أبواب الجمل للزجاجي المسمى بالاعتماد، وبالقانون أيضا الجارى عليه بين الناس اسم الكراسة الجزولية ".

واللورقي في شرحه للجزولية كان يقول إنّها كالحواشي على الجمل مما يدلّ على أنّه لم يكن يرى أنّها حواشٍ على الجمل ، وإلّا لصرّح بذلك ، ولكن مقالته تنبئُ عن الشبه الكبير بين الجمل والجزولية في ترتيب الأبواب وتقسيماتها ،فيكون الجزولي قد تأثر بمنهج الزجاجي في جمله لا أنّه حَشّى على الجمل .

آراء العلماء في الجزولية واهتمامهم بها ،وغموضها :

لقيت الجزوليةُ من عناية العلماء الشيءَ الكثير،لا لأنّها كانت أفضل مختصرات النحو حتى عصرهم بل لعلّ غيرها كان أفضل من حيث وضوحُ العبارة وسهولةُ المأخذ ،لكنّ الجزولية فيما يظهر لي كانت كتاباً مدرسيّاً متميّزا،وجد فيه الشيوخُ بغيتَهم كما وجَد فيه الطلابُ أربَهم ،فالشيوخ رأوا فيها الكتابَ الذى يمكنهم من إظهارِ سعةِ علمِهم في شرحِهِ وتحليلِ عبارته ،

وهو بعد ذلك سهلُ الحفظ على الطلاب ،فبعد فهمهم له يجدون في عبارتهِ تقييداً لعلمهم الذى اكتسبوا ،فيحفظونها مالكين بذلك قوانين العربية ،وأبوابها و تقسيماتها ، وكما يحفظ النحاة في زماننا هذا الألفية يحفظ أولئك هذه الكراسة ،خاصة أَنّها كانت صغيرة الحجم مما يسهّل حفظها و نَسْخَها أيضا . وليس هذا فحسب بل إِنّ ابن مالك في مقدّمته على شرحه للجزولية -فيما نقله صاحب الكشف- ذكر مميزات أخرى للجزولية وهو بذلك خبير قال : " وإنْ كان صغير الحجم لكنّه كثير العلم ، مستعص عن الفهم ، مشتمل على لباب الأدب ، منطوٍ على سِرّ كلام العرب متضمّن للنكات الغريبة التي خلا عنها أكثر شروح النحو ".

وقال ابن خلكان : " إنّ في الجزولية كلاماً غامضاً و عقوداً لطيفةً ، وإشاراتٍ إلى أصول صناعةِ النحوِ غريبةٍ ".

وما أشار اليه ابن خلكان من غموض بعض كلام الجزولي في مقدمته ذكره ابن مالك على النحو التالي : ورأيتُ أكثر أهل عصرنا مائلين إلى حفظه ، لكنهم يعجزون عن فهمهِ حتى ظَنّ بعضهم به أَنّه منطقٌ أَوْ أَنّ أكثره منطق " ثم قال : وليس فيه ما يتعلق بالبحث المنطقي سوى فصل نزر من أوّله ، وقد كنت أكثرت من تتبع ألفاظه فأقبلت على شرحه .. .إلخ . .

وكلام ابن مالك صحيح وأيّده "كنون" في ذلك مستدلّاً بما روى عن بعض العلماء من أنّه أَخَذَ الجزوليةَ وقرأ أوّلها على أحد المعلّمين بالمنطق ثم قرأ باقيها بنفسه ،قالوا وإنّما فعلَ ذلك تورّعاً .

والفصل الذى ذكر ابنُ مالك أَنّ فيه منطقا هو مقالة الجزولي في أوّل الجزولية : الكلام هو اللفظُ المركبُ المفيد بالوضع . كل جنس قُسّم

إلى أنواعه أو إلى أشخاص أنواعه ،أو نوع قُسِّمَ إلى أُشخاصه فاسم المقسوم يصدق على الأنواع ،وعلى أشخاص الأنواع ،وإلاَّ فليست الأنواعُ أنواعًا له ، ولا الأشخاصُ أشخاصا لتلك الأنواع". قال الغبريني عن هذه المسألة إنَّها مسألة مما يعتقد كثير ممّن يتعاطى العربية أنّه يعرفها وهو لا يعرفها ، ولا يعرفُ أنّه لا يعرفها ".

على أنّ من أهمّ أسبابِ غموض الجزولية هو خلوّها من الأمثلة التطبيقية ،كما أنَّ عدم إحكام العبارة ظاهرة نبّه إليها بعضُ شراح الجزولية(٢) ، كما أنّ الجزولي لا يعلّل لبعض الظواهر مثل عدم تعليله لانفراد الأسماء بالنعت والألف واللام ،والتصغير ـ دون الأفعال والحروف(٣). والجزولي لا يستوفي بعض التقسيمات التي لا يتم الكلام ولا يتّضح إلا باستيفائها ، ولذلك تتردد في شروح الجزولية عبارة : ونقصه كذا وكذا وكذا . وغير ذلك من الأمور التي دفعت العلماء إلى شرح هذه المقدمة أو التحشية عليها .

تعدد نسخها واختلاف هذه النسخ :

أشار الشلوبين والأبذي في شرحيهما إلى فروق كثيرة بين نسخ الجزولية وإلى تعدّد هذه النسخ قال الأبذى : "ويقعُ في بعض النسخ : ولذلك قد تختلف دلالته عليه عند اختلاف صيغِه ، وفي بعضها : " ولذلك تختلف دلالته عليه عند اختلاف صيغه وقد لا تختلف " . وهذه الرواية الأخيرة هي التي عليها أكثر النسخ ،وهي الصحيحة . .إلخ . .ما قال(٤).

---

(١) عنوان الدراية : ١٠١ .

(٢) انظر شرح الجزولية للأبذي ص ١٠ من المخطوط ،مثلا .

(٣) انظر شرح الجزولية للأبذي ص ٢١ من المخطوط .

(٤) شرح الجزولية ص ١٠ من المخطوط .

والحقيقة أنّ تعدّد نسخ الجزولية واختلافها قد كان في حياة المؤلف، فقد كان يدرّسها للطلاب وأخذها عنه خلق كثير، واشتهرت في حياته، ووصلت إلى المشرق وإلى الأندلس حتى إنّ اللورقي - كما سيأتي - قد مرّ على الجزولي في تونس وسأله عن مسألةٍ فيها في باب التعجب فأجابه عنها، كلّ هذا والجزولي كما يقول ابن عبد الملك " لم يَزَلْ يتولّى تهذيبها وتنقيحها والزيادة فيها، والنقص منها، وتغيير بعض عباراتها حسب ما يؤديه إليه اجتهاده " وهذا سر تعدد الروايات فيها وتعدد نسخها.

يضاف إلى فعل الجزولي هذا ما يمكن أنْ يطرأ على الكتاب أثناء نَسْخه من تحريف لعباراته، أو سقط فيها، أو زيادة عليها بقصد التوضيح أو غيره، خاصة أنّ الجزولية صغيرة الحجم ممّا يجعل النّساخ يقدمون على نسخها والإكثار منه.

لذا أرى أنّ إخراجَ الجزولية يجب أنْ يعتمد على نسخة موثقة مروية عن مؤلفها، أو عمن يرويها عنه، وفي حالة تعدّد هذه النسخ الموثوقة فانه يلزم الاكتفاء بواحدة، ثمّ يشار إلى الفروق بينها باعتبار هذه الفروق من عمل المؤلف ومروية عنه. أمّا ما عدا ذلك من النُّسَخ فالأفضل ألّا يعتدّ به.

شراح الجزولية

١ - أبو موسى الجزولي ت ٦٠٧:

أولُ من شرح الجزولية هو مؤلفها ،قال ابن خلكان في الوفيات[١]:
ورأيت بخطِّي في مسوداتي ... وأنه شرح مقدمتَه في مجلدٍ كبير أتى فيه بغرائبَ وفوائد ". ولعلّ هذا الشرح هو ما أسماه اللورقي بالجزولية الكبرى التي لم يتمّها المؤلف ،فقد أورد اللورقي عبارةً للجزولي نصها " وإلا حاطة تتبع الاسم المعرفة المتجزئ ،والتجزؤ يكون بحسب العامل والمعمول تقول : رأيت زيداً كلّه ،ولا يجوز : جاء زيدٌ كلُّه " قال اللورقي : هذا آخر ما وجدنا من النسخة المتأخرة الكبرى ،وليتها تَمَّت وكَمُلَتْ "[٢].

ويدل على ذلك ما قاله ابن عبد الملك في ترجمة الجزولي قال : كان راسخَ القدم في النحو ،ولا سبيل إلى إنكار ذلك ،ومصنفاتُه تشهد بذلك ،ككتابه الذى بَسَطَ فيه مقاصِدَ الاعتماد ،وتوفي قبل إكماله "[٣].
والاعتمادُ تسمية أخرى للجزولية ذكرها ابن عبد الملك قبل كلامه هذا .

٢ - ابن معط ٥٦٤ - ٦٢٨ هـ:

زين الدين أبو الحسين يحيى بن عبد المعطي المغربي ،صاحبُ الألفية المشهورة ، وأحدُ تلاميذ الجزولي .

---

(١) ٣ / ٤٩٠ وانظر معجم المؤلفين ٨ / ٢٧ وأبو موسى الجزولي : ٢٢ ومصادرهم .
(٢) عن مقدمة الشرح الصغير : ٤٣ .
(٣) الذيل والتكملة ٨ / ٢٤٨ .

شرح ابن معط بعض الجزولية فيما ذكره البهاء بن النحاس في تعليقته على المقرّب[١]، وذكرها د. الطناحي في مقدمة الفصول الخمسون[٢] لابن معط، وأوردَ منها نصاً نقله عن الأشباه والنظائر، وعن حاشية يس على التصريح[٣].

٣ - ابن الخباز[٤] ت ٦٣٧ هـ أو ٦٣٩ هـ :

شمس الدين أبو العباس أحمد بن الحسين بن أحمد الأربلّي الموصلي. ذكر صاحب الكشف أنّ ابن الخباز شرحَ الجزولية. ووجدتُ منه نقولاً في الأشباه والنظائر ٢/ ١٠٥، والمغني لابن هشام في باب النون المفردة.

٤ - الشَّرِيشي[٥] ٥٨٣ - ٦٤٠ هـ:

أحمد بن محمد بن أحمد بن خلف، تاج الدين أبو العباس البكرى ذكر صاحب البغية أنّ له شرحاً على الجزولية.

٥ - أبو عثمان البيّاني ت ٦٤٥:

سعيد بن أحمد بن أحمد بن عبدالله شيخ ابن إيازَ البغدادي، ذُكِرَ شرحُه للجزولية في البغيةِ[٦]، والكشفِ[٧]، وروضات الجنات[٨].

---

(١) ق ١١٨ ب.
(٢) مقدمة الفصول الخمسون: ٦٩.
(٣) شرح التصريح ١/ ٣٢٢.
(٤) ترجمته في البغية ١/ ٣٠٤ والنجوم الزاهرة ٦/ ٣٤٢. وشذرات الذهب ٥/ ٢٠٢ و معجم المؤلفين ١/ ٢٠٠.
(٥) ترجمته في البغية ١/ ٣٦٠، ٣٦١.
(٦) ١/ ٥٧٧.
(٧) ص ١٨٠٠.
(٨) ٤/ ٣٠.

٦ - ابن الحاجب ٥٧١ - ٦٤٦ هـ (١) :

هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الكردي الأسنوي المولد، المقرئ النحوي المالكي الأصولي الفقيه.

حفظ القرآن في القاهرة وأخذ بعض القراءات عن الشاطبي، وقرأ بالسبع على أبي الجود، ولزم الاشتغال حتى برع في الأصول والعربية، وكان من أذكياء العالم، ثم قدم دمشق، ودرّس بجامعها، ويعدّ في شيوخ ابن مالك.

أمّا الشرح المنسوب إليه فقد ذكره بروكلمان (٢) وأنّ منه نسخة في خزانة جامع القرويين بفاس رقمها ١١٩٨ قال طارق الجنابي في كتابه ابن الحاجب النحوي: " وقد ألحفت في طلب مصورة لها، وجرت بيني وبين الأستاذ العابد القاسي أمين الخزانة بجهود أحد الأساتذة الفضلاء مراسلات، ثم بين المكتبة ووزارة التعليم الأصلي في الرباط أخرى، وجاءني جواب أخير من الأستاذ الفاسي بأنّه سيرسل لي مصورة المخطوطة، أو المعلومات التي طلبتها إنْ لم يكن تصويرها ممكناً، قال: ولم يصلني شيء إلا رسالة فيها أنّ هذه المخطوطة "كتبت بخط رديء، وهي غفل من اسم الناسخ، وتاريخ النسخ، وليس عليها سوى اسم ابن الحاجب..

ثم قال الجنابي: وليس ببعيد أن يكون ذكر اسم ابن الحاجب على صدر المخطوطة وهما، يقع هذا كثيراً في المخطوطات، إمّا بسبب الجهل،

---

(١) ترجمته في البغية ٢/١٣٤ وعنه دراسة بعنوان "ابن الحاجب النحوي" لطارق عون الجنابي مطبوعة في العراق.

(٢) تاريخ الأدب العربي ٥/

أو عدم التحقيق أو التوهم ، ذلك لأنّ هذا الكتاب لم يرد ذكره البتة في أي مصدر أو مرجع اعتمدته ، أو استفدت منه ، أو رجعت إليه ، حتى صاحب الكشف لم يذكره في شروح المقدمة الجزولية ، كما لم يشر إليه صاحب هدية العارفين ، ولم يعرّف الباحثون ذكر هذا المصنف ، لأنّه لم تكن له شهرة كتب ابن الحاجب الأخرى ، أم أنّه لم يكن له مثل هذا الكتاب .

٧ - أبو علي الشلوبين توفي ٦٤٦هـ :

وهو شيخ صاحبنا الأبذي ، وقد مضت ترجمته . والشلوبين من الذين اعتنوا بالجزولية تدريسًا وشرحًا فقد تعدّدت شروحه عليها ، وذلك لحاجة طلّابه ممن كانوا يدرسونها عليه قال الشلوبين في مقدمة الشرح الكبير :

سألني بعض من يكرم على أنْ [أضع] على المقدمة المضافة إلى أبي موسى الجزولي .... حواشي [تبيّن] ما انبهم منها ، وتستدرك ما عوّل صاحبها عليه من اسقاط مثلها ، وتنبّه على ما تيسّر ما اختل وضعه منها ، فأسعفت [ما سأله] ثم إنّ بعض الطلبة جمع ذلك ، وعلّقه بمواضعه من المقدمة المذكورة وعرضه عليّ فرضيته ، وقرئ عليّ بعد ذلك ، فربّما زدتُ فيه في أثناء قراءته ما رأيت أنّه لائق به ، وأحق بأن يُدخَل به بين التواليف المقصودة ، إذْ لم يكن وضعه أولاً على قصد التواليف ولكن على قصد الحواشي ، ورأيتُ مع ذلك أنّ هذا أحرى بالانتفاع به فيها ، فجاء من ذلك شيء يمكن أنْ يحتاج إليه ، وهو ما اشتمل عليه هذا الكتاب ، والله تعالى يجعلُ سعينا فيه وفي غيره في ذاته ، وموصلاً إلى مرضاته ، بمنه وفضله . وبعدما خرج هذا الكتاب [وقد] غَنيَ بهذه الزيادة التي

---

(١) يقصد شرحه الصغير ، فإنّ الكلام السابق هو مقدمة الشرح الصغير نفسها ، وزاد عليها ما يلي من كلام في شرحه الكبير .

زدتها فيه، سألني سائلون أنْ أُشبع لهم المسائلَ المذكورة فيه من العربية، وأمدّ أطنابها، وأذكر أسبابَها، وأَنْ أستأنف لهذا المعنى نسخة أخرى غير الأولى، إِذْ كانت المسائلُ في النسخةِ التي استقرت آخراً من هذا الشرح غير مشبعة ولا ممتدة الأطناب، ولا مذكورة الأسباب في الغالب، وانما كان المهمُّ فيها شرحَ مراد مؤلف هذه المقدمة، لا استيفاء المسائل المذكورة فيه بالشرح ومدّ الأطناب بذكر التوجيهات والأسباب، فأجبتهم من ذلك إلى ما سألوه، وأسعفتهم منه فيما أملوه وأخذت الآن في المشي على ما خرج من تلك النسخة عني غير مستوفىً بالاستيفاء، والقصد فيه مقصد الاستقلال في تلك المسائل والاكتفاء، وإِنْ كانت [الغاية] متعذرة إِلّا على من بيده ملكوت كلّ شيء، فأسأله تعالى أَنْ يعيننا من ذلك على ما ننويه، وأَنْ يجعل تصرفاتنا خالصةً لوجهه بمنّه (١). انتهى كلامه.

هذه مقدمة شرحه الكبير وقد ضمنها في أوّلها مقدمة شرحه الصغير (١) إلى قوله: " وموصلا إِلى مرضاته بمنِّه وفضْله "+

ومن هذه المقدمة يتبيّن لنا أَنّ الشلوبين قد وضع حواشيَ على الجزولية أولا، ثم شرحا هو شرحه الصغير ثم شرحاً آخر هو الشرح الكبير، والذى وصلنا من كتبه المتعلقة بالجزولية ثلاثة كتب:

أولها: كتاب التوطئة، وهي توطئة وتمهيد وتتميم وتحرير وتكملة (٢) للجزولية، قال الشلوبين في المقدمة " هذه الجملة التي رسمت هنا توطئةً قوانين المقدّمة، وإِحكام ما فيها من الأصول غيرِ المحكمةِ،

---

(١) انظر الشرح الصغير: ٢ وقد نقلها محقق التوطئة في دراسته عليها ص ٨١، ٨٢.

(٢) انظر صلة الصلة (المطبوع): ٧١.

موصولا فرعُ ذلك بأصلِه في اللّفْظِ، مَيّسراً ينظم ذلك كلّه كلاماً واحـــدا للحفظ، والله سبحانه هو المستعان، وعليه الاعتماد والتُّكلان " .

ويظهر من هذه المقدمة أنّ التوطئةَ غير الحواشي التي ذكر، ولعلّ التوطئة أُلِّفت بآخرة بعد الشروحِ المذكورةِ.

وثانيها : الشرح الصغير، وقد حَقّقه ودرسه الشيخ ناصر الطريم، ونال به درجة الماجستير من كلية اللغة العربية بجامعة محمد بن سعود للعام الجامعي ١٤٠١-١٤٠٢هـ.

وثالثها : الشرح الكبير، ومنه نسخة في تونس، وصورتها فـــي مركز البحث العلمي بمكة.

وسائر الكتب الثلاثة التي ذكرنا من مصادر الأُبذيّ في شرحه.

٨ - الشلوبين الصغير : ت ٦٦٠ هـ عن أربعين سنة:

هو محمد بن علي بن محمد الأنصارى المالقي، أخذ العربيـةَ والقراءات عن عبدالله بن أبي صالح، ولازم ابنَ عصفور مدة إقامته بمالقه، وأقرأ ببلده القرآن والعربية، شرح أبيات سيبويه شرحاً مفيداً، وكمّـل شرحَ شيخه ابن عصفور على الجزولية، وانتفع به طائفة (١) .

وقد قدمناه على شيخه ابن عصفور رَعْياً لتاريخ الوفاة، فقد توفى الشلوبين الصغير في سن صغيرة قبلَ وفاةِ ابن عصفور .

---

(١) انظر ترجمته في الذيل والتكملة ٦/ ٤٨٣، والبغية ١/ ١٨٧.

٩ - العلم اللورقي (٥٧٥ - ٦٦١):

قال في البغية [(١)] القاسم بن أحمد بن الموفق بن جعفر الأندلسي المرسي،الإمام أبو محمد اللورقي النحوي ،وسمّاه بعضهم محمداً ، وكناه أبا القاسم والأول أصحّ ".

نحوي فاضل،إمام في العربية،عالم بالقراءات ،اشتغل في صباه بالأندلس ،وأتعب نفسه حتى بلغ من العلم مناه ،فصار عيناً للزمان،له مشاركة حسنة في علم المنطق وعلم الكلام.

قرأ القرآنَ والنحوَ على أبي الحسن بن الشَّريك ومحمد بن نوح الغافقي وبدمشق على التّاج الكِنْدِي وسمع عليه أكثر مسموعاته وببغداد على أبي البقاء العُكْبَرى وطبقته واستفاد منهم ثم خرج إلى الشام ، وقطن حلب ،وتصدر بها لإقراء النحو برهةً .

قال صاحب الانباه في ترجمة اللورقي [(٢)] : واجتمع في طريقه من الغرب ببعضِ مدنِ بَرِّ العدوة بأبي موسى الجزولي النحوي،وسأله عن شيء في مقدمته فبيّنَهُ له . ثم قال في ترجمة الجزولي [(٣)] : واجتمعت بالعلم أبي القاسم اللورقي،وسألته عن الجزولي ثانيةً " فقال : كان اجتماعي به بتونس وقَدِمَ في صحبةِ صاحب المغرب لقَصْدِ المهدي ،وقال: كان الجزولي مِزْوارًا ،ومعنى المِزْوار بالبربرية مقدّم جماعة،وسألته عن

---

(١) ٢/ ٢٥٠ .
(٢) الإنباه : ٤/ ١٦١ .
(٣) الإنباه : ٢/ ٢٧٩ ، ٢٨٠ (بتصرف) .

المسألة التي سألَ الجزوليّ عنها،فقال هي من مقدمته وهي المِثْلِيّة أو المَثَلِيّة قال: فقال له: هي المَثَلِيَّة . وسألته عن سنة اجتماعه به فقال كان ذلك في أوائلِ سنةٍ إحدى وستمائة ".

والعلم اللورقي أَحَدُ أوائل شرّاح الجزولية قال القفطي ولما سكن "العَلَمُ " حلب شرح المقدّمة الجزولية شرحًا كافيًا وأَحْسَنَ فيه ، وتكلّم على غوامضه ومعانيه ثم قال :

وذكر أنّ حَصَّل في النحو فوائدَ مغربية ،قدم بها رجلٌ من أصحاب أبي علي عمر الشلوبين ،ومات بدمشق رحمه الله ،وأُبيعت في تركته . وذكر أنّه أَلْحَقَ منها شيئًا بالشرحين اللذين له وهو شرح الجزولية وشرح المفصل ،ووعدني عند عودِه بإضافة ما صنّفه من ذلك إلى الشرحين المتقدمين له عندى ، وذكر أنّه حصّل الشرحَ المستوفى للجزولية من تصنيف عمر الشلوبيني ، وأنّ رجلًا مغربيًّا أحضره إليه ،وكان ضنينًا به ،وطلب منه في حالة ذلك أنْ يقرئه كتاب "الملخّص "لابن الخطيب الرازى المعروف بالفخر ، فبهذا الطريق حصل انتساخها منه بعد منعِه لها "انتهى كلام القفطي .

والعلم اللورقي له شرح يُسَمَّى بالأبحاث الجلية في شرحِ الجزولية ، منه نسخةٌ على شريط بمركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي تحت رقم ١٧٠ ، ٧٦١ ، ٨٤١ ،وتسميته في إيضاح المكنون (١) : المباحث الكاملية على المقدّمة الجزولية وقد حُقِّقَ هذا الشرح مرتين .

---

(١) إيضاح المكنون ٢/٥٤٣ .

١٠ - أبو الحسن بن عصفور ٥٩٧ - ٦٦٩ هـ:

هو علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الإشبيلي الحضرمي ، تلمذ على الشلوبين والدباج ،وأخذ عنه خلق كثير ،وله شروح على الجمل ، طبع منها الشرح الكبير ،وله المقرب وشرحه ،والممتع في التصريف وغيرها .

شرح الجزولية ،ومنها نقل في التذييل والتكميل ٥/١١٧ ونقل آخر في ٥/١١٨، ١١٩ .

وقد نقل الأبذي عن هذا الشرح نصوصاً دون إشارة إليه ، ووجدناها في التذييل منسوبةً لابن عصفور في شرحه للجزولية .

وتشير بعض كتب التراجم إلى أن ابن عصفور لم يكمل شرحه على الجزولية ،وأكمله الشلوبين الصغير (١) .

وذكر بعض مترجمي ابن عصفور أن شرح الأبذي إنما هو تكملة لشرح الجزولية لابن عصفور ،وهذا الكلام سنرده إن شاء الله عند الحديث عن نسبة شرح الجزولية لمؤلفه .

١١- ابن مالك ٥٩٨ - ٦٧٢ هـ:

من الثابت أن ابن مالك قد شرح الجزولية فقد قال القفطي في ترجمة الشلوبين : "وصنف [يعني الشلوبين] شرحاً للجزولية رأيت منه فصولاً قد أوردها الجياني النحوي في شرحها ـ منسوبةً إليه ، لم يكن فيها كبير أمر" (٢) وقال في ترجمة الجزولي " وشرحها (يعني الجزولية) شاب نحوي من أهل جيان من الأندلس متصدر بحلب

---

(١) انظر الكلام على الشلوبين الصغير ، قبل قليل .

(٢) الانباه ٢/٣٣٣ .

لإفادة هذا الشأن "وكان القفطي قد ذكر أنّ ممن شرح الجزولية الشلوبين واللورقي و نحويٌ من أهل العُدّوة من أرض المغرب ،ثم قال عن الشرح الذى ألّفه الشابُّ الجيّاني : فجمع فيه بعض أقوال هؤلاء المقدّمِ ذكرهم ، وأحسن في الإيجاز.

والشابُّ الجيّاني الذى يذكر القفطي هو ابن مالك دون شك وقد قال السيوطي في البغية(٢) : ورأيت بخط الذهبي في مختصر طبقات النحاة للقفطي في ترجمة الجزولي أنَّ ابن مالك شرح الجزولية . وقد رأى صاحبُ الكشفِ نسخةً من هذا الشرح وذكر أنَّ اسمه "المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي" وأورد جزءاً من مقدّمته .

١٢ - أبو عبدالله بن ميمون ت ٦٧٣ ببجاية:

محمد بن الحسن بن علي بن ميمون التميمي القَلْعي ،شيخ الغبريني صاحب عنوان الدراية ،كان في علم العربية بارعًا مقدّمًا مُحكِما لفنونها الثلاثة : النحو واللغة والأدب ، وكان له درس يحضره من الطلبة فضلاؤهم ونبهاؤهم ، وكان جارياً على سَنَنِ أبي الفتح ابن جني .

قال الغبريني : لزمتُ عليه القراءة ما ينيف على عشرةِ أعوام ، واستمتعت به كثيراً ،واستفدت منه كثيراً ،قرأتُ عليه الإيضاح من فاتحته إلى خاتمته ،وقرأتُ عليه النّصْفَ من كتاب سيبويه ،وقرأت عليه قانون أبي موسى الخ . . له كتاب سمّاه "بالموضّح في علم النحو" وله "حدق العيون في تنقيح القانون ،وله" نشر الخفي في مشكلات أبي علي" هو على الإيضاح "(٣) .

---

(١) الإنباه ٢/٢٧٩ .

(٢) ١/١٢٣ .

(٣) هذه المعلومات عن عنوان الدراية : ١٢٦ .

وعلّقَ محققُ عنوان الدراية على قول الغبريني : "وله حذق العيون في تنقيح القانون " إنّه يعني قانون الجزولي ،وهو صحيح فالرجل نحوي ،والكتب التي سردها الغبريني كلها في النحو ،ولا يعقل أَنْ يكونَ قد قصد القانون لابن سينا ،خاصة أَنّه ذكر في صدر الترجمة أنه قرأ على القَلْعي قانونَ أبي موسى .

١٣ - أبو الحسن الأُبذي ٦١٣ - ٦٨٠ هـ:

وهو صاحبنا وسيأتي الحديث عن شرحه للجزولية مفصلا .

١٤ - أبو عبدالله بن يعقوب ت ٦٩١ :

هو محمد بن عبد الرحمن بن يعقوب الخزرجي ،شاطبيّ نزل تونس ،كان عالماً بالفقه والأصول والعربية والطبّ وغير ذلك ،وله شرح على قانون الجزولي ،وولي القضاء بغيرِ موضع،وسَفَرَ بين صاحب تونس ومصر فشُكِرَتْ سفارتُه ،وتوفي بتونس وهو يتولى قضاءها (١) .

ذُكِرَ شرحُه للجزولية في عنوان الدراية (٢) ،ونفح الطيب (٣) وتوشيح الدِّيباج للقرافي (٤) وغيرها .

١٥ - أبو جعفر المالقي ت ٧٠٢ (٥) :

هو أحمد بن عبد النور بن أحمد بن راشد ،تلمذ على أبي عبدالله ابن يحيى بن علي بن مفرج المالقي (ت٦٥٧) وابن أبي ريحانة المربلي (ت ٦٧٢) ،ومن تلاميذ المالقي أبو حيان ولم يُعْرَفْ غيره .

---

(١) عن الذيل والتكملة ٦/ ٥١٠ ، ٥١١ .
(٢) ص ١٢٦ .
(٣) ٢/ ٦١٦ .
(٤) ص ٢٥٦ .
(٥) ترجمته في مقدمة رصف المباني : ط

ومن كتبه رصف المباني في شرح حروف المعاني ،شرح الكوامل لأبي موسى الجزولي وشرح المقرّب لابن الشواش ،تقييد على الجمل ولم يتمّه ، إملاء على مقرّب ابن عصفور، قال صاحب الإحاطة "ورأيت في تقاييد أنّ القاضي أبا عبد الله بن بُرْطال حدّثني أنّ ابن النور قرأ معه الجزولية على ابن مُفَرِّج المالقي تفقّها ،وقيّد عليه تقييدا عرضه بعد ذلك على ابن مُفَرِّج هذا (١) .

١٦ - ابن الفخار الأركشي ت ٧٢٣ :

محمد بن علي بن أحمد بن الفخار المالقي الجذامي الاركشي ، مضت ترجمته في تلاميذ الأبذي .

واسم الشرح الذى ألّفَ "مِنَحُ الضوابط المقسمه ،في شرح قوانين المقدمة" (٢) .

١٧ - العلاّمة الحلّي ٦٤٨ - ٧٢٦ هـ :

أبو منصور الحسن بن يوسف بن علي المطهر الحلّي ،من الشيعة الإمامية، ترجمته مطوّلة في روضات الجنات . قال عن نفسه : وألفت كتاب كشف المكنون من كتاب القانون ،وهو اختصار شرح الجزولية في النحو [لم يذكر لمن هذا الشرح ،ولعله له ثم اختصره] .

وألّفَ أيضا : المقاصد الوافية بفوائد القانون والكافية ،جمعنا فيه بين الجزولية والكافية (٣) .

---

(١) الاحاطة ١/١٩٧ ، ١٩٨ . وانظر الدرر الكامنه ٣/ ١٦، ١٧
(٢) درة الحجال ٢/٨٣ ، ١٢٦ .
(٣) روضات الجنات ٢/٢٧٢ .

ولعل هذا الكلام يفيد أنّ الحلي قد ألّفَ شرحاً للجزولية ثم اختصره ،فيكون له مع كتاب المقاصد الوافية ثلاثة كتب عن الجزولية.

١٨ - أبو عبدالله الألبيري (ابن الفخار) ت ٧٥٤:

محمد بن علي بن أحمد الخولاني : أستاذ الجماعة ،وعَلَمُ الصناعة وسيبويه العصر،وآخر الطبقة من أهل هذا الفن كان فاضلاً تقيّاً متعبّداً ، عاكفا على العِلْم ،ملازماً للتدريس إلى آخر ما قال عنه ابن الخطيب .

كانت له مشاركةٌ في غيرِ العربيةِ ،من قراءةٍ وفقهٍ وعروضٍ وتفسير، وتقدم خطيبا بالمسجد الجامع الأعظم ، قرأ على أبي إسحاق الغافقي، ولازمه ،وانتفع به وبغيره (١) .

أمّا شرحه للجزولية فقد انفرد بذكره - فيما بين يدى من مصادر- صاحب كشف الظنون .

---

(١) عن البغية ١/ ١٧٤ - ١٧٥ .

شـراح آخـــرون

١٩ - أبو إسحاق بن العطار كان حيا سنة ٧٠٥هـ:

شرح الجزولية شرحًا أسماه "المشكاة والنبراس شرح كتاب الكرّاس"، ومن نسخ هذا الشرح نسخةٌ في جامع القرويين ونسخة أخرى في مكتبة الأسكريال رقم ١٣.

ولم نعثر للشارح على ترجمة إلّا ما كُتِبَ على شرحه نسخة الاسكريال ونصه : هذا كتاب المشكاة والنبراس، شرح كتاب الكراس مما عني بجمعه وتأليفه ووضعه الشيخُ الفقيهُ الصالحُ قاضي الجماعة وأستاذ المدرسة العليّة المرضيّة أبو إسحاق بن الشيخ الصالح المقدّس المرحوم أبي محمد عبد السلام الصنهاجي المشتهر بالعطار برّد اللهُ رمسَه وطيّبَ نَفْسَه.

وفي موضع آخر من صفحة عنوان هذه النسخة ذكر أن اسمه إبراهيم، قال صاحب معجم المؤلفين (١) كان حيًّا سنة ٧٠٥.

٢٠ - رضي الدين الأربلّي ... ؟

هو إبراهيم بن جعفر الأربلّي، ولم نعثر له على ترجمة وذكر شرحَه للجزولية صاحبُ الكشف (٢).

٢١ - أبو إسحق النحوى ... ؟

هو إبراهيم بن محمد قال صاحب الكشف (٢)، ويقال : إنّ من شروحها الأمالي النحوية، وقيل أنّه الشيخُ أبو اسحاق إبراهيم بن محمد النحوى" ولم أعثر له على ترجمة.

---

(١) ١ / ٤٧

(٢) ص ١٨٠٠، ١٨٠١.

وذكر صاحب كشف الظنون (١) من شرّاح الجزولية اثنين من علماء القرن العاشر، وأظنّه وَهِمَ في ذلك، فإنّهما قد شرحا الجرومية لا الجزولية كما في ترجمتهما وهما :

١ - ابن ميمون المغربي ت ٩١٧ :

هو علي بن ميمون المغربي الهاشمي الغماري ترجمته طويلة في الكواكب السائرة ١ / ٢٧١، ونقلاً عنه في شذرات الذهب ٨ / ٨١ وذكرا في ترجمته أنّه شرح الجرومية على الطريقة الصوفية .

والذي في الكواكب السائرة وفي شذرات الذهب أثبتُ من الذي في الكشف، فإنّ علماء القرن العاشر كان أكثر اهتمامهم بالآجرومية دون سواها من المختصرات، ولعل كلمة الجرومية تحرفت على صاحب الكشف فظنّها الجزولية، والله أعلم.

٢ - عز الدين المازندراني المتوفى (ظنا) سنة ٩٣٧ :

له ترجمة في شذرات الذهب (٢) وفي الكواكب السائرة (٣) قال فيها : جاورَ بمكةَ ثم قَدِمَ حلب سنة إحدى وثلاثين وتسعمئة، وظهر له فضل في علوم شتّى لا سيما القراءات فإنّه كان فيه أُمّةً، وألّفَ فيه كتاباً في وقف حمزة وهشام، وله شرح على الجرومية أجادَ فيه وأتى بعباراتٍ مُحكَمةٍ لكنها مغلقة على المبتدئ، ثم رحل إلى بلادِه، فمات بها في حدود هذه الطبقة.

ومثل هذا الكلام ترجم له ابن العماد في الشذرات.

---

(١) ص ١٨٠٠، ١٨٠١.
(٢) ص / ٢٢٢.
(٣) ٢ / ١٩١.

شروحٌ أخرى للجزولية

ونذكر الآن شروحًا للجزولية وردت في المصادر، ولم تذكر هذه المصادر أسماءَ شرّاحِها .

١ - فمن ذلك شرح لنحوي من أهل العدوة من أرض المغرب ، ذكره القفطي في الإنباه ٢/٢٧٩ ،وقال "ووصل شرحُه إلى الشام ،وقال من وقف عليه لم يأت بطائلٍ " وهذا الشرح هو أحد الشروح التي استفاد منها ابن مالك في شرحه كما ذكر ذلك القفطي . وقد مر معنا عند الحديث عن شرح ابن مالك .

٢ - شرح للجزولية ذكره صاحب الكشف، وقال إنّه شرحٌ ممزوج أوّلُه : الحمدلله الذى افتتح بالحمد كتابَه . . . إلخ . .

وفي مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي شريطٌ برقم (٥١٤) ،كُتِبَ عليه "شرح الجزولي " ،واستعرضته فوجدته من شروح الجمل ،ومؤلفُه مجهول .

الفصل الثاني

شرح الجزولية للأبذي

١ - توثيق نسبته :

عَرَفَ العلماءُ شرحَ الجزولية للأبّذيّ في وقتٍ مبكّر ،ونقلوا عنه نقولا كثيرة في كتبهم ،وقد عرفنا من هؤلاء العلماء المعاصرين للأبذي أو الذين بعد عصره بقليل :

١ - شهاب الدين القرافي المتوفى في سنة ٦٨٢هـ ، صاحب كتاب الاستغناء في أحكام الاستثناء ، فقد ضمّنَ كتابَه هذا نصوصاً كثيرة من شرح الأبّذي بلغت ثلاثين نصّاً تقريبا ،وقد طبع كتابُ الاستغناء في العراق بتحقيق د. طه محسن ،وتردد اسمُ الأبّذي صحيحا في مواضع كثيرة[(١)] ،وحرّفنا إلى كلمة "الزيدي" في مواضعَ أخرى[(٢)] من هذا الكتاب ،وعلق المحققُ - عند ورود اسم الزيدى - بقوله " من شرّاح الجزولية كما ذكر القرافي في شرح التنقيح ص ٢٤٤ ،ولم أقِفْ على ترجمة لحياته "هذا ما قاله د. طه محسن ، والحقيقةُ أنّ اسمَ الزيدي تحريفٌ للأبّذي ،إذْ أعدنا بعض النصوص المنسوبة للزيدي في شرحه إلى شرح الأبذي فمن ذلك ما وردَ في الاستغناء ص ١١١ قال القرافي :قال الزيدى : هذا قول الشلوبيني والذى أقوله ... إلى قوله لأنّه لو كان مستعملا لوردَ في أدوات الاستثناء التي لا خلاف فيها " هذا النص مثلا في شرح الجزولية للأبذى ٢/ ٢٠٥ (المخطوط) .

---

(١) بلغت ستة عشر موضعا .
(٢) بلغت أربعة عشر موضعا .

وفي موضع آخر من الاستغناء ص ٢٧٢ قال القرافي : قال الزيدى(١):

اختلف النحويون في المُخْرَجِ منه في الاستثناء ما هو ؟ .. ثم نقل القرافي نصّاً طويلا بلغ صفحتين و نصف الصفحة ،وكلّ هذا النص في شرح الجزولية لصاحبنا ،الأُبذى ٢/٢٠٤ ، ٢٠٥ .

٢ - البهاء ابن النحاس المتوفى ٦٩٨ هـ .

فقد نقل عن شرح الجزولية للأُبذى في موضع من تعليقته(٢) على المقرّب .

ثم بعد عصر الأُبذى بفترة نجد أنّ علماءَ القرنِ الثامن ينقلون عن هذا الشرح فمنهم :

١ - ابن الصائغ الإمام محمد بن عبد الرحمن بن علي الحنفي المتوفى سنة ٧٧٦(٣) هـ .

في كتابه "المرقاة في إعراب لا إله إلّا الله"(٤) فقد نقل نصّين من شرح الأُبّذي ٢/٢٠٧ قال ابن الصائغ "وقال أبو الحسن الأُبذى في شرح الكراسة : إنّك إذا قلت : لا رجلَ في الدّار الأعمر كان نصب إلّا عُمَرَ على الاستثناء أَحْسَنَ من رفعِهِ على البَدَلِ ،لما في ذلك من المشاكلة .

---

(١) علق د . طه محسن على كلمة "الزيدى" بأنها في نسخة "ز" من أصوله : الأُبذى ثم قال : وهو تحريف . وانما التحريف ما أثبته .

(٢) التعليقة : ل ٥٠ ب .

(٣) ترجمته في البغية ١/١٥٥ ، ١٥٦ .

(٤) منه صورة على ورق ملك الدكتور عبد الرحمن العثيمين .

ثم قال : قال الأبّذي : ولا يجوز البَدَلُ من اسم لا على اللفظ يعني "لا رجل في الدار إلّا زيداً" ؛لأنَّ البَدَلَ في نِيَّةِ تكرارِ العامِلِ ،ولو قُدِّرَ فَسَدَ المعنى وعملت "لا" في المعرفة "(١) .

٢ - ابن لب ، أبو سعيد فرج بن قاسم بن أحمد بن لب ت سنة ٧٨٢ هـ.

فقد نقل في تقييده على الجمل (٢) عن الأبذى " وكامرأة وشفة فلا يقال : امرآت ولا شفات قاله أبو الحسن الأبّذي رحمه الله " وهذا النص في الجزء الأول من شرح الأبّذي ص (٤٢) من المخطوط".

٣ - التلمساني أبو الحسن علي بن محمد الخزاعي المتوفى سنة ٧٨٩هـ.

في كتابه "تخريج الدّلالات السمعية " فقد ذكر في صفحة ٨٢١ منه أنَّ من مصادره في كتابه : شرح الجزولية للأبّذي .

٤ - أبو إسحق الشاطبي إبراهيم بن موسى ت ٧٩٠هـ.

نقل الشاطبي في شرحه على الألفية عن شرح الجزولية للأبذى في عِدّةِ مواضع منها ما نقله في الجزء ٢/ ٥١٠ من نسخة الخزانة الملكية عن شرح الأبّذي ١/ ٢٥٣ من قوله " وقال شيخنا أبو الحسن الدباج رحمه الله لا يبعد عندى أنْ يقالَ "... إلى قوله : وفاعلاً بإضمار فِعْل إنْ قَدَّرْتَ الفِعْلَ مشغولاً بضمير".

---

(١) المرقاة في إعراب لا إله إلّا الله ل ٧٩ (مجموع) .
(٢) تقييد ابن لب على الجمل ل ١٤ ب .

ونقل أيضا نصا طويلا عن مناقشة بين الأبذي وشيخه الدبّاج (١) في الاسم الأعجمي ومنعه من الصرف، وهذا النص موجود في الشرح (٢) الذي نحقق جزءًا منه.

كما نقل عن هذا الشرح من المتأخرين:

السيوطي في الأشباه والنظائر انظر مثلا ١/ ٩٣، ١٩٠، ٢١٥، ٢٢٢، ٢٤١، ٣١٧، ٣٤٩، ٢/ ٤١، ٧٨، ٩٥، ١٠٠، ١٧٩، ٢٢٨، ٣/ ٥٧.

وكذلك في الهمع (٣) انظر مثلاً ٣/ ٢٥٦، ٢٦١، ٢٦٦، ٢٦٨، ٤/ ٤٩، ٦٧، ٧٩، ١٠٣، ١٠٥، ٣١١، ٣٣١، ٣٣٦، ٥/ ١٠٢، ٢٦١، ٢٦٦.

وكذلك في تنوير الحوالك شرح موطأ مالك: ص ٤٤.

وقد أشرنا في هوامش التحقيق إلى بعض هذه النقول.

وهناك نقول كثيرة في كتب السيوطي الأخرى مثل عقود الجمان وغيره، وما ذكرناه من أسماء الناقلين والمستفيدين من شرح الجزولية للأبّذي قليل من كثير، وإنما هو للتمثيل بما يكفي للتدليل على صحة نسبة كتاب شرح الجزولية لمؤلفه الأبّذي، ولبيان أهمية هذا الكتاب.

---

(١) شرح الألفية ٣/ ٣٨٢.
(٢) شرح الأبذي على الجزولية ٢/ ١٨٥.
(٣) الطبعة التي أخرجها: عبد العال سالم مكرم.

على أَنّ من مترجمي ابن عصفور من زعم أَنّ ابن عصفور لم يُكمِل شرحه للجزولية ،وأَنّه وصل فيه إلى باب النعت ثم أكمله الابْذي . قال صاحبُ ملء العيبة "ابن رُشيد" ،مترجما لابن عصفور : "وشَرْحُ كرّاس الجزولي الذي ابتدأه هو الذي كمّله أبو الحسن الابّذي ،وجاء التكميل أحسن من الابتداء رحم الله المبتدئَ والمتمِّمَ "(١) وهذا وهمٌ من ابن رُشيد وذلك أَنّا نجدُ الابْذيّ يرد على ابن عصفور في أوّلِ هذا الجزء الذي تحققه فقد حَدَّ الشلوبين الإعرابَ بقوله "الإعرابُ حكمٌ في آخر الكلمة يوجبه العاملُ" قال الابّذي(٢) : وهذا عند صّ منقود من جهة إلخ ... ثم قال الابّذي يرد على ابن عصفور - الذى رمز له بـ "صّ" - : قلت : كلام الاستاذ صحيح إلخ ... ما قال .

وفي موضع آخر في أوائل الجزء الأول(٣) نجدُ الابْذيّ يورد رأْيَ الخليل بن أحمد في أَنَّ "لن" مركبةٌ من "لا" و "أَنْ" ،وردّ على الخليل بردودٍ منها ما رَدّ به الزجّاجُ بأَنّ قال : لو كان الأمرُ على ماذكره الخليل لم يكن قولك : لن أضربَ زيداً كلاماً تامّاً كما لا يكون كلاماً تامّاً قولك : لا أَنْ أضربَ زيداً ،لأَنَّ أَنْ وما بعدها بتأويل اسم مفرد . قال الشارحُ : وزعم بعضُ النحويين أَنَّ هذا لا يلزم الخليل،لأَنَّه قد يحدث مع التركيب حكم لم يكن قبل إلخ .. قال الشارح : " قال ابن عصفور :وهذا لا عُذْر عندي فيه للخليل لأَنَّ التركيبَ لا يخلو أَنْ يغيّرَ المعنى أَوْ لا يغيره،

---

(١) ملء العيبة ٦/ل ٩١ (المخطوط) .
(٢) شرح الجزولية للأبذى ١/ ١٥ .
(٣) ص ٧٦ من المخطوطة .

فإنْ غُيّرَ المعنى تبعَ ذلك تغيّرُ الحكم ،ألا ترى أنّ هل كانت استفهامـا فلما ركّبت مع "لا" صار المعنى على التحضيض ،وكذلك "لو" كانت لما سيقعُ لوقوعِ غيرهِ فإذا ركبت مع "لا" صارت حرف امتناع لوجود ،وأمّا لن فإنْ كانت مركبة كما زعم الخليل من لا أنْ "فأنْ" كانت تخلص الفعل للاستقبال و"لا" تنفي المستقبل ،فلمّا رُكّبتْ بَقِيَ كلٌّ واحدٍ منهما على ما كان له من المعنى ،فكان ينبغي ألاّ يتغيرَ الحكمُ عمّا كان عليه فـأنْ لم يوجد في لن حكمُ "أنْ" دليلٌ على بطلان ما ادعاه من التركيب

قلت:[والقائل هنا هو الابذى يرد على ابن عصفور] وهذا غيرُ مسلّم أعني أنّه إذا تغير المعنى تغيّرَ الحكمُ بل قدْ يتغيّرُ الحكمُ مع أنَّ المعنى لم يتغيّرْ إلخ . . ما قال

يتبين من هذا أنّ الشارحَ هو غير ابن عصفور ،ويثبتُ لدينا أنّ الكتاب من أوّله إلى باب النعت ثابتُ النسبة للابذى .

وما ذهبَ إليه ابن رُشَيد لعلّ له سبباً وهو كثرةُ النّقول التي نقلَها الابذيُ في شرحِهِ عن شرح الجزولية لابن عصفور دون أنْ يشيرَ إلى ذلك ، أو أنّ هذه الإشارات قد سقطت عند النّسْخِ ،فقد تبيّن لي أنّ الابذي نقلَ نصوصاً مُطوّلةً من شرح الجزولية لابن عصفور ، وقد وجدت هذه النصوص في التذييل والتكميل منسوبة له في شرحه على الجزولية فمن ذلك ما قاله الابذيُ (١) "وكذلك لم يضمنوا الإيجاب المحض معنى الجزاء إلاّ في ضرورة شِعْرٍ إلى قوله: وهي من القِلّةِ بحيثُ

---

(١) الشرح ٨٧١ (المخطوط) .

لا يقاس عليها في الشعر " عند الشاهدين رقم ٢٠٩ و ٢١٠، هذا النص نقله أبو حيان قائلا : قال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور في شرح القانون (١) وأورد النصّ . وغير ذلك . وهناك دليلٌ على أنّ الأبذي كان ينقل عن ابن عصفور دون إشارة إليه ففي صفحة ١٧٢ من الجزء الأول المخطوط حاشية على كلام ورد في الصلب هذا نصها "كذا قال ص (يعني ابن عصفور) ، قلت : وقد أجاز سيبويه جاء عبدالله وأنت ، وضربت زيداً وإيّاك وهو خلاف هذا فانظره ، طرّة بخط المؤلف ". هذا هو نص الحاشية وهو يثبت لنا أمرين : النقلُ عن ابن عصفور دون إشارة أو أنّ الإشارة ساقطة ؛ إذ لم يرد له ذكر قبل النص الذي عليه هذه الحاشية ، كما أنّ ما ورد في الحاشية من قوله "طرة بخط المؤلف " تثبت أنّ التأليف لغير ابن عصفور . وسنحاولُ أنْ نبيّن العلة في عَدَم الإشارة إلى أصحاب هذه النصوص المنقولة وذلك عند الحديث عن مصادر الكتاب . كما أنّنا سنجلو ظاهرة نقل المؤلف لنصوص طويلة ، بل لأبواب بأكملها في كتابه هذا عن كتب أخرى غير شرح القانون لابن عصفور .

٢ - تجزئته :

لدينا من الكتاب نسخةٌ واحدةٌ كاملة وهي في جزئين ، يقع الجزء الأول في ٢٩٠ صفحة ويقع الثاني في ٣٩٢ صفحة، ومنه نسخة أخرى لم يصلنا منها إلّا قطعة من آخرها . أولها باب لا النافية

---

(١) التذييل ١١٨/٥ ، ١١٩ .

وقد سُبِقَ بالبسملة والصلاة على النبي مما يدلّ على أنَّ هذه القطعة هي الجزء الأخير من هذه النسخة ، وهذا الباب الذى ذكرنا يقع في الصفحة ٢٢٤ من الجزء الثاني من النسخة الأولى ، وعلى هذا فإنَّ النسخة الثانية ربّما تكون في أربعةِ أجزاء .

٢ - أبوابه وفصوله :

سنّ الزجاجي منهجا للأندلسيين في ترتيب الأبواب النحوية وعليه شروحُ الجمل ، وحيث إنّ الجزوليّ ألّفَ مقدمّته محاذياً بها الجمل ، يدور مع تبويبه كيفما دار فقد كان من الطبيعي أنْ يسيرَ شـرّاحُ الجزولية على طريقتِها في التبويبِ ، ومن هؤلاء صاحبُنا الأبّذي فقد أتى تبويبُ كتابِه على النحو التالي : بابٌ عن الكلمة وتقسيمها إلى اسم وفعل وحرف، ثم باب عن الإعراب وفائدتِه ، وألقابِه ، وأنّه أصلٌ في الأسماءِ فرعٌ في الأفعال ، ثم بين ما تنفردُ به الأسماءُ، ثم عَقَدَ باباً عن علامات الإعراب وضمّنه الكلامَ على الأسماءِ السّتّةِ والجمعِ والمثنى ، والمبنى . ثم يأتي باب أقسام الأفعالِ بالنسبة للزمان ، وفيه تكلّم عن نواصبِ المضارع وجوازمِه ومنها أدواتُ الشرط . تلى ذلك بابُ التثنيةِ ثم باب الفاعل وباب الموصولات والنعت، وفي داخل هذا الباب فصّلَ الكلامَ عن الضمير والعلم والمعرّف بأل من أقسام المعرفة ، تلى هذا الباب بابُ العطف والتوكيد والبدل ، ثم باب أقسام الأفعال في التعدى وأعقبَه بـابُ ما تتعدّى إليه الأفعال المتعدية وغيرالمتعدية، قال الأبّذى : " هذا البابُ يذكر فيه ما تتعدى إليه الأفعالُ المتعديةُ وغيرُ المتعديةِ ، وجميع ذلك ثمانية أشياء : المصدر، وظرف الزمان ، وظرف المكان ، والحال ، والتمييز،

والاستثناء ،والمفعول معه ،والمفعول من أجله ،إلا أن الذى يذكر من ذلك في هذا الباب أربعة أشياء وهي :المصدر ،وظرف الزمان ،وظرف المكان ، والحال ،وما عدا ذلك يفرد له مكان يُذكَر فيه خلاف هذا ،وإنما لم يذكر في هذا الباب إلا هذه الأربعة ،لأن الفعل يتعدى إليها على اللزوم والأربعة الأخيرة لا تلزم "(١) . ثم أتى بباب المبتدأ ،ثم باب الاشتغال ،وباب كان وأخواتها ،وباب إن وأخواتها ،وباب حروف الخفض ،وباب القسم ،وما لم يسم فاعله ،وأسماء الفاعلين والمفعولين ،والصفة المشبهة ،وباب التعجب ،و "ما" العاملة عمل ليس ،ونعم وبئس ،وحبذا ، وباب التنازع ،وباب إعمال المصدر ،وباب العدد ،وباب ما يحمل من العدد على اللفظ لا على المعنى . وباب "كم" ،وباب الفصل ،وباب المنادى ، وباب أفعال المقاربة ،وباب الممنوع من الصرف ،وباب اسم الفعل ، وباب الاستثناء ،وباب لا النافية ،وباب التمييز ،وباب الإغراء ،وباب التصغير ، وباب ألف الوصل والقطع ، وباب النسب ،وباب البناء سببه وعلاماته ، وباب تخفيف الهمزة ،وباب المقصور والممدود ،والمؤنث ، وباب المفعول معه ، وباب المفعول له ،وباب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره ،وباب الإخبار بالذى والألف واللام ، ثم مجموعة من الأبواب تتصل بما مضى من أبواب مثل باب اسم ما ولات ،باب أخبار إن وأخواتها ، باب المفعول الذى لم يسم فاعله ،باب المفعولِ الناصبُهُ فعلٌ متعدٍ إلى واحد ، إلخ ... ثم عقد بابا لجمع التكسير وبابا لأبنية مصادر الثلاثي ،وباب

---

(١) شرح الأبذى ٢٠٩/١ ، ٢١٠ (المخطوط) .

الإمالة، وباب الإدغام، وباب حروف التصديق، وهذا التبويب يمت بصلة واضحة إلى تبويب الجمل .

هذا عن تبويب الشّرْح أمّا عن تقسيم كل باب إلى فصول فقد كان الأُبذيّ يعتبر كلّ فقرةٍ من كلام الجزولي فَصْلًا، وذلك إذا كانت مستقلّة عن سابقتها وعن لاحقتها في مضمونها، والدليل على ذلك ما قاله مثلا في باب النعت قال الأُبذيّ [1] : وقوله : المضاف إلى المعرفة ينعت بالمضاف إلى مثله وبالمبهم وبما فيه الألف واللام بشرط إضافته إلى ما فيه الألف واللام " قال الأُبذيّ بعد إيراده هذه الفقرة من كلام أبي موسى : " هذا الفصلُ في نهاية الاختلال " وبعد أنْ بيّنَ ما فيه من اختلال قال : وإصلاح هذا الفصل إلخ . . وكذلك فعل في مواضع كثيرة .

وبالإضافة إلى ذلك فقد كان ينشىءُ كلامًا بعد أنْ يشرحَ كلام أبي موسى، ويصدِّرُ هذا الكلام بقوله "فصل في كذا" ففي باب العطف مثلا شَرَحَ ألفاظَ أبي موسى، وضمّن هذا الشرح جملةَ الكلام في الباب ثم عقد عدّة فصول . منها: قال : "فصل : ومن أحكام هذا الباب العطف على معمولى عاملين هل يجوزُ أَوْلا يجوز إلخ . ." وهكذا . . .

---

(١) الشرح ١/ ١٠٥ (المخطوط) .

٤ - منهج المؤلف في شرح كلام أبي موسى :

لقد اتّبع الأُبذيّ في شرح الجزولية عدّة طرق ، فنجده في بعض الأبواب يشرح ألفاظ أبي موسى مباشرةً ويستطردُ في أثناءِ الشرح إلى تفصيل مسائل الباب، والإحاطة بها ، فمثلا في باب الإعراب يوردُ قولَ أبي موسى "الإعرابُ تغير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليه" قال الأُبّذي : فرضه أن يحدّ الإعراب بالنّظَر إلى الاصطلاح .. إلخ .. ثم يناقش حدّ الإعراب عند الجزولي، ويوردُ ما اعترض به الآخرون على هذا الحد ، كما يورد حدَّ الإعراب عند عددٍ من النحاة ، وأفضل هذه الحدود . وهو كلامٌ طويلٌ يورد بعده قولَ أبي موسى : " وفائدتُه الدلالة على المعنى الذى يحدث بالعامل " ويشرح هذا الكلام مطوّلاً ثم يورد عبارةً من كلام أبي موسى ويشرحُها ، وهكذا حتى ينتهي من الباب ثم يشرع في غيره . وقد اتبع هذه الطريقة في عددٍ كبير من الأبواب . وقد يختمُ البابَ بفصولٍ منه - انظر باب إنّ وأخواتها ، أو بمسائلَ منه مثل باب كان وأخواتها ، وقد يعقد فصولاً أثناء شرحهِ لألفاظ أبي موسى .

وفي بعض الأبواب نجد الأُبّذيّ يخرج عن هذا النمط فيقدّمُ للباب بمقدّمةٍ تحتوي على البابِ كلِّه ، ثم يبدأ بتفسير ألفاظ أبي موسى ، وهذا ما فعله الشارحُ في باب "أقسام الأفعال في التعدى" وفي باب الاستثناء "فقد قال : هذا هو باب الاستثناء ، وكلام أبي موسى فيه مختصر ، فلا بُدّ من مقدمة لجميع الباب ، وحينئذٍ نرجع إلى تفسير لفظِ أبي موسى إن شاء الله .

وطريقة ثالثة اتّبعها الشارح في بعضِ الأبواب، وهي أنْ يُقدِّمَ بين يدى الباب بما يمكن من السوءال عن مسائله والجواب عليها، ثم يشرع في شرحِ لفظ أبي موسى، ففي باب نِعْمَ وبِئْسَ(١) يقول الأُبذي:
" ونقدم بين يدى شرح الباب ما أمكن من السوءال على مسائل الباب والجوابات عليها، ثم نعودُ بعدُ إلى شرح كلامِ أبي موسى. سوءالٌ أول: ما نعم وبئس، جواب: إنَّهما فعلان الخ ..

وأورد عشرة أسئلة وأجوبتها، ثم قال " ولنعد إلى تفسير لفظ أبي موسى فنحيلُ فيه على ما تقدّم في أجوبة الأسئلة، ونزيدُ ما لم نذكره هنا.

وطريقةٌ أخرى استخدمها الأُبذيّ وهي أنْ يُقدِّمَ للباب بمدّةِ فصولٍ، ثم يتلوها بذكر ما يمكن في الباب من مسائل، مع شرحِ لفظ أبي موسى في الوقت نفسه. كما فعل في "باب الصّفةِ المشبهة"(٢).

٥ - مصادره :

لقد بلغت مصادرُ الشّرحِ عددًا كبيرًا منه ما ذكر الشارحُ، ومنه ما لم يذكر.

فبالإضافة إلى مصادره من كتبِ الأصولِ التي استفاد منها في أول الكتاب، وهو يبحث موضوع الكلام، ومصادره من كتب الفقه ككتاب المقدمات لابن رشد (ت ٥٢٠) والمسائل الفقهية لأبي القاسم(   )

---

(١) شرح الجزولية ٢/ ٨٥ - ٨٩.
(٢) الشرح ٢/ ٥١ - ٥٧ ومابعدها.

نجدُ في مصادره كتبَ اللغةِ والأدبِ ككتاب العين المنسوب للخليل بن أحمد ، وكتاب الهمز لأبي زيد ، واللغات له أيضا ، وكتاب إصلاح المنطق لابن السكيت ، والخاطريّات لابن جني ، والخصائص له ، والدلائل لثابت ، والأمالي وذيله للقالي ، والنوادر لابن الأعرابي والنوادر للهجري ، والكامل للمبرد ، وليس في كلام العرب لابن خالويه ، وغيرها .

أما كتب النحو ، فعلى رأسها :

١ - كتاب سيبويه : فقد اعتنى به الشارحُ واستفاد منه ، وكان يوردُ كلام سيبويه ، ويعتني بشرحه ، وتوجيهه ، وبيان غامضه ، ويسندُ به اختياراتِه ، وهذا شأن الأندلسيين بصفةٍ عامّةٍ فعنايتهم بكتاب سيبويه واضحة جلية .

٢ - شروح الكتاب : لقد نَقَلَ عن شرح أبي سعيد السيرافي ، وتعليقة الفارسي على الكتاب ، من المشرقيين . وطرر الكتاب لأبي نصر (٤٠١هـ) ، وطرر الكتاب لابن طاهر (٥٨٠ هـ) ، وشرح ابن خروف (٦٠٩هـ) من المغاربة .

٣ - كتب أبي علي الفارسي (٣٧٧) : نقل الشارحُ عن كتب أبي عليّ كثيراً ، وإنْ كان لم يصرح بأسماء هذه الكتب إلا في مرّات قليلة فمنها الإيضاح ، والتذكرة ، والمسائل الشيرازيات ، وتعاليقه على كتاب سيبويه ، ونقل الشارح أيضا عن شرحي إيضاح الفارسي للعُبَدي (ت٤٠٦) ولابن طلحة (٦١٨) ، وعن أحد شروح شواهده وهو المصباح فيما أَعْتَمَ من شواهد الإيضاح لابن يسعون ، وإنْ كان لم يصرّح باسم الكتاب ، وإنّما صرح باسم مؤلفه .

٤ - كتب الفراء : نقل الشارح عن معاني القرآن في عدة مواضع، وصرّح بالنقل عنه مرة واحدة ، ويظهر لي أنه كان ينقل عن كتب أخرى لأبي زكريا، لأنّه يذكر له نصوصاً لم أجدها في المعاني .

٥ - كتب أبي الفتح عثمان بن جني - ومنها الخصائص ، والخاطريات وشرح حماسة أبي تمام - ولم يصرح به - وسر صناعة الإعراب .

٦ - ومن الكتب التي أثرت مادة كتابه بمسائل الخلاف: كتاب ابن الأنباري "الإنصاف" ، فقد نقل الشارحُ عنه مسائلَ بأكملها في أماكنَ متفرّقة . كما نقل عن غيره ولم يذكره .

٧ - كتبُ أبي على الشلوبين : كانتْ كتبُه محلّ عنايةِ الأبذي ينقل عنها آراءَ شيخهِ الشلوبين ، ويفسّر بعباراته كلامَ أبي موسى ، خاصّةً وأنّ الشلوبين أحدُ الذين شرحوا الجزولية واعتنوا بها ، بل إنّ الأبذي ينقل عن شرح الشلوبين للجزولية نقولا طويلة في تفسير لفظ أبي موسى ، ومن ذلك ما فعله في باب التوكيد وغيره ، كما نقل الأبذيّ عن التوطئة ما ونقل أيضاً من كلامِهِ ما كان قد سمعه منه في وقت القراءة عليه، وما كان يرويه الشلوبين عن شيوخه .

٨ - كتب ابن عصفور : نقل الأبذيُّ عن شرحِ القانون لابن عصفور نقولا كثيرة، من غير أنْ يصرّح باسم هذا الكتاب ، ولم نستدلّ عليه إلا بنصوصٍ نقلها أبوحيان في التذييل والتكميل، ونسبَها إلى ابن عصفور في شرحه على القانون . كما نقل أيضا عن شرحِ الجمل أبوابا بأكملها ولم يصرّحْ به إلاّ في الجزء الثاني من الشّرح (١) ، وإنْ كان يصرح

---

(١) ٢/٣٦ ، ٥٤٤ .

بابن عصفور ،ففي باب الأفعال المتعدية وبعد أن أورد مقدمة تحتوى على جميع الباب قال : « فهذه مقدمة تحتوى على الباب كلّه ،وأكثرها من كلام ص » وقد رجعتُ كلام ابن عصفور إلى مواضعه من شرح الجمل .

كما نقل الأبذى عن كتاب المقرّب، وصرح به في الجزء الثاني من الشرح (١) .

٩ - وهناك مصادر أُخرى كالجمل للزجاجي، و بعض شروحه كشرح الجمل لابن خروف ،ولعلّه نقل عن بعض شروح الجمل التي صرح بأسماء أصحابها كابن بابشاذ ،وابن الباذش أبو الحسن .

ومن المصادر أيضاً : كتاب الأصول لابن السراج ،والأزهية في علم الحروف للهروى .

وقد كان لكثرة مصادره وتنوعها أثَره على مادة الشرح ،فكتب الفارسي أثرتِ الشواهد الشعرية بعدد وفير مما هو من إنشاده وإنشاد شيخه ابن السراج ،كما أنّ الشروحَ المختلفة أثرتِ الكتاب بآراء العلماء ومسائل خلافهم ، واستفاد الشارح نقولا مطولة من بعض المصادر خاصة كتب ابن عصفور، والإنصاف لابن الأنبارى ،وكتب السهيلي ،ومنها نتائج الفكر وأخرى لم نعرفْها ، فقد كان يورد النقول عن السهيلي فمنها ما وجدناه في نتائج الفكر، و منها ما لم نجده في كتب السهيلي المطبوعة .

---

(١) ٢/٣٦ ، ١٢٧ .

والحقيقة أنَّ شرحَ الجزولية للأبذي يعدّ من أوسع شروح الجزولية التي رأيت لكثرة النقول فيه، على أنَّ ظاهرةَ النقلِ هذه هي سمة الكتبِ والشروحِ التي أُلِّفَت في ذلك الزمن، وقد صحبها ظاهرة أخرى، وهي النقل بدون إشارة إلى مصادره في بعض الأحيان، وهذا ماسنراه عند الأبذيّ في أوائل الشرح حيث كان ينقل كلام ابن عصفور دون إشارة إليه، أو الى الكتاب الذي نقل عنه، وكذلك نقوله عن شرح الجمل دون أن يذكره، وقد يصرّح باسم ابن عصفور رامزا له بالحرف (ص).

وعندي أنَّ الأبذيَّ لم يقصد أنْ يهمِلَ الإشارة الى ابن عصفور أو غيره أو إلى كتبهم، ولكن استخدامه للرمز بأحرف من أسماءِ هؤلاء هو السبب في عدمِ ورود إشارةٍ إليهم، ذلك أنَّ هذه الرموز سهلة السقوط عند النسخ، وقد يدلّ على ذلك أنَّ الأبذي قد كتب حاشية ذكرناها فيما سبق ونصها " كذا قال "ص" قلت: وقد أجاز سيبويه: جاء عبدالله وأنت، وضربت زيداً وإيّاك وهو خلاف هذا فانظره: طرة بخط المؤلف ". عِلْماً أنّه لم يرد لابن عصفور ذكر في الكلام المُعَلَّق عليه.

فلو قصد الأبذيُّ تجاهلَ ابن عصفور وإسقاط اسمه من صلب النص لما ذكره في الحاشية، ولكنّ تفسير ذلك أنْ يكون قد رمز لاسمه بحرف (ص) ثم سقط هذا الحرف، وكذلك في جميع المواضع التي فيها نقول عن ابن عصفور من غير أن يذكرَ، أو أنّ الأبذي قد سار سيرةَ معاصريه في النقل دون إشارة إلى المصدر أو إلى صاحب هذا المصدر، وهو شيءٌ لم يكن يتحرج عنه هؤلاء.

١٠ - ومن مصادره المهمّة نقولٌ عن أبي موسى في تفسير ألفاظ الجزولية فقد نقل الأُبذيّ عن أبي موسى في تفسير قوله " الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع " قال الأبذي وقوله : بالوضع أى المفيد بالوضع ومعناه القَصْدُ أي الذى يُفِيْدُ السامعَ بقصد المتكلم للإفادة ثم قال : وهو المنقول عن أبي موسى في تفسيره .

٦ - شواهده :

١ - من القرآن الكريم :

استشهد الأُبذي كثيراً بآيات القرآن ،وقليلاً بالقراءات ،ووصف إحداها مرة بأنّها كالنادرِ من الكلام ،ومرّةً بالشذوذ قال : وذلك أنّ كل موصول إذا وُصِلَ بالمبتدأ والخبر ،ولم يكن في الصلة طولٌ لم يَجُزْ حذف المبتدأ وإبقاء الخبر إلاّ في ضرورة شعر أوْ نادر كلام كقراءة من قرأ : * تماما على الذى أحسنُ * أى الذى هو أحسن و * مثلا ما بعوضةٌ *(١)

وفي موضع آخر(٢) قال : ولا يجوز حذفه (يعني المبتدأ في الصلة) مع غير أي إلاّ في ضرورة ،وإنْ جاء منه شيءٌ في الكلام فشاذٌ يحفظ ولا يقاس عليه نحو قراءة من قرأ * تماماً على الذى أَحْسَنُ *و *مثلا ما بعوضةٌ * والأُولى قراءة يحيى بن يعمر ،وابن أبي إسحاق،والثانية قراءة الضحاك وإبراهيم بن أبي عبلة ،ورؤبة بن العجاج،وقطرب ،

---

(١) الشرح ١/٥٥ (المخطوط) .

(٢) الشرح ١/١١٧ (المخطوط) .

قال النحاس: وهذه لغة تميم ،جَعَلَ ما بمعنى الذى ورفع بعوضة على إضمار ابتداء .(١) .

ولعلّ هذا الموقف إنّما هو لأنّ القراءة ليست سبعية ولا عشرية فإنّ موقفه يختلف بالنسبة لقراءة * يُسَبَّحُ له فيها بالغدوّ والآصال * رجال * أي يسبحه رجالٌ ، فقد ردّ بهذه القراءة على من منع إضمار الفعل فارغاً من الفاعل ، وهذه القراءةُ قراءةُ ابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر انظر السبعة : ٤٥٦ .

٢ - من الحديث الشريف :

ورد في هذا الجزء الذى نحقّق ما يزيد على العشرين حديثا ، والظاهر أنّ الأُبّذيّ كان على سنن ابن خروف (٢) والسهيلي (٣) والشلوبين (٤) وابن عصفور في الاحتجاج بالحديث ،فقد أثبت ابن عصفور بدلَ البداء بقوله (ص) "إنّ الرجل ليصلّي الصلاةَ وما كتب له نصفها ثلثها إلى عشرها " ونقل الأُبّذى كلامَه (٥) ،وكأنّه يذهب مذهبه في ذلك ".

وفي موضع آخر قال الأُبّذى : " ومن الناس من أجاز ظهورَ الخبر بعد لولا ،واستدل بما جاء من ذلك في الحديث نحو قوله

---

(١) انظر البحر ٤/ ٢٥٥ و ١/ ١٢٣ واعراب القرآن للنحاس ١/ ١٥٣ .
(٢) أبو القاسم السهيلي : ٢٥٥ .
(٣) المرجع السابق : ٣٥٩ .
(٤) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث ٢٣٣ .
(٥) شرح الجزولية ١/ ١٨٧ (المخطوط) .

عليه السلام " لولا قومك حديثو عهدٍ بالكفر لبنيت البيتَ على قواعد ابراهيم " ألا تراه قد أظهرَ الخَبَرَ ،وسبب ذلك - والله أعلم - أنَّه لو حذف هنا لم يُعْلَمْ ولم يكن عليه دليل ، ألا ترى أنَّه لو حذف لصار المفهوم لولا قومك حاضرون وليس المقصود قال : فالرابط لهذا أنْ يقال : يلتزم الحذف إذا عُلِمَ للطُّولِ ،وإذا لم يعلم لم يحذف .. إلخ ما قال .. فكأنَّه مع المجيزين لظهورِ الخبر بعد لولا مع أنهم بَنَوا رأيَهم على الحديث .

وقد استشهد الأُبذى بالحديث في اللغة أيضا ،ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : فإنَّ أحَدكم لا يدرى أين باتت يدُه " مستدلّا بهذا الحديث على أنّ بات تأتي بمعنى صار.

٣ - من الشعر :

استشهد الأُبذى في كتابه هذا بالشعر كثيراً ،حتى زادت شواهده في الجزء الأُول على سبعمئة شاهد ، وقد اعتمد في شواهده على شواهد الكتاب ،وشروحه،وشواهد الفارسي ،وابن جني ، كما استفاد من شواهد ابن عصفور في كتابيه شرح الجمل والضرائر ،وورد من هذه الشواهد أبياتٌ قليلةٌ لأبي تمام وبشّار وأبي نواس وإبراهيم السوّاق وإسحق الموصلي من المولدين ،ولكنها قليلة كما ذكرنا ، والشارح يوردها للتمثيل لا للاستشهاد . وكثيرٌ من هذه الشواهد التي وردت في الشرح مجهولةُ القائل ،ولكنها واردةٌ في المصادرِ القديمة الموثوقةِ كالكتاب ومعاني القرآن للفراء وكتب الفارسي وابن جني .

٧ - تحليل مادته :

اتّسع هذا الشرح للكثير ممّا يمكن أنْ يقال في أبواب النحو والصرف المختلفة ،فالحدود وتحليلها ،وتفصيل المسائل ،وذكر مسائل الخلاف ، وتناول آراء العلماء بالمناقشة والتحليل والرد . كل هذا توسّع فيه الشارح وأطنب مكثرًا من النقل والتتبع ،وإشباع المواضيع تفصيلاً وتحليلا .

أ - الحدود وتحليلها :

اعتنى الشارح بإيراد الحدود وتحليلها والتوسع في ذلك ،وقد كان يرى أَنَّ الحدودَ لا تعرفُ بجملتها حتى تعرفَ بتفصيلها (١) . وعلى هذا فهو يحلّلُ الحدَّ كلمةً كلمة ، ما الذى تعنيه؟،وما يحترز بها منه؟. وكان يورد الحدودَ الواردةَ في الجزولية ،وبعد تحليلها يوردُ المآخذَ عليها إنْ وجدت، ثم يورد ما يرى أنَّه الحدُ الصحيح ويحلّله تحليلا كاملا ، فمن ذلك مثلاً ما حدَّ به أبو موسى الفاعل قال : " الفاعلُ كلّ اسم أُسند إليه فعل ،او اسم في معنى الفعل ، وقُدِّم عليه على طريقة فَعَلَ أو فاعلَ ". قال الأُبَذيّ : فقوله كل اسم ،لأنَّ الفاعلَ لا يكون عنده خلاف الاسم ،وقوله : أُسْنِدَ إليه فعل أو اسم في معنى الفعل " تحرزٌ مما يسند إليه ما عدا ذلك ،وقوله "وقدم عليه "تحرز من أنْ يتأخّرَ عنه ،وقوله "على طريقة فعل " تحرزٌ من طريقة فُعِلَ وقوله "أو فاعل " تحرزٌ من طريقة مفعول .

ثم يقول : وهذا الحدُّ فاسد من ثلاث جهات :

منها أنّه أَوْرَدَ في الحَدِّ "كُلاًّ "،وليست من الألفاظ التي تورد في الحدود .

---

(١) في أول صفحة من الشرح .

والثانية : أنَّه قد تكون " أَنْ " و " أَنَّ " و " ما " المصدريات مع صلاتها فاعلة، وإنْ لم تكن أسماء نحو قولك : يعجبني أَنْ تصنع كذا ، وأَنَّك تصنع كذا ، أو ما تصنعُ ، كأَنَّك قلت في جميع ذلك : يعجبني صُنْعُك .

والثالثة : أنه قال : اسمٌ في معنى الفعل ، وقد يكون الذى في معنى الفعل اسم وحرف نحو : المجرور في قولك : مررت برجلٍ في الدار أبوه ، فأبوه فاعل بقولك " في الدار " لأنَّه في معنى مُسْنَدٍ . قال الأُبَّذيّ : والحد الصحيح للفاعل أَنْ يقال : الفاعلُ اسم أو ما هو في تقديره أُسْنِدَ إليه فعل أو ما جرى مجراه ، وقُدِّمَ عليه على طريقة فَعَلَ أو فاعلٍ " .

ثم بدأ بتحليل هذا الحدِّ وأَطالَ في ذلك موردًا مسائلَ الخلاف بين البصريين والكوفيين في مسألة جوازِ أَنْ يكونَ الفاعلُ ما ليس " باسم ولا في تقديره " من عدم جوازه، ومسألة : هل يجوز أَنْ يتقدم الفاعلُ على الفعل ، وقد استغرق تحليل هذا الحد ست صفحات ، واستشهد في أثناء ذلك باثني عشر شاهدًا من الشعر (١) .

وانظر كذلك باب الإعراب فقد أوردَ المؤلفُ حَدَّ الإعرابِ عن الجزولي وحلَّلَه ، وأورد اعتراضَ بعضهم على الحدِّ ووصْفَه بالفساد، والردَّ على هذا المعترض ، ثم ذكر ما حدّ به الشلوبين وابن خروف الإعراب ، وما رَدَّ به ابن عصفور على الشلوبين .

وهو كلام طويل كثير التفاصيل .

وفي باب الحال يورد مقالة الجزولي " الحال تبيين كيفية الموصوف في حال وجود الوصف به، أو تبيين الصِّفة في حال وجود الموصوف " ثم أوردَ كلامَ الشلوبين الذى قال : قال بعضهم : يريد أنَّ للحال عبارتين وهما ما ذُكِرَ ، وأجود من هذا أَنَّ الحالَ تكون على وجهين:

---

(١) انظر الشرح ١/٨ ، ٩ من المخطوط .

تكون تبيينا لكيفية الموصوف في حال وجود الصفة به إلخ ..

وتكون تبيينا للصفة في حال وجودها بالموصوف الخ ..

وفي كلام الشلوبين نَقْدٌ للحَدِّ عند الجزولي، وهو أَنَّ هذا الحد ليس جامعاً للمحدود مانعا لغير المحدود أَنْ يختلطَ بالمحدود، قال الشلوبين: لأنك إذا قلت: زيدٌ قائمٌ الآن ، تبيينٌ لكيفية الموصوف في حالِ وجودِ الصفة.. إلخ.. ما قال ، ثم أوردَ الأُبذيُّ ما عُرِّف به بعضهم الحال وهو : الحال ما انبهم من الهيئات ، والتمييز تفسير ما انبهم من الذوات. وأورد تعريفا آخر : فقال : الحال : تبيين هيئة الفاعل والمفعول . وأورد تعريف الشلوبين للحال وهو : أَنّ الحال : هو الاسم المنصوبُ الصالحُ في جوابِ من سأل بكيف . وأورد تعريفا آخر لابن عصفور وهو أَنّ الحالَ : كل اسم، أَوْ ما هو في تقديره منصوب لفظاً أو نِيَّةً مفسِّر لما انبهم من الهيئات، أَوْ مؤكِّد لما انطوى عليه الكلامُ. ولم يكتفِ الأُبذيُّ بهذا بل أوردَ مقالةَ السهيلي في ذلك وهي طويلة.

وكأَنَّ الأُبذيَّ رأى فيما أورده عن العلماء الذين ذكرهم في تحليل الحد وتعريفه ما يكفي فلم يتدخّل بشرح ولا تحليل . والحقيقة أَنَّ ما أورده كان كافياً شافياً ومطوّلا أيضا ، وهذا يمثل بوضوح عناية المؤلف بالحدود ، وسعة محتوى هذا الشرح من هذا الموضوع .

ب - تفصيل المسائل :

يحتوى هذا الكتاب على تفصيلات وافية لكثيرٍ من الأبواب والمواضيع، من ذلك مثلا موجبات البناء[1]؛ فبعد أَنْ ذكر الجزولي بعضَ موجبات البناء، وهي شبه الحروف ، وتضمن معنى الحرف ، والوقوع موقع المبني ، ومضارعة ما وقع موقع المبني ، أو إذا كان اسم زمان وأُضيفَ إلى الجمل - بعد هذا نجدُ الأُبذيّ وقد شرح كل ذلك يقول : ونقصَه أيضاً من موجبات البناء أَنْ يكون الاسمُ مضافاً إلى مبنيٍّ نحو قول الشاعر :

---

(١) الشرح : ١ / ٥٤ (المخطوط)

* لم يمنع الشرب منها غيرَ أَنْ نطقت *

فبنى "غيرَ" على الفتحِ وهو فاعلٌ لإضافتِهِ إلى "أَنْ نَطَقَتْ" وهو مبنى ، وأورد شاهدا آخر ، وقال: إنَّ الاسم في هذه الشواهد استفاد البناء مما أُضيفَ إليه كما استفاد منه التعريف والتخصيص في نحو : غلام زيد ، وغلام رجل ، والتأنيث في مثل : ذهبت بعضُ أصابعه الخ ..

قال الأبذيُّ : ونقصه أيضاً من موجبات البناء على مذهب سيبويه أن يكون الاسمُ قد خرج عن نظائرِهِ نحو أيّ الموصولة فإنّها خرجت عن نظائرها من الموصولات ، وذلك أنَّ كل موصول إذا وصل بالمبتدأ والخبر ولم يكن في الصلة طولٌ لم يجز حذفُ المبتدأ وإبقاء الخبر إلاّ في ضرورةِ شعر أو نادر كلام ، نحو قراءة من قرأ "تماما على الذى أحسنُ" ... ثم قال : ويجوز ذلك في أيّ في فصيح الكلام . وقال : فلما خرجت عن نظائرها من الموصولات بُنِيَتْ ... فكان حَقُّها أَنْ تعرب لتمكنها بالإضافة ، ولا سيّما وهي مضافة إلى الضمير والمضمرات تَرُدّ الأشياءَ إلى أُصُولها الخ ..

ثم قال : وزعم المبرد أنَّ من موجبات البناء كثرةَ العلل الموجبة لمنع الصرف كحذام وبابه ، فهذا مبني عند المبرد ، لأنَّ "حذام" لو لم يكن معدولا لوجب منعُه الصّرْفَ للتأنيث والتعريف ، فلمّا انضاف إلى ذلك العدل بني إذْ ليس بعد منع الصرف إلاّ البناء ...

وأورد الأبذيُّ ما يمكن أَنْ يعترض به على هذا المذهب وبيّن فساد الاعتراض ، وأنّه إنّما يُرَدُّ على المبرد بأَنْ يقال له : الاسم إنّما مُنِعَ الصرف لشبه الفعل فإذا زاد بعد ذلك فيه علّة من العلل المانعة من الصرف ، فإنّما ينبغي لها أَنْ تقوّيَ فيه منع الصرف لا أَنْ تنقله إلى باب آخر لم يشبهه ، قال : فهذه العلل الموجبة للبناء مستوفاة ولكنه لم يكتف بذلك بل أورد رأيَ الفارسي في أَنّ موجبَ البناء إنّما هو شبه الحرف ، أو تضمن معناه ،

وكيف اعتذر عن بناء المنادى وأسماء الأفعال وباب حذام ،ثم تناول الأبذى رأى الفارسي بالردّ . وهكذا يستوفى الأبذى المسائل .

ج ـ مسائل الخلاف :

احتوى هذا الكتاب على كثير من مسائل الخلاف ،والمؤلف يستفيد في ذلك من الإنصاف فينقل عنه مسائلَ بأكملها ،فمن ذلك مسألة اشتقاق الفعل من المصدر أو العكس . ومسألة الرافع للمبتدأ والخبر وغيرها كثير ، فقد تردّدَ ذكر الخلاف بين البصريين والكوفيين أكثر من ثمانين مرة في الجزء الأول وحده ،وهذا غير الخلاف الذى يورده المؤلف بين النحاة البصريين بعضهم البعض ،وكذلك بين الكوفيين ، وخلاف النحاة المتأخرين واعتراضاتهم بعضهم على بعض في بعض المسائل .

د ـ آراء العلماء ومناقشتها والردود على بعضها :

حفل هذا الكتاب بكثرة الآراء التي يوردها المؤلف لعدد كبير من العلماء،أوائلهم ومتأخريهم ، فقد أكثر من آراء الخليل وسيبويه والكسائي وأبي الحسن الأخفش والفراء والزجاجي وابن السراج والفارسي وابن كيسان والمبرد وغيرهم،ومن المتأخرين :ابن السيد وابن خروف والسّهيلي وابن طاهر وابن الطراوة وابن عصفور وغيرهم .

ونختار من هؤلاء : سيبويه والأخفش ، والفارسي ،وابن الطراوة

أمّا سيبويه فإنّ موقف الأبذى منه هو موقف الشارح (١) لكلامه أحيانا ، وفي أحيان أخرى يورد كلام سيبويه ليرجّح (٢) به رأياً أو يرده به ، وهو يذهب مذهبه في معظم آرائه .

---

(١) انظر مثلا الشرح ١/١٩ ، ٤٩ أ المخطوط) .
(٢) نفسه ١/٢٨ ، ٤٩ (المخطوط) .

فقد صحح مذهبَ سيبويه في أنّ الأسماء الخمسةَ تعربُ بحركات مقدّرةٍ على حروفِ العلة ، وهو مذهب الفارسي أيضا (١) .

واختار مذهبه في أنّ الجمعَ معربٌ بالتغيير والانقلاب في النصب والجر ، وبعدمه في الرفع (٢) .

وصحّح مذهبه في أنّ النون اللاحقة للمثنى والجمع السالم زيادة في الآخر ليظهر فيها حكم الحركة - التي كان ينبغي أن تكون في التثنية والجمع تارة وحكم التنوين أخرى من غير أنْ تكونَ عوضاً منهما (٣) .

وصحّحَ مذهبه في أنّ ليت يجوزُ إعمالها إذا لحقتها ما الكافة قال : وهو الصحيح ويعضّده السماعُ والقياس (٤) .

هذه أمثلة وغيرها كثير ، فالأبذي يعتدّ بكلام إمامِ النحاة ويتابعه وينافح عنه ، كما أنّه ذو علم بمقاصدِ سيبويه يفسّر عباراته ويوجهها حين تختلف الآراء فيها .

أما الأخفش : فنوردُ هنا مثالاً واحدا من الردود عليه التي احتواها هذا الكتاب ، فقد زعم الأخفش والمازني أنّ " دخل " متعدية إلى مفعول به ، وأنّ الدار [في قولهم دخلت الدارَ] وأشباهها منصوب بعدها على أنّه مفعول به ، قال الأبذي : والذى حمله على ذلك اطرادُ وصولِ دخلت إلى ما بعدها بنفسها نحو : دخلت المسجدَ ، ودخلت الحمامَ ، فجعلها من قبيل ما يتعدى بنفسه لذلك ، فالبيتُ بعد "دخلت" عنده منصوب على حدّ انتصابه بعد هدمت ، ولم يجعل دخلتُ البيت من قبيل : ذهبتُ الشامَ ، لقلّته ،

---

(١) انظر مثلا الشرح ١/ ٣٦ ، ٤٩ (المخطوط) .

(٢) نفسه ١/ ٤٩ .

(٣) نفسه ١/ ٤٤ .

(٤) نفسه ١/ ٢٧٠ .

قال الأبذي : وهذا الذى ذهب إليه باطل من غير جهة :

أولا : أنّ دخلت نقيض خرجت ، وخرجت غير متعدّ ، فكذلك نقيضه ، لأنّ النقيض عندهم يجرى مجرى ما يناقضه إلخ . . . ما قال في هذا الوجه .

ثانيا : أنّ مصدر دخلت " دخول " والفعول في الغالب مصدر ما لا يتعدى ، ولا يجيء في المتعدى إلّا نادراً إلخ . .

ثالثا : أنّ نظير دخلت " غُرْتُ " و " ولَجْتُ " ولا يصلان إلّا بحرف جر . فهذه ثلاثة أشياء تقوّي أنّها غير متعدية .

وليس هذا فحسب بل يورد الأبذيّ أدلةً أخرى قال : وممّا يقطع على أنّ مذهب سيبويه هو الصحيح أنّ دخلت يطلب اسم المكان بعد طلب الظرف ، ألا ترى أنّ الفرقَ بين الظرف وبين المفعول به أنّ المفعول به محلّ للفعل خاصة نحو : ضربت زيداً فزيد محل للضرْب ، والظرف محل للفعْل والفاعل نحو : قمت خلفك ، فالخلْفُ محلّ القيام والقائم ، فكذلك دخلت يتعدى إلى ما بعده على أنه ظرف ، لأنّك إذا قلت : دخلتُ البيتَ ، فالبيتُ محلّ للدخول والداخل .

وقال أيضا : وما يدلّ أيضاً على صِحّةِ مذهب سيبويه وبطلان مذهب الأخفش أنّهم يقولون : دخلت في الأمرِ وفي الشرِّ ، ولا يصلُ دخلت في الأمر وأشباهه من المعاني إلّا بفي فلو كانت متعدية بنفسها لما عدّوها إلى الأمر بفي ، فدلّ ذلك على أنّها غير متعدية بنفسها .

ومن الردود على الأوائل التي حَفَلَ بها هذا الكتاب ما رد به على الفارسي فيما ذَهَبَ إليه من أنّ " ليس " حرف ، وحجته في ذلك أنّها لا تتصرف ولا مصدرَ لها وليست على وزن الفِعْلِ . قال الأبذى : ولا حُجّةَ له في هذا ، ألا ترى أنّ فعلَ التعجّب لا يتصرّف ولا مصدر له ، وهو عنده فِعْلٌ ، وأمّا الوزن فكقوله :

* لو شَهِدَ عادَ في زمانِ عادِ *

وتخفيف الفعل أحرى . وليس وزنها فَعَل بفتح العين، إذ لا يخفف، ولا فَعُل إذ لا يُبْنَى مِمّا عينُه ياءٌ ، وإنّما هي فَعِلَ "لَيِسَ" ، والتزم ذلك لشبهها بما النافية ، والأَلِفُ في الحرف لا تكون منقلبة ، فلزم التخفيف لمّا جعلت كالحرف ، ولذهاب حركة العين لم تُنْقَلْ إلى الفاء في لَسْتُ كبِعْتُ فلم تقل : لِسْتُ ، وحَمَلَ على ادّعاء هذا وجودُ حقيقةِ الفعل فيها . . وأيضا اتصالُ ضمائر الرفع بها، على حدِّ اتصال ضمائر الرفع بالفعل من تسكين ما قبل الضمير في لَسْتُ ولَسْتَ ولَسْتِ ولسْتما ولسْتم ولسْتن ، وأيضاً لحاقُ علامة التأنيث لها مع المؤنَّثِ خاصّةً ، والتاءُ إذا لحقت الحرف تثبتُ مع المذكّر والمؤنث نحو: رُبَّتَ رجل وربّتَ امرأة . . .

وأيضاً دخولُ "ما" المصدرية عليها دليلٌ على أنّها فِعْلٌ إلخ . .

ما قال (١) واعتنى الابَّذى بإيرادِ الردودِ على المتأخّرين ، فمن ذلك ما أورده في الردِّ على ابن الطراوة حين زعم أنّ يفعلُ لا يكون إلّا للحال حيث وقع ، واستدلّ على ذلك بأنّك لا تخبر بالمستقبل نحو سيفعل عن المبتدأ إلّا أنْ يكونَ المبتدأُ اسماً عامّاً نحو : كلُّ رجلٍ سيموت ، أو يكون مؤكَّداً بإنَّ وأنَّ ، قال : ولا يجوز ذلك إذا عَرِيَ المبتدأُ من عمومٍ أو توكيد لا تقول : زيد سيفعل ، ويجوز زيد يفعل كذا ، فدلّ ذلك على أنّ يفعل حال ، فأمّا قولهم "زيدٌ يفعل غداً" فهو حال عنده ، ولذلك جازَ ، والمعنى: زيدٌ ينوى الآن الفِعْلَ غداً . إلخ . .

قال الابّذى : وهذا الذى ذهب إليه باطل ، لأنّه بناه على أنّ: "زيد سيفعل" لا يقال ، وأنّ "يفعل غدا" معناه : ينوى الفعل غداً

---

(١) الشرح ٩/١ ، ٢٥ ، ٢٦٠ (المخطوط) .

وكلاهما باطل ، لأنّه قد ورد في كلامهم مثل : زيد سيفعل ، قال الشاعر :

قضوا آجالهم فمضوا وكانوا على وجه وأنت ستلحقينا

وأورد الشارح قولَ النمر بن تولب :

* وقالتْ : أبونا هكذا سوفَ يفعلُ *

قال : وقد جاء أيضا : يفعلُ غداً ، وليس المعنى : ينوى الآن القيام غدا ، قال الله تعالى * وما تدرى نَفْسٌ ماذا تكسب غداً * ، ومعلوم أنَّها تدري ما تنوى كسبه أَوْ تريد كسبه ، إلّا أَنَّها لا تدرى هل تكسِبُ أَمْ لا ، فالسَّمَاعُ يرد عليه إلخ . . ما قال .

وقد أكثر الأبذى من إيراد آراء ابن الطراوة وغيره من المتأخرين ، وأكثر من إيراد الردود عليهم بما هو أوسعُ من أَنْ يذكرَ بالتفصيل .

نسخة الكتاب

بين أيدينا من هذا الكتاب مصورة عن نسخة كاملة من مقتنيات الزاوية الحمزاوية في المغرب ، وهي بخط مغربي في سفرين :

الأول منها وهو الذى أحققه يقع فى ٢٩٠ صفحة ، ومسطرته خمسة وثلاثون سطراً ، وفى كل سطر سبع عشرة كلمة .

وأولها : بسم الله الرحمن الرحيم - صلى الله على محمدٍ وعلى آله وسلم تسليما .

قال الشيخ الفقيه الأستاذ النحوي أبو الحسن على بن محمد بن المرحوم أبى عبد الله محمد بن عبد الرحمن الخشني الأبذيّ رضى الله عنه.

[........] الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع .... إلخ ....

وآخرها : تمّ السفر الأول من كتاب شرح الكراسة المنسوبة لأبى عيسى الجزولى (رحمه الله)، إملاء الشيخ الفقيه الأستاذ النحوى الإمام أبي الحسن الأُبذيّ - رحمة الله عليه.

وعلى جلد هذا السفر كُتِبَ : السفر الأول من شرح الكراسة [..... ....] بن عبد العزيز بن يل البخت الجزولى للأبذى رحمهما [الله]

ثمّ فهرس للأبواب التى احتواها السفر وبعض التمليكات ، وفي هذه النسخة خروم وإسقاط في بعض الكلمات كما أن فيها آثار رطوبة في الأوراق الأولى ، وهي مقابلة بدليل ما يكتب على هامش بعض أوراقها «بلغت» أى بلغت مقابلة .

والسفر الثانى يقع فى ٣٩٢ صفحة

وأوله : بسم الله الرحمن الرحيم - صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم تسليما .

بابٌ ، هذا هو باب حروف الخفض وغيرها ممّا يخفض .

وآخره :

وبتمام هذا الباب تمّ الشرح، والحمد لله تعالى والصلاة على محمد نبيه المصطفى ورسوله المجتبى ، وعلى آله وأزواجه وأهل بيته وصحبه الذين اختارهم وارتضى .

تمّ ، ولواهب العقل والقوة حمدٌ يحبه ، وشكر يرتضيه فى التاسع لذي حجةٍ مختم أربعة عشر وسبعمائة .

وبعده ما يلي :

بلغت المقابلة على قدر الاستطاعة بأصل صحيح مقابل بأصل المؤلف، وكان تمام المقابلة في هذا السفر ليلة الاثنين الثاني عشر لرجب الفرد عام خمسة عشر وسبعمائة على يد منتسخه [لا] يد غيره والله ولي المعونة والتوفيق برحمته .

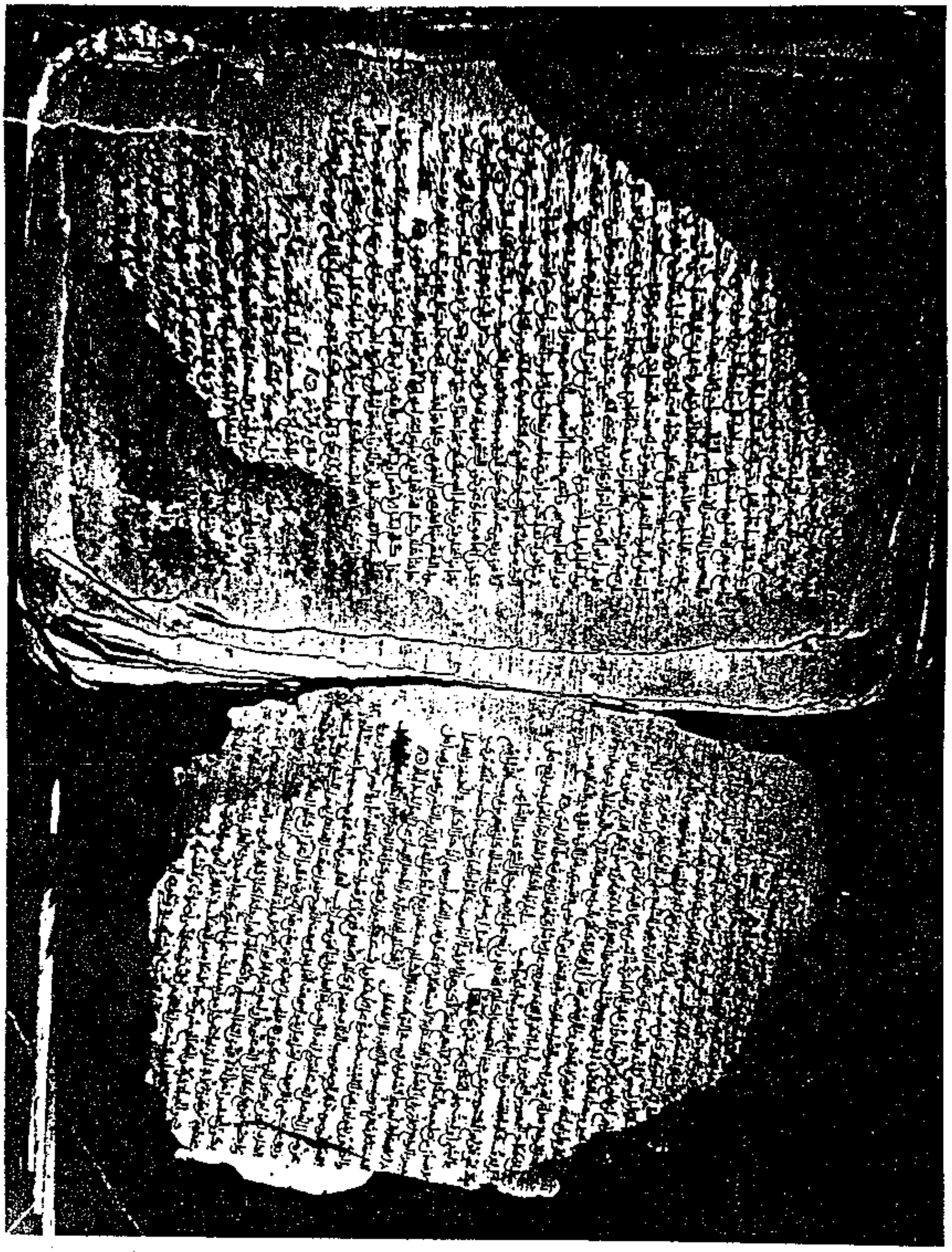
- وبالله التوفيق -

الرمــوز في النـصّ المحقق

خ	=	ابن خـروف	
س	=	سـيبويـه	
سع	=	أبو سعيد السيرافـي	
سه	=	السهيلـي	
ش	=	الشـلوبين	
ص	=	ابن عصفـور	
طل	=	ابن طلحـة	(لعله كذلك)
عل	=	الأعـلم	(لعله كذلك)
فا	=	الفارسـي	
فش	=	؟	
نبا	=	ابن الأنبـارى	صاحب الأنصـاف



صفحة العنوان - السفر الأول



اللوحة الأولى من السفر الأول

اللوحة الأخيرة من السفر الأول

فهرس مواضيع الدراسة